جـــامعة محمد البشـــير الإبراهيـــمي
كلـــية العـــلوم الاقتصـــادية والتـــجارية وعـــلوم التســـيير
قسم: العلـــوم الاقتـــصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من اعداد الطالبان:

- بوعبد الله اسماعيل
- عامر ناجي

بعنوان:

دور القرض الرفيق في دعم القطاع الفلاحي والتنمية الريفية

حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية(**BADR**) وكالة برج بوعريريج رقم 696

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:...../...../

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ/.....(رئيسا)

الأستاذ/.....(مشرفا)

الأستاذ/.....(مناقشا)

السنة الجامعية 2019-2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شکر
و عرفـــان

و نحن نضع اللمسات الأخيرة لهذا البحث لا يسعنا إلا أن نحمد الله و نشكره الشكر الجزيل على توفيقه لنا على إتمام هذا العمل لقوله تعالى : "و إن شكرتم لأزيدنكم ..."صدق الله العظيم

نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة المشرفة :

**** قطاف سهيلة ****

كما لا ننسى كل من قدم لنا الدعم سواء كان علميا أو معنويا، و كذا كل من يسر لنا سبل الحصول على المعلومات الضرورية من قريب أو بعيد في إعداد هذه المذكرة.

الإهداء

إهداء

أهدي هذا العمل إلى:

إلى الوالدين الكريمين- حفظهما الله-

إلى خالي بشير شريف الضيف

إلى إخوتي وأخواتي وأولادهم

إلى كل الأصدقاء خاصة حسام

إلى كل طالب علم ومحب للمعرفة.

اسماعيل

إهداء

أهدي هذا العمل إلى:

إلى الوالدين الكريمين- حفظهما الله-

إلى إخوتي وأخواتي وأولادهم

إلى كل الأصدقاء خاصة رياض-مصطفى-

حسام- عبد الوهاب

إلى كل طالب علم ومحب للمعرفة.

ناجي

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الشكر	III
الإهداء	V
فهرس المحتويات	VI
فهرس الجداول	VII
فهرس الأشكال	VIII
قائمة الإختصارات والرموز	IX
قائمة الملاحق	X
مقدمة عامة	ب-هـ
الفصل الأول: الإطار النظري لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر	
تمهيد	8
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التمويل الفلاحي في الجزائر	9
المطلب الأول: مفهوم التمويل الفلاحي ومصادره	9
الفرع الأول: مفهوم التمويل الفلاحي	9
الفرع الثاني: مصادر التمويل الفلاحي	10
المطلب الثاني: تصنيف التمويل الفلاحي وأهدافه	10
الفرع الأول: تصنيف التمويل الفلاحي	10

الفرع الثاني : أهداف التمويل الفلاحي	14
المطلب الثالث: أهمية التمويل الفلاحي ومخاطره	15
الفرع الأول :أهمية التمويل الفلاحي	15
الفرع الثاني: مخاطر التمويل الفلاحي	16
المبحث الثاني: سياسات التمويل للقطاع الفلاحي في الجزائر	16
المطلب الأول: التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي من التخطيط إلى الإصلاحات	16
الفرع الأول: التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل التخطيط المركزي	**16**
الفرع الثاني: تمويل القطاع الفلاحي في ظل الاصلاحات الاقتصادية	18
المطلب الثاني: تمويل القطاع الفلاحي في إطار البرامج التنموية (2001-2005)	19
الفرع الأول: تمويل القطاع الفلاحي في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	20
الفرع الثاني: تمويل القطاع الفلاحي في ظل البرنامج التكميمي لدعم النمو(2005-2009)	21
الفرع الثالث: تمويل القطاع الفلاحي في ظل المخطط الخماسي (2010-2015)	22
المطلب الثالث: مؤسسات التمويل الفلاحي	23
الفرع الأول: المؤسسات التي تمول الفلاح عينيا	23
الفرع الثاني: المؤسسات التي تمول الفلاح نقدا	24

المبحث الثالث: الآليات الحديثة لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر	25
المطلب الأول: مفهوم القرض التحدي	25
الفرع الأول: تعريف قرض التحدي	26
الفرع الثاني: مكونات قرض التحدي	26
الفرع الثالث: الفئات المستهدفة من القرض التحدي	26
المطلب الثاني: مميزات قرض التحدي	27
المطلب الثالث: الميادين الفلاحية التي يشملها قرض التحدي ودراسة الملف والطلب عليه	29
الفرع الأول: الميادين الفلاحية التي يشملها قرض التحدي	29
الفرع الثاني: دراسة ملف قرض التحدي	30
خلاصة الفصل	32
الفصل الثاني القرض الرفيق كأسلوب للتمويل الفلاحي	
تمهيد	34
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقرض الرفيق	35
المطلب الأول: تعريف قرض الرفيق	35
المطلب الثاني: أنواع قرض الرفيق	35
المطلب الثالث: خصائص القرض الرفيق	36

المبحث الثاني: الإطار العملي للقرض الرفيق.	36
المطلب الأول: شروط الاستفادة من القرض الرفيق وملفه	37
الفرع الأول: شروط الاستفادة من القرض الرفيق	37
الفرع الثاني: ملف القرض الرفيق	37
المطلب الثاني: الأشخاص المعنيون بالقرض الرفيق	38
المطلب الثالث: المجالات التي يشملها القرض الرفيق	39
المبحث الثالث: التقنيات البنكية الخاصة بتسيير القرض الرفيق	40
المطلب الأول: الجانب الإداري والمحاسبي للقرض الرفيق	40
الفرع الأول: الجانب الإداري	40
الفرع الثاني: الجانب المحاسبي	43
المطلب الثاني: الجانب التقني والبنكي لمقرض الرفيق	44
الفرع الأول: الجانب التقني	44
الفرع الثاني: الجانب البنكي	45
المطلب الثالث: الضمانات في القرض الرفيق	46
الفرع الأول: الضمانات الحاصرة	46
الفرع الثاني: الضمانات غير الحاصرة	46
خلاصة الفصل	48

الفصل الثالث: دور القرض الرفيق في تمويل القطاع الفلاحي دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة–برج بوعريريج–رقم 696	
تمهيد	50
المبحث الأول : تقديم وكالة –برج بوعريريج– رقم 696	51
المطلب الأول: نشأة و موقع بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة برج بوعريريج رقم 696	51
الفرع الأول: نشأة الوكالة	51
الفرع الثاني: موقع الوكالة	51
المطلب الثاني: وظائف و أهم مصالح بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة –برج بوعريريج– رقم 696	51
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة –برج بوعريريج– رقم 696	52
المبحث الثاني : دراسة تطبيقية للقرض الرفيق مقدم من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة برج بوعريريج رقم 696	55
المطلب الأول: طرق منح وتسديد القرض الرفيق و شروط فسخه	55
الفرع الأول: طريقة منح القرض الرفيق	55
الفرع الثاني: طرق التسديد	55
الفرع الثالث: شروط الفسخ	56

المطلب الثاني : دراسة إحصائية وتحليلية لمقرض الرفيق عمى مستوى وكالة – برج بوعريريج – رقم 696 من 2015إلى 2018	56
المطلب الثالث : دراسة تطبيقية لمنح القرض الرفيق من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة –برج بوعريريج– رقم 696	63
الفرع الأول: تقديم المشروع	63
الفرع الثاني: دراسة ملف القرض	64
خلاصة الفصل	68
الخاتمة	70
قائمة المراجع	74
قائمة الملاحق	/
الفهرس	/
الملخص	/

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تمويل القطاع الفلاحي في إطار البرامج التنموية	20
02	قيمة وعدد القروض الممنوحة لكل فرع من القرض الرفيق	22
03	مميزات قرض التحدي	27
04	مبالغ القروض و عدد الملفات الممنوحة من طرف وكالة برج بوعريريج رقم 696 في إطار القرض الرفيق من 2015 إلى 2018	57
05	مبالغ القروض وعدد الملفات المسددة لوكالة برج بوعريريج رقم 696 في إطار القرض الرفيق من 2015إلى 2018	59
06	مبالغ القروض وعدد الملفات الغير مسددة لوكالة برج بوعريريج رقم 696في إطار القرض الرفيق لسنة 2015-2018	61
07	معلومات خاصة بمشروع ممول من قبل بنك الفلاحة و التنمية الريفية برج بوعريريج وكالة رقم 696 في إطار القرض الرفيق	64
08	الفاتورة النموذجية الأولية في ملف طلب القرض للسيد ز.ح	65

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مخطط توضيحي يمثل تصنيف التمويل الفلاحي	11
02	الهيكل التنظيمي لوكالة –برج بوعريريج– رقم – 696	54
03	مبالغ القروض الممنوحة من طرف وكالة برج بوعريريج رقم 696 في إطار القرض الرفيق 2018– 2015	58
04	عدد الملفات الممنوحة من طرف وكالة برج بوعريريج رقم 696 في إطار القرض الرفيق	59
05	مبالغ القروض المسددة لوكالة برج بوعريريج رقم 696 في إطار القرض الرفيق لسنة 2018–2015	60
06	عدد الملفات المسددة لوكالة برج بوعريريج رقم 696 في إطار القرض الرفيق لسنة 2018–2015	61
07	مبالغ القروض الغير مسددة لوكالة برج بوعريريج رقم 696 في إطار القرض الرفيق لسنة 2018–2015	62
08	عدد الملفات الغير مسددة لوكالة برج بوعريريج رقم 696 في إطار القرض الرفيق لسنة 2018– 201	63

الاختصار	الشرح
BADR	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
CNMA	الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي
CRMA	الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي
GRE	المديرية الجهوية للاستغلال
CCLS	تعاونية الحبوب والبقول الجافة
BNA	البنك الوطني الجزائري
FNDRA	الصندوق الوطني لضبط التنمية الفلاحية

الرقم	الملحق
01	القرض الرفيق
02	طلب خطي
03	بطاقة الفلاح
04	تعهد شرفي من طرف الوكيل (ز.ح)
05	اتفاقية القرض
06	وثيقة التأمين
07	بطاقة البيانات الخاصة بالمقترض
08	وثيقة تعامله مع صندوق تعاونية الحبوب والبقول الجافة
09	سند لأمر
10	فاتورة أولية
11	الموافقة البنكية
12	شهادة مخالصة
13	مصادقة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (CRMA)
14	نسخة من شهادة عدم الخضوع للضريبة
15	جدول التسديد

مقدمة عامة

إن التغيرات التي عرفها العالم في السوق النفطية خلال السنوات الماضية كشفت مدى ضعف وهشاشة الهيكل الاقتصادي الجزائري، الذي كان بدوره قائم على الريع البترولي ومن هنا أصبح البحث عن بديل فعال لتكوين نظام اقتصادي ناجح أمر غاية في الأهمية، فتم توجيه الاهتمامات إلى القطاع الفلاحي وذلك لاعتباره أحد القطاعات الاستراتيجية والحساسة، ونظرا للصعوبات التي يعاني منها هذا القطاع فإن تمويله يعتبر من أكبر المشاكل التي يسعى الجهاز المصرفي لحلها.

ففي ظل التنمية الشاملة عرف القطاع الفلاحي تطورا تنظيميا معتبرا، حيث صدرت عدة قوانين لتنظيم هذا القطاع وإعادة اعتباره وزيادة مردوديته وحسن استغلال كل الإمكانيات المتاحة، حيث نجد سنة 1962 تجربة الإصلاح الزراعي والتسيير الذاتي وسنة 1987 قانون اعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية وخاصة قانون الثورة الزراعية الذي يتمثل مضمونه في تأمين وتوزيع وسائل الإنتاج الزراعية ولحد الآن مازالت الدولة تحاول النهوض بهذا القطاع.

إن طرح قضية تنمية قطاع معين مهما كان نوع هذا القطاع يرتبط بطرح قضايا متعلقة بأساليب تمويله ونظرا لأهمية القطاع الفلاحي ودوره في توفير الأمن الغذائي وخلق مناصب عمل ورفع الصادرات من فائض الإنتاج، قامت الدولة الجزائرية بغية تطويره بطرح قروض فلاحية جديدة لمساعدة الفلاح على ممارسة نشاطه وفك مختلف العراقيل سواءا الموسمية أو المتعلقة بتنفيذ المشاريع الفلاحية الجديدة، ومن بين القروض المطروحة "**القرض الرفيق**" الذي يعمل على تمويل المشاريع قصيرة الأجل حيث كان الأداة التمويلية الجديدة الممنوحة للفلاحين الذين كانوا بأشد الحاجة لتمويل إنتاجهم الفلاحي. من هنا يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يساهم **القرض الرفيق** في دعم القطاع الفلاحي والتنمية الريفية؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

- ما هو واقع القطاع الفلاحي في الجزائر، وماهية البرامج التنموية التي تتبعها الدولة لترقية هذا القطاع؟

-ما المقصود بالقرض الرفيق، وماهي أهم الميادين التي يشملها؟

-هل ساهم القرض الرفيق في دعم الفلاحين؟

فرضيات الدراسة

في محاولة للإجابة عن هذه التساؤلات تم وضع الفرضيات التالية:

- خضوع القطاع الفلاحي لعدة تنظيمات وإصلاحات منذ دخول الاقتصاد الجزائري لاقتصاد السوقً؛
- يعد القرض الرفيق أحد القروض الاستغلالية الموجهة للدعم الفلاحي في مجال الزراعة وتربية الحيوانات؛

– ساهم القرض الرفيق في حل المشاكل والعراقيل التي تواجه الفلاحين خلال مواسم الانتاج.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من كونها تعالج موضوعا هاما يتمثل في دراسة:

– أثر القرض الرفيق على القطاع الفلاحي والتنمية الريفية؛

– مساهمة القرض الرفيق في حل مشاكل الفلاحين؛

– التساؤلات المطروحة حول مدى كفاءة وفعالية القرض الرفيق؛

– مكانة القرض الرفيق لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية "وكالة برج بوعريريج"؛

– حجم المبالغ التي منحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج في إطار القرض الرفيق.

أسباب اختيار الموضوع: من بين أسباب اختيار الموضوع ما يلي:

- الرغبة في الاطلاع على مثل هذه المواضيع ذات الطابع المستجد؛
- حداثة الموضوع وقلة الدراسات السابقة في هذا المجال؛
- التعرف الجيد على الأداة التمويلية الجديدة للقطاع الفلاحي والتنمية الريفية؛
- التعرف على السياسة التي تبنتها الدولة الجزائرية للقطاع الفلاحي من أجل تشجيعه.
- **أهداف الدراسة:**

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أبرزها:

-توضيح مدى فعالية القرض الرفيق من ضمن القروض الفلاحية؛

-كيفية مساهمة القرض الرفيق في دعم القطاع الفلاحي؛

-توضيح العملية التي يتم من خلالها الحصول على القرض الرفيق من قبل بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكيفية الإستفادة منه.

منهج الدراسة

تحقيقا لأهداف الدراسة السابقة، ووصولا لأفضل الأساليب والطرق للكشف عن مدى مساهمة القرض الرفيق في دعم القطاع الفلاحي والتنمية الريفية، تمت الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي وذلك من أجل جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة وإبراز المفاهيم المرتبطة بالموضوع، ودراسة حالة من أجل ربط الجانب النظري بالواقع العملي من خلال الاحصائيات كالجداول والفواتير.

حدود الموضوع

1- **الحدود الزمنية** : تتمثل الحدود الزمنية في دراسة قرض الرفيق الممنوح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة برج بوعريريج- من سنة 2015 إلى غاية 2018 ، مع التركيز على دراسة حالة قرض الرفيق منح من طرف الوكالة .

2- **الحدود المكانية** : كانت الدراسة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وذلك على مستوى وكالة برج بوعريريج رقم 696.

3- **الحدود الموضوعية:** تم التعرض من خلال الدراسة إلى دراسة حالة لقرض الرفيق وشروط وخطوات منحه من أجل تقديم معلومات شاملة عن دور القرض الرفيق في دعم القطاع الفلاحي.

- صعوبات الدراسة

- صعوبة الحصول على المعلومات من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج ، ونقص اهتمام الموظفين بإعطاء المعلومات و النصائح والمرافقة للطلاب الجامعيين لدراستها؛
- تفشي الوباء والحالة الصحية في البلاد (corona).

-الدراسات السابقة

- **عبدو فاطمة الزهراء، كروبي أم الخير، آليات تمويل البنوك للقطاع الفلاحي دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية ولاية مسيلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية للمؤسسات، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017.**

توصلت هذه الدراسة أن واقع الفلاحة الجزائرية يتطلب تدعيم القطاع بكل وسائله وإعطائه الأولوية، وكما توصلت أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية هو الأداة التي تعمل على دفع عجلة التنمية من خلال القروض التي تمنحها للفلاحين لتسهيل عملياتهم الفلاحية .

- هيكل الدراسة

من أجل الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيمه إلى ثلاثة فصول وذلك كما يلي:

الفصل الأول: الإطار النظري لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر الذي يتضمن ثلاث مباحث، سنتطرق في المبحث الأول إلى مفاهيم عامة حول التمويل الفلاحي في الجزائر أما المبحث الثاني سنتطرق إلى سياسات التمويل للقطاع الفلاحي في الجزائر أما بالنسبة للمبحث الثالث سنتطرق فيه إلى الآليات الحديثة لتمويل القطاع الفلاحي.

الفصل الثاني: القرض الرفيق كأسلوب للتمويل الفلاحي الذي يتضمن ثلاث مباحث، سنتناول في المبحث الأول الإطار المفاهيمي للقرض الرفيق أما المبحث الثاني سنتناول الإطار العملي للقرض الرفيق أما بالنسبة للمبحث الثالث سنتناول فيه التقنيات البنكية الخاصة بتسيير القرض الرفيق.

الفصل الثالث: دور القرض الرفيق في تمويل القطاع الفلاحي دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج رقم 696 الذي يتضمن مبحثين، حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى تقديم وكالة برج بوعريريج رقم 696 أما المبحث الثاني سوف نتطرق لدراسة تطبيقية لقرض رفيق مقدم من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة- برج بوعريريج- رقم 696 .

الفصل الأول:

الإطار النظري لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر

يعتبر قطاع الفلاحة العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم، حيث يحظى باهتمام متزايد وهذا للدور الحيوي والهام والذي يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والمتمثلة في زيادة مساهمة ناتج الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي وفي زيادة نصيب الفرد منه، وكذا توفير مناصب الشغل لمختلف الفئات الاجتماعية وتوفير المواد الأولية والزراعية والصناعية، وتعتبر مسألة تنمية قطاع الفلاحة في الجزائري أمرا ضروريا وملحا في الاقتصاد الوطني باعتبار أن التطور الاجتماعي والاقتصادي أصبح مرهونا بواقع الفلاحة الجزائرية.

لقد أولت الدولة الجزائرية أهمية كبيرة لقطاع الفلاحة، حيث أصبح يمثل الأولوية في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تبنيه العديد من البرامج التنموية والسياسات الفلاحية من أجل تشجيع القطاع الفلاحي وذلك بتمويله وتقديم الدعم اللازم للعاملين في قطاع الفلاحة، ومن هذا المنطلق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري لتمويل قطاع الفلاحة والتسهيلات اللازمة للفلاحين في الجزائر من خلال ثلاث مباحث أساسية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التمويل الفلاحي في الجزائر

المبحث الثاني: سياسات التمويل للقطاع الفلاحي في الجزائر

المبحث الثالث: الآليات الحديثة لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التمويل الفلاحي في الجزائر

يعتبر التمويل من أهم العوامل الضرورية في قيام أي قطاع، وعليه فهذا العامل من أعقد المشكلات التي تواجهها تمويلات التنمية الاقتصادية في أي بلد كان لأن مواكبة التطورات والتحولات الاقتصادية والتكنولوجية ليست بالأمر الهين، لهذا يفّكر كل مسير في الطريقة والكيفية المثلى للحصول على التمويل لتغطية الاحتياجات الضرورية، سواء كانت هذه الاحتياجات طويلة أو متوسطة أو قصيرة الأجل يكون بمصادر ذاتية أو خارجية حيث يعتبر القطاع الفلاحي هو الآخر الذي يحتاج إلى التمويل سواء كان التمويل ذاتيا أو خارجي عن طريق القروض البنكية مثلا، وهذا من أجل الوصول بالقطاع الفلاحي إلى تحقيق التنمية الفلاحية والتي من أولويتها تحقيق الاكتفاء الذاتي، ثم الاعتماد عليه كقطاع مساهم في الصادرات وهذا من خلال ما قامت به الدولة من مساعدات وإجراءات من أجل توسيع هذا القطاع والمحافظة على موارده الطبيعية.

المطلب الأول: مفهوم التمويل الفلاحي ومصادره

تعتبر وظيفة التمويل من الوظائف المهمة ومن الضروريات اللازمة لأي قطاع، ذلك لما توفره من أموال لازمة لتغطية نفقات المشاريع المختلفة بقدر حاجتها المطلوبة، فالقطاع الفلاحي هو الآخر يحتاج إلى مثل هذا التمويل كغيره من القطاعات للنهوض بهذا القطاع وازدهاره.

الفرع الأول : مفهوم التمويل الفلاحي

هناك عدّة تعاريف للتمويل الفلاحي نذكر أهمها فيما يلي:[1]

- ""عبارة عن قروض قصيرة الأجل، تقدم في الغالب للمزارعين والفلاحين بغية تمويل المحصول والإنتاج الفلاحي والزراعي الجاري"".
- كما يعرف التمويل الفلاحي بأنه: "يتمثل في منح الفلاحين المستثمرين فرصة استغلال أراضيهم وكذلك استصلاح الأراضي الصحراوية من خلال قدرتهم على اقتناء أنواع مختلفة من المبيدات والأسمدة والآلات الخاصة باستصلاح الأراضي وتهيئتها وتدعيم الري لاستغلال الأراضي في أكثر من دورة إنتاجية خلال السنة".[2]

[1]– كروش نور الدين، لجلط إبراهيم، **التمويل الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية الزراعية**، الملتقى العلمي الوطني حول دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، الجزائر المدية، يوم 10 مارس 2018، ص 08.

[2]– شعيب بونوة وعلي بودلال، **إشكالية التمويل والسياسة المنتهجة لإنعاش هذا القطاع** ، الملتقى الدولي حول تنمية الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الزائلة ، جامعة بسكرة ، 2002 ، ص135.

- وقد عرّف على أنه: " توفير واستخدام الأموال اللازمة لتطوير الزراعة وتحسين دخول المزارعين وتحسين معيشتهم".[1]

ومن التعاريف السابقة يمكن استنتاج تعريف التمويل الفلاحي على أنه: "عملية توجيه الأموال للقطاع الفلاحي بغية مساعدة المزارعين والفلاحين على ممارسة نشاطهم في أحسن الظروف وتحسين مستوى معيشتهم ورفع مستوى إنتاجية القطاع".

الفرع الثاني: مصادر التمويل الفلاحي

أولا: التمويل الذاتي: إن هذا النوع من التمويل يعتمد على الموارد الذاتية المتاحة للفلاحين أي تمويل نشاط معين من المصادر الداخلية دون اللجوء إلى مصادر خارجية.[2]

ثانيا: القروض البنكية: وهي عملية يقبل بمقتضاه البنك مقابل فائدة معينة ومحددة أن يمنح فلاحا بناءا على طلبه سواء حالا أو بعد وقت معين، تسهيلات في صورة أموال نقدية أو أي صورة أخرى وذلك لتغطية عجز في السيولة، ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد أو اقراض العميل لأغراض استثمارية أو في شكل تعهد متمثلة في كفالة البنك للعميل أو تعهد البنك نيابة عن العميل لدى الغير.[3]

المطلب الثاني: تصنيف التمويل الفلاحي وأهدافه

الفرع الأول : تصنيف التمويل الفلاحي

يصنف التمويل الفلاحي حسب عدة معايير وذلك راجعا إلى الأهداف المراد تحقيقها، وعلى هذا الأساس تم تصنيفه من أجل توفير المتطلبات اللازمة لإشباع حاجات الفلاحين والوصول إلى الأهداف المسطرة، ويصنف التمويل الفلاحي حسب المعايير التالية :

---

[1]– شويخي هناء ، **آليات تمويل القطاع ألفلاحي في الجزائر دراسة تحليلية و تقييمية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود مالية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2012–2013 ، ص23

[2]– محمد بوشوشة، **مصادر التمويل وآثارها على الوضع المالي للمؤسسة دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل ببسكرة**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2007، ص88.

[3]–حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص18.

الشكل رقم (1) : مخطط توضيحي يمثل تصنيف التمويل الفلاحي

المصدر: من اعداد الطلبة

أولا: التصنيف بحسب استعمالاتها الرئيسية

1- القروض العقارية: الغرض منها شراء مزرعة أو أراضي إضافية للمزرعة أو شراء مباني والإنفاق على مشروعات الري والصرف واستصلاح الأراضي والاتفاق على البستنة وأي تحسينات أخرى في مزرعة، وتكون هذه القروض طويلة الأجل.[1]

2- القروض الإنتاجية: وهي التي تستخدم لغرض شراء مستلزمات الإنتاج الزراعي كالبذور والأسمدة ومواد العلف والآلات والماشية.

3- قروض التنظيمات التعاونية الفلاحية: وهي التي تستخدم لمواجهة مصاريف التشغيل والإنفاق على الجمعية التعاونية وعلى المخزون السلعي وعلى الأبنية والمعدات وشراء العقارات اللازمة للجمعية التعاونية

4- قروض استهلاكية: تعمل على السلع والخدمات والتي لا تتصل اتصالا مباشرا بالإنتاج الزراعي وإنما تشبع رغبة المقترض بشكل مباشر

ثانيا: التصنيف حسب آجال القروض

: وتنقسم بدورها إلى ثلاثة أنواع وهي:

1- القروض قصيرة الأجل: وهي القروض التي تمنح للمزارعين لسد احتياجاتهم الزراعية الموسمية إضافة إلى ذلك النفقات الإنتاجية وتتراوح أجالها من سنة إلى سنتين

2- القروض متوسطة الأجل: تمنح للمزارعين لتمويل مشروعات تعطي إنتاجها خلال فترة زمنية متوسطة ويتراوح أجالها من سنة إلى خمس سنوات

3- القروض طويلة الأجل: تمنح هذه القروض المشاريع الاستثمارية التي تكون فترة استردادها طويلة الأجل كشراء الأراضي وإقامة منشئات ومدتها قد تصل إلى عشرين سنة في بعض البلدان.

ثالثا: التصنيف حسب الأغراض (الأهداف)

حيث تصنف حسب الأغراض التي تستعمل فيها كما يلي:

1- قروض الزراعات المروية؛

2- قروض الزراعات المطرية؛

3- قروض الثروة الحيوانية؛

4- قروض المكنية الزراعية؛

5- قروض التصنيع الزراعي؛

[1]- شويخي هناء ، مرجع سبق ذكره، ص 24.

6- قروض الإسكان الريفي؛

7- قروض التسويق الزراعي.

رابعا: التصنيف حسب الجهات المستفيدة

ويشمل ما يلي :

1- قروض الأفراد؛

2- قروض التعاونيات؛

3- قروض الشركات؛

4- قروض القطاع العام.

خامسا: التصنيف تبعا لنوع المحصول الزراعي

يتضمن الأنشطة التالية :

1- البستنة؛

2- المحاصيل الحقلية؛

3- الثروة والتي تتضمن الماشية على اختلاف أنواعها؛

4- محاصيل الخضر الشتوية والصيفية.

سادسا التصنيف حسب نوع الضمانات

وتتضمن ما يلي:

1- قروض غير مضمونة: وتكون غير مضمونة بضمان مادي ملموس، ولكنها تكون مضمونة بكفالة شخصية فقط وخاصة بالنسبة للقروض قصيرة الأجل.

2- القروض المضمونة بأموال منقولة: وهذه خاصة بالقروض التي تكون بالرهن الأموال المنقولة من المحاصيل والجرارات[1].

3- قروض مضمونة بأموال غير منقولة: تشمل القروض التي تكون مضمونة بأصول ثابتة مثل الأراضي والعقارات.

[1]- مزريق عاشور ، أعميش عائشة ،**الرشادة الزراعية كآلية لتحقيق الأمن الغذائي و التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر** أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان :القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية جامعة المدية ،28-29 أكتوبر 2014 ،ص 430.

سابعا: التصنيف حسب الإنتاجية المتوقعة للقرض

وتشمل ما يلي:

1-القروض الإيجابية: القروض التي تمكن المقترض من الحصول على قائض صافي اي حصول المقترض على دخل يمكنه من ابقاء مبلغ القرض والفائدة المرتبة عليه مع تحقيق فائض اقتصادي بجانب ذلك.

2- القروض المحايدة: وهي تتضمن شكلين الأول الاستثمارات الجديدة التي تكون بين حدود الربح والخسارة، والثانية قروض التجديد وهي القروض التي يجري تجديدها بسبب عدم تسديدها في الموعد المحدد لها لسبب أو لآخر، ويترتب عليها استخدام هذه القروض زيادة في الدخل تكفي لتسديد أصل المبلغ مع الفائدة عليه فقط دون تحقيق أي فائض ويطلق عليها القروض الحدية.

3- القروض السلبية: وهي تلك القروض التي لا يترتب على استخدامها زيادة في الدخل بالقدر الكافي، الذي يغطي أصل الدين والفائدة والمرتبة عليه لذلك فإنها تسمى بالقروض غير المنتجة أو تحت الحدية.

ثامنا: تصنيف القروض تبعا لمصدر القرض أو لنوع المقرضين

يتضمن كل من:[1]

1- قروض مستثمرين الأفراد؛

2- قروض المصارف التجارية و قروض شركات الإقراض الخاصة بالمواشي؛

3- قروض مصارف الجمعيات التعاونية؛

4- قروض الوسطاء والتجار؛

5- قروض شركات التأمين.

الفرع الثاني : أهداف التمويل الفلاحي

تتمثل أهداف التمويل الفلاحي في:[2]

1. زيادة التكوين الرأسمالي في الزراعة لمواجهة الاحتياطات المختلفة؛
2. المحافظة على حجم النشاط الفلاحي الملائم والاستفادة من وفرات الحجم وزيادة كفاءة الإنتاج من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتوفرة وتطويرها؛

[1] – رشا محمد سعيد أمي ، **تمويل القطاع الزراعي في الأردن** ، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية لدراسات العليا ،جامعة الأردن 1999،ص،ص،18،15.

[2]–شويخي هناء، مرجع سبق ذكره، ص 27.

3. زيادة المقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة كتلك المتعلقة بالتكنولوجيا والأخرى المتعلقة بظروف السوق ومواجهة التقلبات الموسمية في الدخل والنفقات والحماية من الظروف الطبيعية غير المواتية وتوفير مقدرة ائتمانية تساعد على مواجهة تلك الظروف؛
4. إتاحة التملك ضمن فترة يكون بها المزارع قادر على العمل والاستثمار.

المطلب الثالث: أهمية التمويل الفلاحي ومخاطره

يعتبر التمويل الفلاحي وظيفة أساسية لدعم قطاع الفلاحة وتسهيل ظروف العمل فيه ، كما أنه يواجه جملة من المخاطر التي تعرقل سير عمله.

الفرع الأول :أهمية التمويل الفلاحي

للتمويل الفلاحي أهمية بالغة تبرز فيما يلي:[1]

1. يحافظ على حجم كافي من المخرجات.
2. زيادة كفاءة العمل الفلاحي الزراعي، من خلال ضمان الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وهذا بتوفير الموارد المالية اللازمة لذلك.
3. مساعدة الفلاحين والمزارعين على التكيف مع الظروف المتغيرة (تغيرات وسائل الإنتاج، إجراء تعديلات وتغيرات هيكلية).
4. مساعدة الفلاحين والمزارعين على مواجهة التقلبات الموسمية والسنوية في الدخل والنفقات، ذلك أن النشاط الفلاحي يمتاز بالموسمية، وبالتالي فإن الفلاح يقوم بعملية الانفاق (تكاليف الزرع وحرث الأرض والجني) في موسم معين على أن يتم تحصيل الإيرادات في موسم آخر.
5. مساعدة الفلاح في جني الأخطار المحتملة المتعلقة بالطقس والأسعار، الأمراض. وتعتبر هذه الأخطار من الأمور التي يكتنفها الغموض، حيث يلعب التمويل دوراً رئيسيا في حماية العمل من الفشل المالي او التصفية في حالة وجود هذه الأخطار.

[1] – كروش نور الدين، لجلط إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص11

الفرع الثاني: مخاطر التمويل الفلاحي

تتمثل مخاطر التمويل الفلاحي فيما يلي:[1]

1. تأثير العوامل الجوية (البرودة، الحرارة، السيولة) والبيولوجية (الحشرات، الأمراض) على المحصول ما يعرضه للكثير من المخاطر، الشيء الذي ينعكس على الفلاحين فيسبب لهم كثيرا من الخسائر مما يزيد في أعباء اقتراضهم للأموال.
2. طول الدورة الإنتاجية في القطاع الفلاحي يستلزم بقاء القرض عند الفلاح لفترة طويلة والذي يعتبر في غير صالح البنك الذي يسعى إلى تحقيق الدوران السريع لرأس المال ليعود عليه بأكبر فائدة ممكنة.
3. عدم التحكم في المردودية الإنتاجية وقانون تناقص الغلة، حيث أن المردودية الإنتاجية خارجة عن نطاق تحكم المزارع نظرا للظروف التي قد تحدث فيمكن أن تكون المردودية عالية أو يحدث خلل فتكون المردودية منخفضة، أما بالنسبة لقانون تناقص الغلة ينص على تناقص العائد بعد وصول معدل الربح لنقطة معينة وبقاء العوامل الأخرى ثابتة.
4. عدم قدرة الفلاح على فرض الأسعار التي تضمن له تغطية تكاليف الإنتاج بما فيها فوائد القرض، فبمجرد ظهور المحصول يعرضه في السوق بالسعر الجاري لأن المنتوجات الفلاحية سريعة التلف وقد يزيد العرض وينخفض السعر، مما يؤثر في صافي دخله على سداد القرض.
5. وجود أخطاء في السياسة الائتمانية للبنك وعدم تلائمها مع طبيعة القطاع الفلاحي.

المبحث الثاني: سياسات التمويل للقطاع الفلاحي في الجزائر

عرف القطاع الفلاحي بعض التغيرات والتطورات التي كان لها الأثر الملموس على تطور مصادر التمويل الفلاحي وكذا النصوص المنظمة للائتمان، وذلك حسب نشوء الجهات المصرفية المختلفة و البرامج المقدمة للنهوض بهذا القطاع بدأ ببرنامج التخطيط المركزي إلى غاية الإنعاش الاقتصادي.

المطلب الأول: التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي من التخطيط إلى الإصلاحات

الفرع الأول: التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل التخطيط المركزي

حيث مرّ التمويل المصرفي بعدّة مراحل وخطوات نذكر منها:

[1]– بن سمية دلال، **مداخلة سياسية لتمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل المصرفي وأثرها على الاقتصاد والمؤسسات (دراسة حالة الجزائر والدول النامية)، كلية العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 22، 21 نوفمبر 2006، ص03

أولا: الفترة من (1962-1986)

مرّت هذه الفترة بعدّة مراحل حيث ما بين (1962-1966) أسندت مهمة تمويل القطاع المسير ذاتيا للصندوق الجزائري للقرض الفلاحي سنة 1963، وقد تطلب الوضع إنشاء هيئة للتنظيم التمويل والتموين والإنتاج والتسويق فأنشئ الديوان الوطني للإصلاح الزراعي سنة 1963.كما بلغ حجم القروض الممنوحة من طرف البنك للقطاع الفلاحي 600 مليون دج، وقد كانت المبالغ الممنوحة وإجراءات التمويل عائقا حقيقيا للإنتاج الفلاحي، أما القطاع الخاص فقد عانى منذ البداية من تهميش في عمليات التمويل، حيث أسندت مهمة تمويله للشركات الفلاحية للاحتياط التي طبقت شروط مجحفة للحصول على القرض.[1]

فيما أدت سياسة التمويل التي اتبعها كل من البنك المركزي والخزينة العمومية في ظل الديوان الوطني للإصلاح الزراعي ما بين (1966-1982) إلى عرقلة تطور القطاع الفلاحي وهو ما أدى إنهاء مهام الديوان سنة 1966، حيث تم تحويل مهمة تمويل القطاع للبنك الوطني الجزائري، والذي اعتمد بدوره في مهمة منح القروض ودراستها على عدّة اجراءات منها: التمويل قصير، متوسط وطويل الأجل.

1- إجراءات التمويل قصير الأجل

وفيه يتم تحديد مبلغ القرض بناءا على سلّم التكاليف الفلاحية، ثم توضع هذه المبالغ في مخطط التمويل الذي يميّز بين عديد الاستعمالات دون مراعاة الاحتياجات الحقيقية للفلاح الأمر الذي أثّر سلبا على مردود الإنتاج الفلاحي.

هذا العائق سمح في سنة 1975 بظهور مرسوم أخر يسمح بتحديد مبلغ القرض بناءا على التفاوض المباشر بين الفلاح والبنك وهو ما مكن من تحسين وضعية القروض قصيرة الأجل.[2]

أما بالنسبة للقطاع الخاص فقد عمدت الدولة إلى تقليل الحصة المالية الموجهة إليه مقارنة مع القطاع العام وذلك لضعف القدرة على التسديد لدى الخواص. ولم يستفيد القطاع الخاص على مدار 7 سنوات في إطار القروض قصيرة الأجل إلا بـ223.3 مليون د.ج والذي لا يمثل إلا 4.3% من إجمالي المبلغ الممنوح للقطاع العام خلال هذه الفترة.[3]

2- إجراءات التمويل متوسط وطويل الأجل

كان طلب القروض الاستثمارية بالنسبة للقطاع العام وقبل سنة 1971 يمر على المدير الفلاحي للاطلاع عليه وتعديله بعدها يوجه إلى اللجنة المركزية للقرض على مستوى البنك. وغالبا ما يكون المبلغ

[1]- أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجزائرية ،الجزائر 1991 ص 40.

[2]-Hocine toulait, **L'agriculteur Algérienne , Les causes De L'échec** , 1ére Edition , OPU , Alger, 1981, p353.

[3]-خديجة لحمر، **دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة البنوك الجزائرية واقع و افاق** ،رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ،الجزائر ،2005/2004 ،ص96.

الممنوح أقل من احتياجات الفلاح مما عرقل تطور القطاع. وعلى العموم فقد عرف هذا النوع من القروض تحسنا خلال هذه الفترة حيث بلغ حجمها 801 مليون دج سنة 1977 مقابل 375 مليون دج سنة 1971.

ونتيجة للتوجه الذي عرفه الاقتصاد الجزائري ما بين (1982 –1986) والرامي إلى الاعتماد على القطاع الفلاحي، قامت الحكومة الجزائرية بإعادة هيكلة القطاع الفلاحي، حيث بدأت بإعادة هيكلة المؤسسات المالية في بداية الثمانينات، وإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) الذي تولى مهمة تمويل القطاع الفلاحي وذلك سنة 1982 والذي اعتمد استراتيجية جديدة في التمويل. إذ أصبحت دراسة الملفات هي من خصوصيات البنك، كما أن عمليات التمويل أصبحت شبه أوتوماتيكية بالنسبة للقطاع العمومي، كما سمح بفتح حسابات جارية يمكن العمل بها طيلة الموسم لتسديد نفقات الانتاج، وحظي قطاع الفلاحة بتخفيضات من طرف الدولة فيما يخص أسعار الفائدة حيث أصبحت 2 % بالنسبة للقروض الموسمية و3.5 % بالنسبة للقروض الاستثمارية، وبهذه الاجراءات ارتفع حجم القروض الممنوحة للقطاع الفلاحي خلال هذه الفترة. وساهم في البنك في التخفيف من حدة المشاكل المالية التي عرفها القطاع الفلاحي في السابق[1].

الفرع الثاني: تمويل القطاع الفلاحي في ظل الاصلاحات الاقتصادية

تماشيا مع الإصلاحات الاقتصادية وفي إطار القوانين التي تنادي باستقلالية المؤسسات ووجوب اعتمادها على نفسها في مختلف جوانب تسييرها وبسبب الانخفاض في الإنتاج وسوء التسيير في القطاع الفلاحي، شرعت الدولة في إعادة هيكلة القطاع الفلاحي بما يتلاءم والوضع الجديد فأصدرت القانون 87-19 المؤرخ في 08/ 12 / 1987 الذي تم بموجبه حل المزارع الاشتراكية، وتوزيع ممتلكاتها على عمال القطاع الفلاحي في شكل مستثمرات فردية وجماعية. كما يتم حذف وصاية الدولة بحسب التنظيم الجديد للقطاع الفلاحي، وبالتالي فإن أفراد المزرعة هم المسؤولون عن تسيير مزرعتهم، فنجد أن الفلاحين يتفاوضون مباشرة مع البنك فيما يخص قروض التمويل، الأمر الذي من شأنه تسهيل إجراءات طلب ومنح القروض، ومع إلغاء التخصص البنكي، لم يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية المسؤول الوحيد عن تمويل القطاع الفلاحي، ولقد أدى التحول الهيكلي الذي عرفته بنية القطاع البنكي خلال هذه الفترة إلى تحديث إجراءات وطرق التمويل بما يتماشى والظروف الحالية .[2]

[1]–بن سمية دلال، **مداخلة بعنوان سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، ملتقى دولي بالتعاون مع مخبر العلوم الاقتصادية بعنوان سياسة التمويل و أثرها على اقتصاديات المؤسسات ،دراسة حالة الجزائر و الدول النامية ، جامعة محمد خيضر ،بسكرة، 2006، ص57.

[2]– أحمد هني ، مرجع سبق ذكره، ص38.

أولا: تأثير قانون القرض والنقد على نظام التمويل

يعتبر قانون القرض والنقد الصادر في 14/ 04 / 1990 بمثابة الحد الفاصل بين أسلوبين من أساليب التسيير المختلفة اختلافا جذريا إذ يمكنه من التحكم في مؤشراته المالية والاقتصادية التي تعطيه حرية اختيار مصادره التمويلية ، وحتى تشكل البنوك محور التنمية الاقتصادية كما هو منتظر منها، وعليها أن تتكيف مع المحيط الاقتصادي الذي وضعته الإصلاحات، وتدعم دورها كوسيط مالي، وأن تهيئ الظروف التي تسمح للوحدات الإنتاجية الفلاحية على تبسيط إجراءات منح الائتمان لاسيما وأن هذه المهمة أصبحت من مسؤولية الوحدات الإنتاجية والبنوك. فبعد الإصلاحات الأخيرة صارت عمليات إعادة التمويل مقيدة بشروط صارمة يضعها بنك الجزائر كتحديد سقف إعادة الخصم والتي وصلت إلى 20% بعدما كانت 10.75 % من 1990إلى 1994[1]

ثانيا: طرق وإجراءات تمويل الجهاز البنكي للقطاع الفلاحي

حيث تم إدخال الدراسة المالية والاقتصادية للمشاريع قيد التمويل سواء كانت مشاريع استثمار أو استغلال، كما اشترط البنك تقديم ضمانات مقابل القروض الممنوحة حتى يتمكن من تجنب المخاطر المحتملة، أي البنك أدخل عنصر المخاطرة في دراسة الملفات المقدمة للحصول على قرض، وبذلك فقد أصبحت ملفات القروض تتضمن وثائق إثبات أكثر من ذي قبل والتي لم يكن يشترطها البنك في نظام التمويل السابق ومنها [2]:

- عقد ملكية الأرض أو عقد الإيجار موثق، أو وثيقة انتفاع أو وثيقة إسناد انتماء بالنسبة للمستثمرات الفلاحية؛
- بطاقة تقنية للمشروع قيد الطلب التمويلي؛
- فاتورة شكلية أو كشف النفقات؛
- موازنات مالية لثلاث سنوات بالنسبة للمشاريع التي تفوق قيمتها 2.000.000 دج وجدول حسابات النتائج؛
- الضمانات المقترحة.

ومن بين الإجراءات أيضا نجد تطور معدلات الفائدة المطبقة على القطاع الفلاحي، و كذلك إعادة جدولة القروض الفلاحية.

المطلب الثاني: تمويل القطاع الفلاحي في إطار البرامج التنموية (2001-2005)

ركّزت البرامج التنموية في مجموعها على تحسين إطار معيشة المكان وبعث التشغيل وتوفير شروط استقرار النشاطات وإعادة التوازن الجهوي، وفي سبيل تحقيق ذلك وجهت أحجام مالية كبيرة والتي تظهر في الجدول التالي:

[1]-عبد الغفار حنفي، **أساسيات التمويل و الإدارة المالية**، الدار الجامعية، القاهرة- مصر،2007 ،ص455

[2]-بن سمية دلال، مرجع سبق ذكره ،ص12

الجدول رقم (01):تمويل القطاع الفلاحي في إطار البرامج التنموية

الوحدة: مليون دج

	برنامج الإنعاش الاقتصادي [1] (2004-2001)	برنامج دعم النمو [2] (2009-2005)	برنامج الخماسي [3] (2015-2010)
اجمالي الاستثمارات	525	4202.7	21214
الفلاحة	65.4	300	1000
النسبة المئوية %	12.46	7.14	4.71

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- الجزائر، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقارير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول والثاني، 2001
- الجزائر، مجلس الأمة، البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة 2005-2009، أفريل 2005، ص6.
- الجزائر، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010.

الفرع الأول: تمويل القطاع الفلاحي في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

تمثل مخطط الإنعاش الاقتصادي في ميدان الفلاحة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية فمن خلاله تهدف الدولة إلى تحقيق نمو في القطاع الفلاحي وتوفير الشروط الملائمة لهذا النمو. ولتحقيق ذلك عرف برنامج الانعاش الاقتصادي عدّة آليات لتمويل برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

أولا: صندوق الضبط والتنمية الفلاحية (FNDRA) : إن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يتضمن عدة برامج هذه البرامج ممولة بنسبة 100% من طرف الدولة ويتم تحقيقها من قبل هيئات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، ويتم تطبيق البرامج من طرف الفلاحين ومستغلي الأراضي الفلاحية وهذا من خلال الدعم المالي الذي تحدده الدولة من خلال الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية والذي تم انشاءه من خلال إنشاء الحساب الخاص رقم 302-067 بموجب المرسوم التنفيذي رقم المؤرخ في 30/ 05 / 2000 والمحدّد لكيفية عمل الحساب الخاص، من خلال هذا الصندوق يتم تقديم مساعدات مالية للفلاحين وذلك من أجل إنشاء وتطوير استثماراتهم في القطاع الفلاحي وكي يستفيد أي مشروع فلاحي من الدعم المقدم من الصندوق يجب أن تتوفر فيه ثلاث شروط عامة :[1]

[1]-زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980-2009**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية: تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة بسكرة،2013-2015، ص82

1- المردودية الاقتصادية للمشروع؛

2- تحقيق أهداف اجتماعية؛

3- الاستمرارية.

ثانيا: صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز: أنشئ بمقتضى القانون 02-11 المؤرخ في 20 ديسمبر 2002 المتضمن قانون المالية لسنة 2003 ليحل محل الصندوق الخاص باستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، ويستفيد منه الفاعلين الاقتصاديين، الأفراد أو الجماعات الذين لهم مشاريع جواريه في عمليات تعيد بعث حيوية النشاطات الفلاحية في الوسط الريفي.

ثالثا: الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي(CNMA): من مهام هذا الصندوق يوفي التسهيلات للمستفيدين من المخطط الوطني للتنمية الريفية والمتمثلة في التأمين الاقتصادي والفلاحي من جهة والقروض التي يمنحها للفلاحين والقروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، من جهة أخرى ومن أجل إعادة الاعتبار للبعد الاقتصادي للعمل الفلاحي والاستثمارات المتعلقة به، حيث ينبغي عدم اعتبار الأموال العمومية المورد الوحيد لتمويل برنامج التنمية الفلاحية، ولكن كمساهمة من السلطات العمومية لجهود التمويل الذاتي الواجب بذلها من طرف الفلاحين والمتعاملين الاقتصاديين المعنيين[1].

الفرع الثاني: تمويل القطاع الفلاحي في ظل البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009)

عرفت مكانة الفلاحة من الاستثمارات انخفاضا مقارنة بالبرنامج السابق إلاّ أنه ورغم ذلك عرف الغلاف المالي المخصص للفلاحة ارتفاعا وهذا من خلال:[2]

أولا: مخصصات برنامج دعم النمو الفلاحي والريفي: كانت أهم أعمال برنامج دعم النمو الاقتصادي في مجال الفلاحة تلك المتعلقة بزيادات فعاليات وسبل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية سعيا من الدولة لتحقيق تنمية زراعية مستدامة تراعي الأسس البيئية والاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى دعم الإنتاج الوطني وتوفير الظروف اللازمة لذلك ودفعه لدخول السوق العالمي وبكفاءة آخذة في الاعتبارات المتغيرات العالمية، حيث قدرت اعتمادات تمويل هذا القطاع بحوالي 300 مليار د.ج من أجل إنجاز الأعمال التالية:[3]

- تطوير المستثمرات الفلاحية؛
- تطوير النشاطات الاقتصادية الريفية وانشاء مستثمرات فلاحية جديدة والتشجيع على الإنتاج؛

---

[1]- مجدولين دهينة، **استراتيجية التنمية الفلاحية**، افاق و تطوير في إطار سياسة الحكم الفلاحي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة،2006، ص38

[2]- عز الدين بن تركي، **تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظمة الدولية لتجارة السلع الزراعية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 2007، ص260.

[3]-يسمينة زرنوح، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2008، ص70.

- مشاريع جوارية لمحاربة التصحر وحماية تربية المواشي وتطويرها؛
- حماية الأحواض المنحدرة وتوسيع التراث الغابي؛
- تأطير عمليات حماية السهوب وتنميتها.

حيث عرف قطاع الفلاحة في هذا المخطط نموا مضطردا إذ ارتفع من 1.9% سنة 2005 إلى 5% سنة 2007، كما عرف الإنتاج الفلاحي هو الآخر ارتفاعا حيث انتقلت قيمته من 359 مليار دينار سنة 2000 إلى 668 مليار دينار سنة 2006.

- احصائيات تمويل القطاع الفلاحي من طرف بنت الفلاحة والتنمية الريفية في القرض الرفيق، منذ ظهور القرض الرفيق في أكتوبر 2008 وإلى سنة 2009 عرف البنك منح قروض من هذا النوع ما قيمته 6.48 مليار دج. وقد استفاد من هذه القيمة من القروض 7555 ما بين فلاحين خواص ومزارع نموذجية وتعاونيات للحبوب بالإضافة إلى مؤسسات عمومية أخرى. ومن خلال الجدول الموالي نبين قيمه وعدد القروض الممنوحة لكل فرع من القرض الرفيق.

الجدول رقم (02): قيمة وعدد القروض الممنوحة لكل فرع من القرض الرفيق

فروع قطاع الفلاحة	عدد القروض الممنوحة	قيمة القروض
الحبوب	6707	3.74 مليار دج
تربية المواشي	312	779.8 مليون دج
البطاطا	263	1.48 مليار دج
تربية الدواجن	126	558.8 مليون دج
البقول الأخرى	60	80.98 مليون دج
غرس الأشجار	49	80.13 مليون دج
تربية الأبقار	31	62.47 مليون دج

المصدر: الجزائر بيان رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

الفرع الثالث: تمويل القطاع الفلاحي في ظل المخطط الخماسي (2010-2015)

في ظل هذا المخطط تبين أن نصيب الفلاحة من الغلاف المالي يقدر بـ 1000 مليار دج بنسبة 4.71%وهي نسبة منخفضة مقارنة بالبرنامج السابق رغم مضاعفة المبلغ المخصص بـ 2.3 مرة، مما يؤكد

مرة أخرى عن عدم انسجام الخطاب الرسمي الجزائري فيما يخص الأمن الغذائي والأغلفة المالية المرصدة للفلاحة، ويتم صرف المبلغ المخصص في إطار التجديد الفلاحي والريفي الذي أكده رئيس الدولة بدعم مالي عمومي يقدر بـ 200 مليار دج سنويا أي 1000 مليار دج على مدى الفترة الممتدة إلى غاية 2014.

ويرمي هذا الدعم خصوصا إلى ما يلي:[1]

- الإبقاء على الأثر التحفيزي الهام لتسعيرات جمع القمح والشعير والبقول والحليب لفائدة المنتجين، وهي كلها منتجات يراهن استيرادها الميزان التجاري ويضعف الأمن الغذائي للبلاد؛
- تمويل ترسانة من التدابير الرامية دعم تنمية النشاطات الفلاحية من خلال إعانات مالية تتراوح بين 20%و 30% بهدف اقتناء البذور والأسمدة وتطوير تربية الحيوانات بكل فئاتها واقتناء آلات فلاحية وتجهيزات لجمع المنتوجات وتحويلها،
- تحمل أعباء قرض فلاحي.

كما عرف الدعم تطورا كبيرا لصالح المستثمرين، كما تنّوعت الصناديق لتلبية احتياجات خاصة منها:[2]

- الصندوق الوطني لتنمية الاستثمارات الفلاحية؛
- صندوق حماية الصحة الحيوانية، وحماية الصحة النباتية؛
- الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الحيواني؛
- صندوق الضمان ضد الكوارث الفلاحية؛
- صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز؛
- الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية.

المطلب الثالث: مؤسسات التمويل الفلاحي

تتمثل مؤسسات التمويل الفلاحي في نوعين هما:[3]

الفرع الأول: المؤسسات التي تمول الفلاح عينيا

هي عبارة عن تعاونيات مخصصة للتمويل الفلاحي لأنها أكثر فعالية في تحقيق الأهداف المبتغاة من عملية التمويل كما أنها تقوم بتقديم قروض عينية للفلاحين وخاصة المواد التي هم في حاجة إليها، بعبارة أخرى تمنح المزارعين البذور، الأسمدة، الخدمات ....

أيضا هذه القروض تكون في شراء الماشية الأبقار، عتاد فلاحي لتهيئة الأرض واستصلاحها من بين هذه المؤسسات الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CRMA يعتبر الصندوق وهو شركة مدنية معتمدة

[1]–عز الدين بن تركي، مرجع سبق ذكره، ص260

[2]– الجريدة الرسمية، قانون رقم 12–12 الموافق ل 26 ديسمبر 2012، يتضمن قانون المالية لسنة 2013.

[3]– شاكر قزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2000، ص20.

بمرسوم لوزارة الاقتصاد بتاريخ 27/ 04 / 1964 الكائن مقرها في 24 شارع فيكتور هيجو بالجزائر العاصمة.

الفرع الثاني: المؤسسات التي تمول الفلاح نقدا

من أهم المؤسسات المالية التي مارست هذه المهمة بالجزائر:

أولا: البنك الوطني الجزائري(BNA) من سنة 1962 إلى 1982:أنشئ البنك الوطني الجزائري بمقتضى القانون رقم 66. 178 المؤرخ في 13 جوان 1966 ليكون بذلك أداة للتخطيط المالي ودعامة للقطاع الاشتراكي والزراعي، وقد ضم بعد ذلك جميع البنوك ذات الأنظمة المتشابهة له وتتمثل في:

- بنك التسليف العقاري الجزائري التونسي في شهر جويلية 1966.
- بنك التسليف الصناعي والتجاري في جويلية1967
- مكتب معسكر للخصم.

وكان المطلوب من البنك إضافة إلى واجبه كبنك تجاري دعم عملية التحويل الاشتراكي (التسيير الذاتي) بسبب التعارض الوظيفي مع المؤسسات المصرفية الأخرى، فقد لجأت الدولة إلى إلغائها جميعا عام 1968 لكي يبقى هذا البنك وحده في الميدان الزراعي، وبذلك مثل نقطة تحول مهمة للاقتصاد الوطني من طرف السلطات في إطار إنشاء جهاز مصرفي وطني وتجسيد الإدارة السياسية التي بدت واضحة في استيراد البلاد لسيادتها وهذا ما عبر عنه بالمصطلح الاقتصادي ضرورة التحكم في المستقبل وبمصطلح ضرورة تنظيم ديمقراطية الشعب.

وكانت وظائف البنك الجزائري تتمثل في:[1]

- تنفيذ خطة الدولة فيما يخص القروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وضمان القروض كتسهيلات الصندوق والسحب على المكشوف، والتسليف على البضائع والاعتماد المستندي؛
- منح القروض الفلاحية للقطاع الفلاحي الداخلة في إطار التسيير الذاتي مع المساهمة في الرقابة على وحدات الإنتاج الزراعي حتى 1982؛
- تمويل التجارة الخارجية، بالإضافة إلى مساهمته في رأس مال عدة بنوك أجنبية.

ثانيا: بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) : تم تأسيس بنك الفلاحة التنمية الريفية بالمرسوم رقم 82 – 1982، وفي الحقيقة كان تأسيسه تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية هو بنك تجاري، وكلف بتمويل هياكل ونشاطات الإنتاج الزراعي، وكل الأنشطة الممتدة أو المتممة للزراعة وهو بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي والأنشطة المتعلقة بالريف وكذلك تطوير الإنتاج الغذائي، والبنك الفلاحي يتميز بأنّه بنك الودائع يقبل الودائع الجارية أو لأجل من أي شخص مادي أو معنوي وهو بنك تنمية

[1]–نفس المرجع، ص16.

يمنح القروض متوسطة وطويلة الأجل بهدف تكوين رأس مال الثابت منح القروض قصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل، مع أو دون ضمانات قصد:[1]

- تمويل الهياكل وأنشطة الإنتاج الفلاحي؛
- تمويل الأنشطة والهياكل الصناعات التقليدية والحرف الريفية.

ثالثا: الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي(CNMA): تم إنشاء الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي مند 1972 وأعيد تأسيسه بموجب عقد توثيقي بتاريخ 21 جويلة 1998 كشركة مدنية ذات أسهم مكونة من أشخاص طبيعيين واعتباريين.

رابعا: الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية

خامسا: الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي(CRMA): يعتبر الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي أحد فروع الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي هذا الأمر الذي انبثق من تجمه أنشأ عام 1972 بالمرسوم رقم 72/04 المؤرخ في 1972/12/02 والذي أنشأ على أنقاض القرض الفلاحي خلال الحقبة الاستعمارية وكان نتيجة إدارة الفلاحين لحماية بعضهم البعض ضد الأخطار التي يتعرضون لها خلال نشاطاتهم إذن هو وسيلة للحماية الاقتصادية والاجتماعية.

وتختلف هذه القروض في فترة استردادها ونسب فوائدها كما يلي:

- القروض قصيرة المدى: تسمى قروض الموسم الفلاحي ومدّتها أقل من سنة.

- القروض المتوسطة الأجل: وهي قروض تجهيزية تتمثل في اقتناء عتاد تهيئة الأرض والآلات وآلات السقي ... ومدّتها من سنتين إلى خمس سنوات.

- القروض طويلة الأجل: وهي قروض طويلة المدة تصل أحيانا إلى 25 سنة لاستردادها وهي ذات طابع خاص بالمشاريع الكبرى والتجهيزات الكبرى الضخمة مثلا كاستصلاح الأراضي حفر الآبار للسقي ذات السعة الواسعة.

المبحث الثالث: الآليات الحديثة لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر

يعتبر قرض التحدي من القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية إطار تدعيم قطاع الفلاحة والذي يقوم من خلاله بتمويل المشاريع متوسطة وطويلة الأجل، حيث يتميز هذا القرض بعدّة مواصفات وإجراءات يجب أخذها بعين الاعتبار.

المطلب الأول: مفهوم القرض التحدي

قرض التحدي هو أحد القروض المساعدة على تطوير الفلاحة، وذلك سنتناول في هذا المطلب كل من تعريف قرض التحدي ومكوناته والفئات المستهدفة.

[1]– محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005، ص133

الفرع الأول: تعريف قرض التحدي

قرض التحدي هو قرض موجه للاستثمار يتم منحه من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، موجه لإنشاء وتجهيز وعصرنة مستثمرات تربية المواشي باستغلال جديد، ولتعزيز الطاقات الإنتاجية للمنتجات الفلاحية، وكذلك لتكثيف وتحويل الإنتاج الفلاحي الذي هو في حاجة إلى تمويل، مدته من 07 إلى 18 سنة لا تتجاوز قيمته 01 مليون دينار لكل هكتار وهو موجه لإنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية حيوانات والتي تقل مساحتها عن 10 هكتار.[1]

الفرع الثاني: مكونات قرض التحدي

يتكون من:

- طلب الحصول على قرض؛
- دفتر أعباء حظي بموافقة الديوان الوطني للأراضي الفلاحية؛
- شهادة ضمان اعتماد بالنسبة إلى التعاونيات (في حالة طالب القرض شخص معنوي)؛
- محضر لتعيين ممثل عن الشركات والتعاونيات (في حالة طالب القرض شخص معنوي)؛
- شهادة ميلاد (في حالة طالب القرض شخص طبيعي)؛
- عقد التنازل أو عقد ملكية بالنسبة إلى الأراضي التابعة للقطاع الخاص؛

-دراسة "تقنو -اقتصادية للمشروع " معدّة من طرف مكتب دراسات معتمد من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية؛

- فواتير شكلية؛
- دراسة قبلية للمشروع؛
- رخصة بناء خاصة بالمباني المجهزة للاستغلال؛

-اعتماد صحي للمباني المرشحة لاستغلالها في تربية المواشي؛

- الحصول على ترخيص من طرف مصالح مديرية الري لحفر آبار في حالة ما إذا كان الأمر الزاما؛

الفرع الثالث: الفئات المستهدفة من القرض التحدي

تمنح الدولة هذا النوع من القرض لمجموعة من الأشخاص الذين يتمتعون بما يلي:

أولا: الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين: تتعلق بالأشخاص مرفقين بسجل الأعباء المصادق عليه من طرف الجهات المخول لها من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية أي يجب أن يكون لديهم بطاقة تمنحهم ميزة الفلاح من أجل استطاعتهم الحصول على هذا النوع من القرض.

[1] – من إعداد الطلبة بالاعتماد على تصريحات مسؤول مصلحة القروض.

ثانيا: ملاك الأراضي الخاصة وأصحاب المستثمرات الفلاحية: يمنح هذا القرض لأصحاب الأراضي الخاصة الغير المستغلة إضافة إلى أصحاب المستثمرات الفلاحية سواء كانت ملك الدولة أو لمالكها.

ثالثا: المزارعين ومربي الحيوانات: يمنح هذا القرض للفئة سواء كانوا فرديين أو منظمين في تعاونيات أو مجموعات مكونة قانونيا.

رابعا: المؤسسات الاقتصادية العامة أو الخاصة: تتعلق بالمؤسسات الناشطة في مجال الإنتاج الفلاحي أو التحويل أو توزيع المنتوجات الفلاحية.[1]

المطلب الثاني: مميزات قرض التحدي

يعتبر قرض التحدي من الآليات الجديدة التي يمول بها القطاع الفلاحي لذلك فهو يتميز بمميزات خاصة به يجب على الفلاح أن يكون بدراية تامة بها، لأنها تعتبر الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها للقيام بعملية التمويل لكي يكون هذا القرض أكثر ووضوحا ودقة للمقترض ومن أهم مميزاته ما يلي:

جدول رقم (03): مميزات قرض التحدي

	القروض متوسطة المدى	القروض طويلة المدى
مدة القرض	من 3 إلى 7	من 8 إلى 15
مدة التأجيل	من 1 إلى 2	من 1 إلى 5
قيمة القرض	من 1000000 د.ج إلى 100000000 د.ج	من 1000000 د.ج إلى 100000000 د.ج
أجال الاستعمال	من 6 إلى 12 شهرا	من 6 إلى 24 شهرا

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على المعلومات المقدمة من طرف وكالة رقم 696 برج بوعريريج

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3) أن قرض التحدي له مجموعة من المميزات والتي تمنح للمستثمر الفلاح كي يقوم بنشاطه وتتمثل في:

أولا: مدة القرض

1- مدة القروض متوسطة المدى : من 3 سنوات إلى 7 سنوات؛

[1]- عبدو فاطمة الزهراء، كرويي أم الخير، **آليات تمويل البنوك للقطاع الفلاحي دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية ولاية المسيلة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية للمؤسسات، جامعة محمد بوضياف المسيلة،2017، ص، ص، 60 ،61.

2- مدة القروض طويلة المدى : من 8 سنوات إلى 15 سنة.

ثانيا: مدة التأجيل

1- القروض متوسطة المدى: من سنة إلى سنتين؛

2- القروض طويلة المدى: من سنة إلى خمس سنوات.

ثالثا: قيمة القرض

1- قيمة القروض متوسطة المدى: من 1000000 د.ج إلى 10000000 د.ج

2- قيمة القروض طويلة المدى : من 1000000 د.ج إلى 100000000 د.ج

رابعا: أجال الاستعمال

1- القروض متوسطة المدى: من 6 إلى 12 شهرا كأقصى حد؛

2- القروض طويلة المدى: من 6 إلى 24 شهرا كأقصى حد.

خامسا: المساهمة الشخصية

تكون المساهمة على الأقل 10 % من قيمة المشروع لمساحة أقل أو تساوي 10 هكتار وعلى الأقل 20 % من قيمة المشروع بالنسبة للمستثمرات التي تفوق 10 هكتارات.

سادسا: الضمانات والاحتياطات

لابد من وجود ضمانات من أجل الحصول على القرض قد يكون الرهن أملاك شخصية كالأراضي والعقارات أو رهن الشيء الذي يكون على قيد الإنجاز كرهن المستثمرة الفلاحية نفسها المراد إنجازها.

سابعا: النشاطات الممولة عن طريق قرض التحدي

1- أشغال التهيئة و تحضير الأراضي فلاحية: يتم تمويلها من أجل تهيئة الأراضي الفلاحية بما يتطلب من أسمدة وجعلها أراضي أكثر خصوبة للحصول على أجود محصول.

2- أشغال تطوير سقى الفلاحي: يكون التمويل في مجال التقنيات الحديثة المستخدمة في آليات السقي الفلاحي من أجل توفير الوسائل المناسبة لتسهيل عمليات السقي.

3-اقتناء معدات وأدوات الإنتاج: يخص هذا التمويل الآلات المستخدمة في المجال الفلاحي من أجل تسهيل عملية الإنتاج وتوفيرها في الوقت الأنسب.

3- **بناء وتشييد الهياكل الخاصة بالتخزين:** يخص التمويل هنا كل الأمور المتعلقة ببناء الهياكل الخاصة بتخزين المنتوج الفلاحي للحفاظ عليه من التلف[1].

المطلب الثالث: الميادين الفلاحية التي يشملها قرض التحدي ودراسة الملف والطلب عليه

يعتبر قرض التحدي من القروض الاستثمارية التي تمول المشاريع الاستثمارية المتعلقة بالقطاع الفلاحي حيث تختلف هذه المشاريع بأشكالها وأنواعها، وتخصص لهذه المشاريع دراسة خاصة بها أثناء الطلب عليها من أجل تمويلها بما يسمى بقرض التحدي المخصص لهذا المجال.

الفرع الأول: الميادين الفلاحية التي يشملها قرض التحدي

أولا: فيما يتعلق بأشغال التهيئة وحماية الأراضي

-الصرف والتطهير؛

- أشغال التوجيه وإزالة الحجارة؛
- وضع مصدات الرياح؛
- التعديل؛
- أشغال التسوية وتهيئة الأرضية؛
- فتح الأراضي الفلاحية.

ثانيا: عمليات تطوير السقي الفلاحي:

- تجنيد معدات الري وتهيئة و إنجاز الآبار الجديدة؛
- إنجاز أحواض لتخزين المياه؛
- تجهيز مضخات المياه؛
- إنشاء شبكات توزيع المياه؛
- إنشاء وإعادة تهيئة قنوات الصرف؛
- تصليح المضخات الموجهة للاستعمال الفلاحي.

[1]- معوش إيمان، بورحلة نسيمة، **التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة تمويل مشروع استثماري الفلاحة والتنمية الريفية من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر علوم اقتصادية، التخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أكلي محند أولحاج ، بويرة 2015 ، ص116.

ثالثا: وسائل الإنتاج واكتساب المؤهلات

– الحصول على المواد الأولية "بذور، نباتات، أسمدة ومنتوجات فيزيوا تقنية"؛

– الإنتاج الحيواني: منتوجات صيدلانية، أشغال التهيئة، إعادة تأهيل الهيئات الموجهة لتغذية الماشية؛

– قلع النباتات التي عمرت طويلا؛

–عمليات تطعيم النباتات؛

– اقتناء العتاد الفلاحي؛

– اقتناء وسائل النقل الخاصة؛

–اقتناء عتاد وتجهيزات تربية المواشي.

رابعا: إنجاز منشآت التخزين، التحويل، التعبئة، التغليف والتقييم

– إنجاز وتجديد الصناعات التحويلية والمنتوجات الفلاحية الكائنة بالقرب أو على المزارع؛

– إنجاز منشآت تخزين المنتوجات الفلاحية؛

– بناء أو تهيئة المنشآت الخاصة بمنتوجات التعبئة والتغليف لاستعمالها في المجال الفلاحي والصناعات الغذائية.

الفرع الثاني: دراسة ملف قرض التحدي

من ضروري دراسة الملف قبل الحصول على أي تمويل ولدراسة ملف قرض التحدي لابد من توفر المعلومات التالية:

أولا: معلومات عامة عن طالب القرض

تتعلق بالطبيعة القانونية (شخص طبيعي) وتتمثل في الاسم واللقب، شهادة الميلاد الجنسية، بطاقة فلاح، كل الأمور الشخصية عن طالب القرض وكذلك هل الشخص طالب القرض منح له القرض من قبل أو لا دراسة حساباته لدى البنوك الأخرى في حال وجود لديه حسابات، هل لديه ديون لدى مصلحة الضرائب أو لا وكذلك معلومات حول طبيعة الاستثمار المراد تمويله حيث يمول هذا القرض مجموعة من الاستثمارات المتمثلة في التشجير تربيه الأبقار والمواشي، تربية الدواجن، زراعة البطاطا، زراعة الحبوب.

ثانيا: تقديم المشروع

تتعلق بدراسة جدوى المشروع المراد إنجازه من حيث التكلفة والموقع، تقدير قيمة المنتوج المراد إنتاجه، تقديم مختلف الفواتير اللازمة من أجل توفير المادة الأولية ومختلف المواد اللازمة لإقامة المشروع، وهذه المعلومات تدرس من قبل اللجنة المختصة لتقرير الرفض أو القبول الحصول على التمويل اللازم.

ثالثا: نوعية القروض المقدمة

تتعلق بنوعية القروض التي تمنح في إطار قرض التحدي سواء كانت طويلة أو متوسطة الأجل وتكون حسب احتياجات المشروع المراد تمويله.

رابعا: مدة القروض: القروض متوسطة الأجل تكون مدتها 7سنوات أما القروض طويلة الأجل تكون مدتها 15 سنة.

خامسا: فترة التسديد

في حالة قروض طويلة المدى تكون مدتها 3 سنوات أما بالنسبة للقروض متوسطة الأجل تكون مدتها سنتين.

سادسا: نسبة الفوائد (نسبة الإمتيازات)

تتميز القروض طويلة المدى ب0% للسنوات الخمس الأول 1% للسنة السادسة والسابعة 3% للسنة الثامنة والتاسعة السنوات المتبقية بدون امتياز أما بالنسبة للقروض متوسطة الأجل نسبة الفوائد المتعلقة بها تتمثل في 0% خلال 5 السنوات الأولى ونسبة 1% خلال السنة السادسة 1% خلال السنة السابعة.

سابعا: الضمانات المقدمة

تتعلق بضمانات من أجل الحصول على التمويل وتتمثل فيما يلي:

- ضمانات الرهنية حيث يقوم الزبون برهن قطعة أرض بعد تقييمها عند الخبير.

- الموافقة القبلية للتسجيل في صندوق ضمان القروض الفلاحية وهو صندوق يقوم بإرجاع للبنك نسبة 70 % من القرض المقدم في حالة عدم تسديد الدين[1].

ملاحظة:

توجد آلية أخرى تتمثل في القرض الرفيق حيث سنتطرق إليها في الفصل الثاني بالتفصيل لمعرفة كل المعلومات اللازمة بخصوص هذا القرض.

[1]– معوش إيمان ، بورحلة نسيمة ، مرجع سبق ذكره ،ص،ص،120،119.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى مفاهيم عامة حول تمويل القطاع الفلاحي وأيضا تناولنا مفهوم تمويل القطاع الفلاحي ومختلف مصادره وأهدافه وتصنيفاته ومخاطره، وتوصلنا إلى أن التمويل له أهمية كبيرة في جميع مراحل الدورة الإنتاجية، فلاحظنا أن من المهم أن يكون هناك تمويلا حقيقيا لدى القطاع للنهوض به وإعطائه كل الأولويات.

تناولنا سياسات التمويل للقطاع الفلاحي في الجزائر وتوصلنا إلى الشروط الواجب توفرها لنجاح سياسة التمويل البنكي، والتي حسب رأينا أهم شرط فيها هو بيئة المناخ المناسب للقرض أي معرفة إلى أي مدى يمكن استغلال هذا القرض، والعوائد المتأتية من استخدامه والتكاليف المترتبة عليه، وهذا يكون قبل طلب القرض أي دراسة تنبؤيه للقرض.

كما توصلنا إلى آليات الحديثة لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر التي على رأسها قرض التحدي الذي هو أحد القروض المساعدة على تطوير الفلاحة أي بمثابة اليد المحركة الجديدة لتمويل القطاع الفلاحي، وهذا من أجل تسهيل كل العوائق التي تقف أمام الفلاحين وتقديم الدعم اللازم لهم بهدف الحفاظ على استمرار واستقرار الإنتاج الفلاحي.

الفصل الثاني:
القرض الرفيق كأسلوب التمويل الفلاحي

لقد شهد نظام الائتمان الفلاحي تغيرات عميقة ناتجة عن الاصلاحات المتعاقبة داخل القطاع الفلاحي بالإضافة إلى إصلاح النظام النقدي والمالي، حيث أدت هذه التغيرات إلى إعادة تسيير نهج الوساطة المالية التي مست جميع القطاعات لاسيما القطاع الفلاحي الذي اتجهت فيه معدّلات الفائدة للقروض اتجاه انحيازي نحو التكاليف الفعلية للنشاط الاقتصادي، دون أن ننسى دور صناديق الدعم في تخفيض معدّلات الدعم، والعمل على إكمال شبكة التمويل الموجه إلى القطاع الفلاحي لصالح الفلاحين غير المؤهلين للائتمان البنكي، حيث عملت الدولة الجزائرية على تدعيم القطاع الفلاحي عن طريق توفير التسهيلات اللازمة كبرامج الدعم والتحفيزات للفلاحين والعاملين في هذا القطاع ومن بين هذه الصيغ نجد كل من صيغة قرض الرفيق الذي هو موجه لتمويل النشاط الاستغلالي.

ومن هذا المنطلق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى قرض الرفيق كأسلوب للتمويل الفلاحي من خلال ثلاث مباحث أساسية.

المبحث الأول :الإطار المفاهيمي للقرض الرفيق

المبحث الثاني: الإطار العملي للقرض الرفيق.

المبحث الثالث: التقنيات البنكية الخاصة بتسيير القرض الرفيق

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقرض الرفيق

تعمل الدولة على تشجيع القطاع الفلاحي وذلك من خلال منحه عدّة تسهيلات التي تتمثل في القروض الخاصة بهذا القطاع والمخول له بمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومن أبرزها القرض الرفيق الذي جاء كمنتج حديث من المنتجات التي ستعتمدها البنوك في ممارسة الوظيفة البنكية وهو يعتبر من بين القروض التي يتم من خلالها تمويل المشاريع قصيرة الأجل لتلبية احتياجات الفلاح وحل مشكلة تمويله.

المطلب الأول: تعريف قرض الرفيق

قامت الدولة بطرح القرض الرفيق لمساعدة الفلاحين على حل مشاكلهم، حيث يعتمد هذا القرض أساسا على توفير المواد الأولية التي يحتاجها الفلاح، كبناء مستثمرة أو تهيئة الأرض أو شراء أدوية حيوانية مثلا، لذلك حظي هذا القرض بأهمية كبيرة من قبل الفلاحين لتلبية رغباتهم وتسيير أمورهم الفلاحية.

القرض الرفيق عبارة عن قرض موسمي مدته سنة واحدة – موسم فلاحي واحد– يمنح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، البنك الوحيد الذي يملك اتفاقية مع الوزارة تم المصادقة عليها في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2008 بالأمر رقم 08/ 02 بتاريخ 24 جويلية 2008.[1]

لكل مستفيد من قرض الرفيق يسدد مستحقاته في أجل سنة واحدة الحق في أن تدفع له وزارة الفلاحة والتنمية الريفية فوائد المترتبة على هذا القرض وكذا الحصول على قرض أخر بنفس الصيغة في السنة الموالية.

كل مستفيد لا يسدد مستحقاته في أجل سنة واحدة (ممددة بستة أشهر)، في حالة القوة القاهرة يفقد الحق في أن تدفع له وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الفوائد المترتبة عن القرض وإمكانية الاستفادة من قروض.

المطلب الثاني: أنواع قرض الرفيق

ينقسم قرض الرفيق إلى ثلاث أنواع:

- **قرض الرفيق للتصدير (Rafig Export): وهو** عبارة عن قرض خاص بتصدير المنتوجات الفلاحية كالتمور مثلا، مدة القرض سنة وبدون فوائد؛
- **قرض الرفيق للزراعة (Rafig Compagne):** وهو عبارة عن قرض خاص بالمنتوجات الزراعية مدته سنة واحدة، وقد شمل مختلف الأنشطة الزراعية من بينها زراعة الحبوب والبطاطا وتربية المواشي وتوفير الأغذية للحيوانات؛

[1] –http://madrp.gov.dz/ar.

- **قرض الرفيق الإتحادي (Rafig Federatif):** وهو قرض استغلالي يمنح لتمويل المؤسسات الاقتصادية المنظمة في شركة تجارية، أو الناشطة في القطاعات التحويلية، مثل التخزين وتقييم المنتجات الزراعية، إنتاج الحليب، صناعة العجائن الغذائية، ويتميز هذا النوع من القرض بوجود اتفاقيات بين صاحب القرض وأطراف أخرى وجهات حكومية، بالإضافة أن يكون الزبائن الذين يتعامل معهم صاحب القرض الاتحادي غير مستفيدين من قروض من البنك.[1]

المطلب الثالث: خصائص القرض الرفيق

حدد بنك الفلاحة والتنمية الريفية السمات التالية:[2]

- يتم تحديد قيمة القرض حسب النشاط المراد تحويله؛
- مدة القرض محصورة بين 06 إلى 24 شهر؛
- لا يشترط في هذا النوع من القروض على الفلاح تقديم مساهمات شخصية؛
- تقديم الدولة دعم على معدلات الفائدة بنسبة 100%، حيث تتكفل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بدفع التكلفة الحقيقية لمعدلات الفائدة المقدرة ب 50. 5 %، من حجم القرض؛
- يستخدم القرض الرفيق نوعين من الضمانات ضمانات مؤسسات التأمين وضمانات شخصية:

* القيام بالتأمين على القرض مع منح التصرف في التأمين للبنك؛
* رهن الاستثمارات بما في ذلك كل نوع من أنواع المعدات و الأدوات المراد شراؤها؛
* في حالة القروض الموجهة إلى الجمعيات يتم تقديم ضمانات شخصية بين أعضاء الجمعية.

المبحث الثاني: الإطار العملي للقرض الرفيق.

يعتبر القرض الرفيق من القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار تدعيم قطاع الفلاحة بهدف تمويل المشاريع الفلاحية وتقديم الدعم اللازم للفلاحين، وللحصول عليه يجب توفر جملة من الشروط والمعايير وهو ما سنتطرق إليه في هذا المبحث من خلال معرفة شروط والملف والميادين التي يشملها هذا القرض.

---

[1]– بن موفق هجيرة ، مكي زهيرة ، **التقنيات البنكية و دورها في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ،تخصص بنوك و أعمال , جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة،الجزائر،2015/2014،ص120.

[2]– زاوي بومدين، **التمويل البنكي: الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة مصطفي اسطنبولي، معسكر، 2015، ص 196.

المطلب الأول: شروط الاستفادة من القرض الرفيق وملفه

سنتطرق في هذا المطلب إلى شروط الاستفادة من القرض الرفيق وملفه

الفرع الأول: شروط الاستفادة من القرض الرفيق

للاستفادة من القرض الرفيق لا بد من توفر الشروط التالية :[1]

- يتكون ملف القرض الرفيق من : كل مستفيد من القرض الرفيق يسدد قرضه بعد مهلة سنة ، وله الحق في الإستفادة من تسديد وزارة الفلاحة و التنمية الريفية للفوائد و الإستفادة من قرض أخر من نفس النوع في السنة الموالية؛
- كل مستفيد من هذا القرض لا يسدد بعد مهلة سنة واحدة تمدد له المهلة بسنة واحدة في حال تعرضه لظروف قاهرة ، ويفقد حق تسديد الفوائد من طرف وزارة الفلاحة وكذا يفقد حق إمكانية الحصول على قرض اخر؛
- البنك الذي يملك اتفاقية يمكنه الإستفادة من دعم المصالح التقنية لوزارة الفلاحة و التنمية الريفية فيما يخص الدراسة التقنية للمشروع.

الفرع الثاني: ملف القرض الرفيق

أولا: ملف قرض الرفيق لتصدير

- طلب عن التمويل؛
- ثلاث (03) قوائم المالية الأخيرة وضع المحاسب الوسيط؛
- تقرير من المفوض عن الحساب؛
- الميزانية و TCR للاقتراض؛
- حالة عن المخزون وأوراق الاعتماد؛
- مخطط عن الخزينة؛
- مخطط التصدير؛
- عقد التصدير؛
- الوضعية الضريبية.

ثانيا: ملف قرض الرفيق الزراعة

- طلب القرض؛

[1] الجريدة الرسمية وزارة الفلاحة، الأمر رقم 08-02 بتاريخ 24 جويلية 2008 ،المتعلق بقانون المالية التكميلي 2008،ص،01

– أداة إثبات عن الملكية؛

– بطاقة الفلاح؛

– الفواتير الشكلية؛

– مخطط التصنيع المقيم؛

– تكلفة الخزينة التقديرية؛

– التصريح بعدم الديون الممنوحة من CNMA أو بنك أخر؛

– الوضعية الضريبية.[1]

ثالثا: ملف قرض الرفيق الإتحاد

– طلب القرض

– البطاقة المهنية؛[2]

– بطاقة البيانات الشخصية؛

– نسخة من البطاقة الضريبية؛

– الفاتورة الأولية؛

– دراسة تقنية واقتصادية للمشروع؛

– الاتفاقية؛

– ميزانية تقديرية من طرف المحاسب.

المطلب الثاني: الأشخاص المعنيون بالقرض الرفيق

قرض الرفيق من القروض الموسمية الموجه لتمويل الأنشطة الاستغلالية للفلاح، وفي هذا الصدد سنحاول التطرق إلى الأشخاص المعنيون بالقرض

الأشخاص المعنيون بهذا القرض:

- كل الفلاحيين والمربيين مهما كانت الطبيعة القانونية التي ينشطون فيها سواء مستثمرات فردية **أو** تعاونيات، مجمعات... الخ ؛
- وحدات الخدمات الفلاحة؛

[1]- أنظر الملحق رقم 1

[2] -https://badrbanque.dz/.

- المستثمرات التي تنتج المواد الفلاحية الأكثر استهلاكا؛
- الأشخاص المعنويين المدرجين ضمن برنامج التجديد الريفي والفلاحي.

المطلب الثالث: المجالات التي يشملها القرض الرفيق

يعتبر القرض الرفيق من التسهيلات المقدمة من قبل الدولة في مجال الفلاحي حيث يشغل هذا المجال مجالات كثيرة تابعة له، ويأخذ هذا النوع من القرض كأداة لدعم هذه المجالات وتسهيل مختلف عملياتها للوصول إلى النتيجة المبتغات والحصول المنتوج المرغوب فيه ومن أهم المجالات التي يشغلها هذا نذكرها فيما يلي:

1- **المدخلات الضرورية لنشاط المستثمرات الفلاحية:** تأخذ بعين الاعتبار اقتناء اللوازم الضرورية لتهيئة النشاط الفلاحي (بذور، شتائل ، أسمدة، مواد الصحة النباتية)؛

2- **عوامل ووسائل الإنتاج:** توفير الوسائل الإنتاج اللازمة للقيام بمختلف العمليات المتعلقة بالزراعة خاصة مزروعات موسمية؛

3- **تحسين نظام السقي:** تتعلق بالتجمع والاستعمال المقتصر للمياه أي استعمال الطرق الحديثة السقي بكل الطرق التقليدية؛

4- **أغذية الحيوانات والأدوية البيطرية:** اقتناء كل أصناف الأغذية الحيوانية وكل الأدوية البيطرية الخاصة بها؛

5- **اقتناء العتاد الفلاحي:** يكون في إطار قرض البيع والإيجار؛

6- **تهيئة المستثمرات الفلاحية:** يتعلق الأمر ببناء أو تجديد هياكل تربية الحيوانات والتخزين على مستوى مستثمرات الفلاحة و بناء و إقامة البيوت البلاستيكية المتعددة

7- **إعادة التعمير** : تعمير الإسطبلات والحظائر الحيوانية أي توفير كل المستلزمات الضرورية التي تحتاجها الحيوانات داخل مأواها؛

8- **اقتناء المنتوجات الفلاحية** : كيفية استخدامها لتخزينها في إطار نظام المنتجات ذات استهلاك واسع.[1]

[1]- الأمر رقم 02-08 ،24 جويلية 2008، المتعلق بقانون المالية التكميلي،2008

المبحث الثالث: التقنيات البنكية الخاصة بتسيير القرض الرفيق

لا يختلف القرض الرفيق في تقنيات تسييره عن باقي القروض التي اعتادت البنوك منحها لزبائنها، حيث تراعي البنوك أثناء منحها القرض الرفيق كافة العناصر الضرورية لأي قرض سواء من الناحية الإدارية أو المحاسبية أو من الناحية التقنية والبنكية، وباعتبار القرض الرفيق يدخل ضمن سياسة الدولة في تدعيم البرامج الفلاحية، فإنه قد صمم خصيصا ليكون قرضا ميسرا من ناحية التقنيات المطبقة.

المطلب الأول: الجانب الإداري والمحاسبي للقرض الرفيق

سنتطرق في هذا المطلب إلى الجانب الإداري والمحاسبي المتعلق بالقرض الرفيق.

الفرع الأول: الجانب الإداري

يتعلق الجانب الإداري بكل ما له علاقة بالوثائق المحددة لهوية طالب القرض، وموضوعه في النشاط الفلاحي وكذا التأكد من حمله صفة الفلاح لدى المصالح المتخصصة في هذا، إضافة إلى المعلومات العامة والخاصة في نفس الوقت في نشاطه الفلاحي، ونوعه وطبيعته، والموقع الجغرافي له، وكذلك الطلبات الخطية التي تحمل توقيع الفلاح (طلب القرض)، كما يسمى هذا الجانب أيضا بما يتعلق بأموال الملكية وكذا عقود التنازل وشهادات الحيازة المثبتة لامتلاك الفلاح إلى الأراضي أو الإسطبلات، ويمس من جهة أخرى كل ما له علاقة بالتفويض أو التوكيل سواء تعلق الأمر بالفلاحين كأفراد أو مجموعات.

تتمثل الوثائق الضرورية المتعلقة بالجانب الإداري فيما يلي:

أولا: طلب خطي

لا يمنح البنك قرضا الا بعد تلقي طلب خطي من الزبون، وهذا لتوثيق نية الزبون في فتح مشروعه والحاجة إلى التمويل الخارجي، وعليه يفرض البنك على طالبي القرض إرفاق ملفاتهم الإدارية بطلبات خطية تحتوي على هوية طالب القرض، طبيعة نشاطه، الوكالة البنكية التي ينتمي إليها (تعيين رقم الحساب البنكي الذي يوضح ذلك)، مع الإمضاء على الطلب والاحتفاظ بنسخة له .[1]

ثانيا: بطاقة الفلاح

إن ممارسة النشاط الفلاحي يقتضي بضرورة حمل الصفة التي تبين طبيعة النشاط، وعليه فإن كل طالب قرض الرفيق يفترض عليهم حمل صفة الفلاح، حيث يشترط البنك أثناء تقديم ملفات القرض إلى البنك احتوائها على بطاقة الفلاح التي تثبت ممارسة طالب القرض للنشاط الفلاحي.

[1]– أنظر الملحق رقم 2.

تستخرج بطاقة الفلاح من الغرفة الفلاحية التابعة لإقليم الولاية، وتحمل رقما تسلسليا خاص بصاحبها كما تحمل رموز خاصة بطبيعة النشاط الفلاحي وكذلك ملكية صاحبها أو عدم ملكيته لكل ما يتعلق بممارسة نشاطه.

يرخص البنك في حالات خاصة بقبول شهادة المستغل الفلاحي بدلا من بطاقة الفلاح وهي شهادة مؤقتة تمنحها غرفة الفلاحة في انتظار الإمضاء على بطاقة الفلاح، وهذا حتى يتمكن الفلاح من مزاولة نشاطه دون عرقلة.[1]

ثالثا: عقد الملكية أو عقد الكراء في حالة الأراضي أو المحلات الموجه للتربية وغيرها:

يمنح القانون الخاص بمنح القروض في البنك بممارسة النشاط الممول في الملكيات الخاصة بغير طالبي القرض، وبالتالي استغلالها للنشاط الممول في إطار خارج القانون، لهذا يشترط البنك في تمويل المشاريع، الحصول على عقود الملكية أو عقود الكراء الخاصة بكل العناصر الداخلة في الاستغلال أو الاستثمار، كالأراضي والمحلات وغيرها.

وعليه يشترط البنك بالنسبة لطالبي القرض الرفيق امتلاكهم لعقود ملكية هذه الأراضي أو المحلات الموجهة للاستغلال أو التربية أو في حالات أخرى امتلاكهم لعقود ملكية خاصة بهذه العناصر.

تكون هذه العقود في إطار قانوني أي أنها مثبتة وموثقة لدى الجهات الخاصة (الموثق مثلا)، حيث تحمل تواريخ ضبطها وكذا أرقام التسجيل الخاصة بها، وهذا من أجل تمكين البنك من تمويل النشاط الفلاحي المعني بالأمر في إطاره القانوني وكذا كعنصر ضمان في ملف طلب القرض.

رابعا: شهادة الحيازة في حالة عدم وجود عقد الملكية أو عقد الكراء

يقع على شهادات الحيازة ما يقع على عقود الملكية وعقود الكراء، فهي وثيقة رسمية تثبت امتلاك الفلاح للأراضي الموجهة للاستغلال.

خامسا: شهادة الموافقة الصحية Attentassions Sanitative

تعد هذه الوثيقة وثيقة هامة جدا، وهي وثيقة محررة من طرف طبيب بيطري يقرر من خلالها بالسماح أو عدم السماح بممارسة النشاط الفلاحي (تربية الأبقار والدواجن وغيرها) وفقا لمساحة المحل الموجه للاستغلال وكذا موقعه الجغرافي.

يشترط البنك في غالب الأحيان الموافقات الصحية التي يتم إمضائها من طرف الطبيب البيطري التابع لإدارة المصالح الفلاحية DSA.

[1]– أنظر الملحق رقم 3.

سادسا: وكالة خاصة بتسيير الحساب البنكي (وعمليات القرض) في حالة التوكيل من طرف شخص لشخص آخر ينوب عنه

عادة ما تتكون شرائح الفلاحين وفئات الناشطين في الميدان الزراعي والفلاحي من فئات الأميين وكبار السن، ولهذا فإن الإدارة تجد صعوبة في التعامل معهم عندما يتعلق الأمر بالوثائق الإدارية. ولهذا فإنه يخول للفلاح في كل الحالات توكيل شخص آخر ينوب مكانه في تسير عمليات الحسابات البنكية والقروض وغيرها من الإجراءات الإدارية، فيفوضه في الإمضاء مكانه وتطبيق كل الإجراءات التي من شأنها أن تمثله أمام إدارة البنك.

تعتبر الوكالة وثيقة رسمية يجب أن تكون مضبوطة من طرف موثق معتمد ويشترط البنك أن تكون النصوص المحتوات فيها صريحة ومفصلة حتى لا يقع هناك التباس فيما يخص تسيير الحساب البنكي وعملية التمويل.

ملاحظة: في الحالات القاهرة، يتم اللجوء إلى ما يسمى "الحجر"، وهو تفويض بتسيير الحساب البنكي ويتم تسليمه من طرف قاضي المحكمة فقط، بعد معاينة طبية ذات خبرة .

سابعا: حالة تسيير الحساب البنكي (وعمليات القرض) في حالة توكيل المؤسسات الفلاحية الجماعية لشخص ينوب عنه

يقع على الأشخاص ما يقع على الجماعات في حالات الإنابة والتوكيل، فتقوم الجماعة بتحرير محضر أمام الموثق من شأنه أن يسمح له بضبط وكالة خاصة بمنح تفويض تسيير الحساب البنكي وعمليات تمويل المشاريع.

تسمح هذه العملية بتسهيل الإجراءات أمام إدارة البنك بحيث تتعامل مع شخص واحد نائب بدلا من الجماعة كلها.

ثامنا: إثبات تعيين مدير لتسيير الحساب البنكي والإدارة في حالة المزارع القائدة

بما أن المزارع القائدة تعتبر هياكل إدارية فإنها تحتاج إلى مدير لتسييرها، وهذا ما يجعل إثبات تعيين المدير الخاص كما من طرف الجهات المعنية أمرا ضروريا من أجل إمكانية إتمام عمليات التمويل الخاصة بالقرض الرفيق.

تاسعا: تعهد كتابي بتسليم المحصول الزراعي في غاية الدورة إلى تعاونية الحبوب والبقول الجافة(CCLS)

يتم هذا الإجراء عندما يتعلق الأمر بدورات القرض الرفيق التي تكون فيها تعاونية الحبوب والبقول الجافة طرفا في العملية بين الزبون والبنك، حيث يقوم الفلاح في هذه الحالة بإمضاء على نموذج معد مسبقا

يتعهد فيه بتسليم محصوله الزراعي التعاونية الحبوب والبقول الجافة في نهاية الموسم قبل الشروع في عملية تسليم الحقوق.

في حالات عدم الوفاء بهذا فإن الفلاح يتعرض لإجراءات عقابية من طرف الجهات المعنية (البنك والتعاونية)، ويعرضه لعقوبة عدم الحصول على قرض في دورات لاحقة.[1]

ملاحظة: لا يمكن في أي حال من الأحوال تجاوز هذه الإجراءات الإدارية، لأن نقصان أي عنصر منها حسب الحالة يجعل ملف طالب القرض الرفيق غير مقبول، وهذا ما يدل على أهمية الملف الإداري الذي من شأنه ضبط عناصر عديدة كهوية الفلاح وحمله للصفة الخاصة بنشاطه الفلاحي وامتلاكه لصلاحيات تسيير الحساب البنكي وعمليات التمويل وكذا الإنابة والتوكيل.

الفرع الثاني: الجانب المحاسبي

يتعلق الجانب المحاسبي بكل ما له علاقة بالحساب البنكي والوثائق القاعدية التي على أساسها تتم دراسة الملف وتحليله ومعرفة الأرقام الخاصة بقيم التمويل العامة وقيم التمويل الجزئية، فهو إذن يمس الجانب الرياضي بمفهوم لغة الأرقام، تكون المرحلة المحاسبية متتابعة للإجراءات، حيث يعتمد البنك بعد إثبات الجانب الإداري إلى مراعاة الجانب المحاسبي من خلال فحص الوثائق المحاسبية التي على أساسها تتم عملية منح القرض (deblocage).

أولا: دراسة تقنية اقتصاديات معدة من طرف محاسب معتمد :

تعتبر الدراسات التقنية الاقتصادية (Etude Technico-économique)، المرجع المحاسبي الرئيسي الأول الذي يعتمد عليه المكلف بالدراسات التقنية في البنك من أجل تحليل الوثائق المحاسبية لمعرفة النظرية التحليلية التي من شأنها استخراج المؤشرات الرئيسية المعتمدة في تقييم مدى مردودية أي مشروع اقتصادي من جانبه الرياضي، تحتوي الدراسة التقنية الاقتصادية في العادة على ما يلي:

- الميزانية الافتتاحية ؛
- الميزانية التقديرية للدورة المحاسبية؛
- جدول حسابات النتائج؛
- جدول الاستهلاكات؛
- الفواتير النموذجية التي توثق القيم المالية من طرف المورد الذي اختاره الزبون والتي على أساسها يتم ضبط الجداول المحاسبية.

[1]- أنظر الملحق رقم 4.

ملاحظة: تختلف الدراسة التقنية الاقتصادية في القرض الرفيق حسب نوع نشاط القرض الرفيق، وكذا طبيعته وفي حالة اعتماد القرض الرفيق بالتنسيق مع تعاونية الحبوب والبقول الجافة، فإن البنك يشترط في هذه الحالة الفواتير فقط من أجل ضبط القيم المالية واعتمادها في عملية منح القرض.

ثانيا: تقرير الخبير العقاري في تقييم ممتلكات الزبون (Rapport d 'expertise)

يعتبر هذا التقرير المحرر من طرف خبير عقاري معتمد، تقريرا جوهريا، حيث تتم فيه الإشارة إلى تقييم الممتلكات التي سيقدمها الزبون كرهن عقاري أو حيازي أو الاثنين معا، لتقديمها كضمان مضاف إلى جملة الضمانات المفروضة من أجل الحصول على الموافقة البنكية في منح القرض.

المطلب الثاني: الجانب التقني والبنكي للقرض الرفيق

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم التقنيات البنكية.

الفرع الأول: الجانب التقني

يعتبر الجانب التقني، الجانب العملي في الإجراءات الخاصة بمنح القرض الرفيق، وهو عبارة عن سلسلة من المراحل يقوم بها البنك بعد الموافقة الإدارية للمجمع الجهوي للاستغلال، تعتبر هذه المراحل عمليات تقنية بنكية محضة، تبدأ بالتسجيل الآلي للمعلومات الموافقة الإدارية على البنك وتنتهي بتحرير شيك منح البنك أوامر لتحويل القيم المالية في حالة تعاونية الحبوب والبقول الجافة.

ملاحظة: تحول كل ملفات طلبات القرض إلى المجمع الجهوي للاستغلال وهو المشرف الجهوي على كل الوكالات التابعة للولاية وله صلاحية القرار بعد الدراسة التقنية الاقتصادية.

يمكن تلخيص الجانب التقني في عملية منح القرض الرفيق كما يلي :

أولا: تتلقى الوكالة (البنك) وثيقة الموافقة من المجمع الجهوي للاستغلال بعد دراسة الملف في مكتب القرض التابع للمجمع الجهوي، وتسلم وثيقة الموافقة (Autorisation d ' engagement) التي يتم اختصارها ب (aut.1) إلى مكتب القرض التابع للوكالة من أجل إشعارها بقبول ملف طلب القرض الرفيق، والذي تكون الجهة المعنية في المجمع قد قامت بتسجيل قيمة الموافقة لمقدار القرض البنكي الممنوح أليا من برنامج النظام البنكي (SYBU).

ثانيا: يقوم البنك بعملية إدخال معلومات القرض في برنامج النظام البنكي أليا وفقا لوثيقة الموافقة المسلمة من المجمع الجهوي للاستغلال، وتكون هذه العملية على مراحل عدة كالتالي:

1- معلومات طالب القرض: يتلخص هذا العنصر في رقم الحساب البنكي الذي يعين هوية طالب القرض ومنه المعلومات الخاصة بشخصه؛

2- معلومات القرض: يمنح برنامج النظام البنكي آليا إمكانية الدخول إلى قوائم يتم ملؤها من طرف المكلف بالدراسات التقنية الذي يقوم بمتابعة ملف القرض، وتحتوي على معطيات خاصة بطبيعة القرض ومدته الزمنية والامتيازات الممنوحة فيما يخص الفوارق الكلية والجزئية، ومعدلات الفائدة الممارسة وفقا لطبيعة القرض، وكذا النسب وقيم الحصص.

الشخصية للزبون مقارنة لإجمالي القرض البنكي الممنوح وتكون هذه المعطيات كلها ممنوحة في وثيقة الموافقة، بمعنى أن البنك يقوم بنقل هذه المعطيات إلى النظام البنكي حتى يتسنى له بعدها القيام بكل العمليات الحسابية التي من شأنها أن تعلن بداية انطلاق عملية منح القرض.

ملاحظة: يمنح برنامج النظام البنكي أيضا إمكانية تسجيل طبيعة الضمانات سواء كانت حاصرة أو غير حاصرة، ويكون ذلك وفقا لرموز معينة مبرمجة آليا في النظام البنكي، ومعتمد وفقا لمرجعية بنكية سابقة فيقوم المكلف بالدراسات التقنية إدخال الرمز الدال على كل ضمان، فيكون بذلك قد برمج في النظام كافة أنواع الضمانات وفقا لوثيقة الموافقة دائما، وهذا ما سوف يتم التطرق إليه في العنصر الخاص بالجانب البنكي.

ثالثا: يقوم برنامج النظام البنكي بعد إدخال الرموز الدالة على طبيعة الضمانات بتحرير رسالة القبول Lettre d ' acceptation آليا، والتي يتم منح الزبون نسخة منها، وهي نسخة معدلة شكليا للوثيقة، ويتم استخراجها كإشارة لإتمام عملية إدخال المعلومات.

1- اتفاقية القرض (Convention de pret): تعتبر اتفاقية القرض وثيقة جوهرية في الإجراءات الخاصة بفرض الضمانات، وتحتوي الاتفاقية على جملة من المواد التي تعتبر كإلتزامات الزبون من جهة وحقوق من جهة أخرى، ويتم الإمضاء على الاتفاقية من الطرفين (الزبون والبناء)، بحيث يتم ابرامها في المرحلة الأخيرة من إجراءات منح القرض، أي بعد وصول القرار النهائي بالقبول .

سيتم العودة إلى هذا العنصر في حالة التطرق إلى الجانب البنكي، واتفاقيه القرض هي مرحلة منطقية من مراحل الجانب التقني أين يقوم المكلف بالدراسات التقنية بنسخ عدد من اتفاقيات القرض، وهي خمسة نسخ حسب ما يمنحه برنامج النظام البنكي.[1]

الفرع الثاني: الجانب البنكي

يتعلق الجانب البنكي بموضوع الضمانات، حيث تعتبر الضمانات خطوة هامة جدا قبل منح أي نوع من أنواع القروض.

وهذا جاء لمراعاة طبيعة تلك الضمانات، فهناك ما يمكن أن يتضمن به الزبون قرضه قبل الشروع في عملية منح القرض، وهو ما يمتلكه كإثبات على الملكية والقدرة على الوفاء بالدين، وهناك ما ينبغي الزبون

[1]- أنظر الملحق 05

أن يضمن به قرضه بعد القيام بمنح القرض كالرهن الحيازي على العتاد ، حيث لا يمكن رهن عتاد لم يتم اقتناؤه. وبالتالي من المنطقي أن يكون الرهن بعد منح القرض.

المطلب الثالث: الضمانات في القرض الرفيق

تنقسم الضمانات في القرض الرفيق الى ضمانات الحاصرة ضمانات غير الحاصرة سنوضح كل منها على حدى :

الفرع الأول: الضمانات الحاصرة

تتمثل الضمانات الخاصرة في (Reserves Bloquantes) مجموع الضمانات التي يفرضها البنك قبل عملية تحرير شيك القرض، وتتلخص هذه الضمانات غالبا في القرض الرفيق على ما يلي:

- إثبات الملكية أو الكراء أو الحيازة للعناصر الموجهة للإستغلال؛
- محضر الزيادة الميدانية التي يقوم بها المكلف بدراسات التقنية التابع للبنك لأماكن الاستغلال؛
- محضر الطبيب البيطري في حالات نشاطات التربية الحيوانية؛
- تعهد تقديم المحصول في حالة تعاونية الحبوب والبقول الجافة إضافة إلى الملف الإداري؛
- محضر الخبير العقاري؛
- بطاقة الفلاح مع ختم التحديث (Mise a jour)؛
- سند لأمر.

الفرع الثاني: الضمانات غير الحاصرة

تتمثل الضمانات غير الحاصرة (Reserves non Bloquiantes) في مجموع الضمانات التي يفرضها البناء بعد تحرير شيك القرض وتتلخص هذه الضمانات غالبا في القرض الرفيق على ما يلي:

أولا: اتفاقية القرض:

وهي اتفاقية مبرمة بين الزبون والبنك تحتوي على مواد عديدة تشرح في نصها كل الحقوق والالتزامات التي تقع على الطرفين، وتعتبر أهم وثيقة في عملية منح القرض إذا هي الوصلة التي تجمع الزبون بالبنك وتحدد طبيعة العلاقة بينها.

ثانيا: وثيقة التأمين من شركة التأمين:

تختلف هذه الوثيقة باختلاف طبيعة القرض فهناك التأمين على المحاصيل وهناك التأمين على الحيوانات الموجهة للتربية وهناك التأمين على العتاد الممول، وتكون قيمة التأمين عائدة لفائدة البناء حتى انتهاء مدة القرض التي تحددها وثيقة الموافقة.[1]

ثالثا: محضر اقتناء العتاد الممول ومعاينة حالات المحاصيل

يقوم به المكلف بالدراسات التقنية التابع للبنك، حيث يتم تحرير محضر مفصل لكل زيارة ميدانية حسب الحالة ونوع القرض الرفيق الممنوح.

رابعا: الرهن الحيازي على العتاد في حالة اقتناء العتاد

يعتبر الرهن الحيازي على العتاد الممول أكثر أنواع الضمانات أهمية وينبغي على البنك تحصيله في الوقت المناسب وعلى أكمل وجه، وهو وثيقة رسمية مضبوطة من الموثق تنص على وضع كامل قيمة العتاد الممول رهن البنك، خلال مدة القرض، بحيث تكون هذه القيمة عائدة لفائدة البناء فلا يجوز للزبون على صلاحيات البيع والكراء وغيرها ويكون من صلاحيات البناء إعادة تحصيل قيمة العتاد الممول وفقا لهذه الوثيقة في حالات عدم التوافق بين البنك والزبون أو حالات عدم إكمال المشاريع ومنح اتفاقية القرض وتعتبر هذه الوثيقة إلزامية على الزبون بحيث تكون دليلا عليه في حالات النزاعات القضائية .

ملاحظة: هذه الضمانات هي مجموع ما تقترحه الوكالة بعد الدراسة التحليلية ويتم ادراجه في المحضر الخاص بالوكالة ليتم ارساله الى مستوى أعلى، فتحصيل الضمانات يكون في مرحلة متأخرة من إجراءات منح القرض وهي مرحلة ما بعد القرار.

[1]– أنظر الملحق رقم 6.

خلاصة الفصل

من خلال ما تطرقنا اليه في هذا الفصل تمكنا من تقريب الصورة أكثر حول مفهوم القرض الرفيق كأسلوب حديث للتمويل الفلاحي، حيث سلطنا الضوء بأكبر قدر من التفاصيل الخاصة به من حيث الميادين التي يشملها ومجالاته، والفئات المستهدفة، وكذلك دراسة الجانب الإداري للقرض الرفيق بالتطرق إلى التقنيات البنكية الخاصة به و كافة الإجراءات المتبعة فيه، ومن خلاله نستطيع القول أن القرض الرفيق قرض ميسر سواء من ناحية الشروط أو الإجراءات فيه، وخاصة أنه قرض مدعم 100% من طرف الدولة أي بدون فوائد، الأمر الذي يسهل العبء على الفلاحين ويقوم بتلبية احتياجاتهم على مدار السنة لإنجاز وإكمال جميع نشاطاتهم.

الفصل الثالث:

دور القرض الرفيق في تمويل القطاع الفلاحي دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة- برج بوعريريج-

بعد دراستنا للجانب النظري لموضوع القرض الرفيق ودوره في تمويل ودعم القطاع الفلاحي والتنمية الريفية ومختلف التفاصيل النظرية الخاصة به، حيث سنحاول من خلال هذا الفصل التطبيقي، توضيح هذه العناصر التي سبق ذكرها، بدراسة حية، ونموذج تطبيقي لملف القرض الرفيق تابع لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة رقم 696 – برج بوعريريج –.

قمنا بتربص لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج من أجل الحصول على مختلف المعلومات المتعلقة بالقرض الرفيق، وكيفية الحصول عليه من البنك حيث تم الاعتماد على عدة طرق منها المقابلات الشخصية للحصول على معلومات خاصة بالخدمات التي تقدمها الوكالة، والهياكل التنظيمية كما اعتمدنا كذلك على الوثائق الداخلية لهذه الوكالة وطريقة تسيير القرض الرفيق .

وانطلاقا من الدراسة الميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية سيتم التطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية

المبحث الأول: تقديم وكالة رقم 696– برج بوعريريج –

المبحث الثاني: دراسة حالة للقرض الرفيق مقدم من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة رقم 696 – برج بوعريريج –.

المبحث الأول : تقديم وكالة –برج بوعريريج– رقم 696

سنتطرق في هذا المبحث الى نشأة الوكالة، موقعها ووظائفها بالإضافة إلى الهيكل التنظيمي لهذه الوكالة .

المطلب الأول: نشأة و موقع بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة –برج بوعريريج– رقم 696

سنتناول في هذا المطلب نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وموقعا.

الفرع الأول: نشأة الوكالة

تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR) ببرج بوعريريج سنة 1983 برأس مال 540.000.000 دج يهدف إلى تحقيق التنمية الريفية الفلاحية و تحسين ظروف حياة سكان الأرياف من خلال تمويل العمليات الفلاحية، التقليدية والزراعية و الصناعية و تقديم السماع للمؤسسات التي تساهم في تنمية العالم الريفي ولكن نظرا للقرار الذي صدر فيما بعد والذي ينص على عدم تخصص البنوك فقد تنوعت أنشطة البنك في مختلف القطاعات مما أدى إلى احتلال البنك الريادة مع البنوك الأولى الموجودة عل مستوى اقليم الولاية.

الفرع الثاني: موقع الوكالة

يحتل بنك الفلاحة و التنمية الريفية موقعا استراتيجيا هاما بولاية برج بوعريريج و مقرها الاجتماعي هو هواري بومدين بوسط المدينة، حيث يشرف على مجموعة فاعلة من المؤسسات الوطنية، مواجها للبريد والدائرة، مديرية الشباب والرياضة، المجلس الشعبي البلدي، إضافة الى البنك المركزي الجزائري، مما سهل تعاملات البنك المختلفة للزبائن وتعتبر همزة وصل بين المديريات المركزية والوكالات التابعة لها حيث يتمثل دورها أساسا في الإشراف والمراقبة لتنظيم العمليات التجارية وضمان سيرها بشكل سليم.

المطلب الثاني: وظائف و أهم مصالح بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة لرقم 696

– برج بوعريريج –

وتتمثل وظائف هذه الوكالة في:

أولا: مصالح الاستغلال

تعمل هذه المصالح على تسيير موارد البنك والمحافظة عليها وعموما تقوم هذه المصالح بـــ :

– جمع الموارد وتوزيع القروض وتحصيل المستحقات من الزبائن؛

– دراسة كل الإجراءات القانونية التي يمكن أن تربط الزبون بالبنك؛

– جلب أكبر قدر ممكن من المردودية للبنك؛

– تسيير موارد واستخدامات البنك؛

– الحماية والمحافظة على فوائد وصورة ومكانة البنك.

ثانيا: مصالح الزبون

تهدف هذه المصالح أساسا إلى خدمة الزبون وتلبية مختلف طلباتها وعموما تقوم هذه المصالح ب:

– تسيير عمليات الأوراق التجارية والأوراق المالية؛

– التحويلات لصالح الزبائن؛

– تقديم بطاقات السحب والصكوك؛

– ترقية وتطوير نوعية الخدمات المقدمة للزبائن باستمرار.

ثالثا: مصالح التسيير

تعمل هذه المصالح على تجسيد السياسة العامة للبنك ومخططه الاستراتيجي على أرض الواقع وذلك من خلال مصلحتين هما:

1- مصلحة المحاسبة و المراقبة الحسابية : تقوم هذه المصلحة بتسيير ومراقبة حسابات البنك .

2- مصلحة التعاملات الخارجية: تعمل على تسيير مختلف العمليات المتعلقة بالتعاملات الخارجية وتقديم الخدمات الخاصة بالمستوى الدولي و إجراء عمليات المقاصات عن بعد و تعتبر هذه المصلحة صلب دراستنا لأنها المصلحة المكلفة بمتابعة و تسيير عمليات الاعتماد المستندي.

كما تسهر مصالح التسيير على ما يلي:

- التعريف بالبنك داخليا وخارجيا؛
- اكتشاف الأخطاء و تقييمها و اقتراح تفاديها في المستقبل؛
- تطوير الإتصالات الداخلية و الخارجية باستعمال الوسائل المتطورة [1].

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة –برج بوعريريج- رقم 696

يعتبر هذا التنظيم من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك، وهذا لأنه يحدد مسؤولية كل هيئة داخل هذا النظام، وذلك من أجل الوصول إلى النتيجة المبتغاة لتأدية الخدمة المناسبة في الوقت المناسب من طرف كل مصلحة لإرضاء الزبائن، وتوضيح مختلف العمليات المقدمة من قبل البنك والمصلحة المختصة بها.

يعمل الهيكل التنظيمي وفق سياسات متبعة من أجل تنظيم مختلف المصالح البنك لتحقيق أهدافه وتتمثل عناصر الهيكل التنظيمي للبنك فيما يلي:

[1]–معلومات محصلة من طرف الوكالة.

1.المدير: هو الشخص الذي يسهر على الأعمال التي تجري داخل البنك والشخص الرئيسي الذي يتخذ القرارات المناسبة التي تهم مصلحة البنك ومصلحة زبائنه..

2.السكرتارية: يتم فيها استلام البريد الوارد والصادر للبنك ومن البنك، بالإضافة إلى الأعمال المكتبية من وثائق وإرسال الفاكسات واستقبال المكالمات الهاتفية، كما أنها تمثل وسيط بين العمال والعملاء والمدير، هذا الأخير يكون على علم بكل بريد صادر وارد

3.مصلحة التجارة الخارجية: تقوم هذه المصلحة بتنفيذ عمليات الاستيراد والتصدير من الناحية المالية، كما يتجلى دورها في التعامل بالعملة الصعبة سواء في صورتها النقدية أي بيع وشراء أو في شكل تحويلات، إضافة إلى إعداد العمليات المحاسبية المتعلقة بالعملة الأجنبية التي بواسطتها يتم تحويل الأموال بالعملة إلى حساب المورد في الخارج الصعبة من حساب الزبون.

4. مصلحة الزبائن : وهي المصلحة التي تتعامل مباشرة مع الزبائن من الصندوق والشباك ...الخ

5. مصلحة القروض: تعد هذه المصلحة من المصالح المهمة في البنك، حيث أنها تقوم على دراسة طلبات القروض وبعد الدراسة الكاملة والشاملة والدقيقة للمشروع تمنح القروض بمختلف أنواعها وأشكالها وتؤخذ مقابل ضمانات يتم تحديدها من طرف المكلف بالدراسات على أساس الثقة والمركز المالي للزبون بضمان استرداد القرض كاملا مع قيمة نسبة الفائدة.

الشكل رقم (2): الهيكل التنظيمي لوكالة– برج بوعريريج– رقم 696

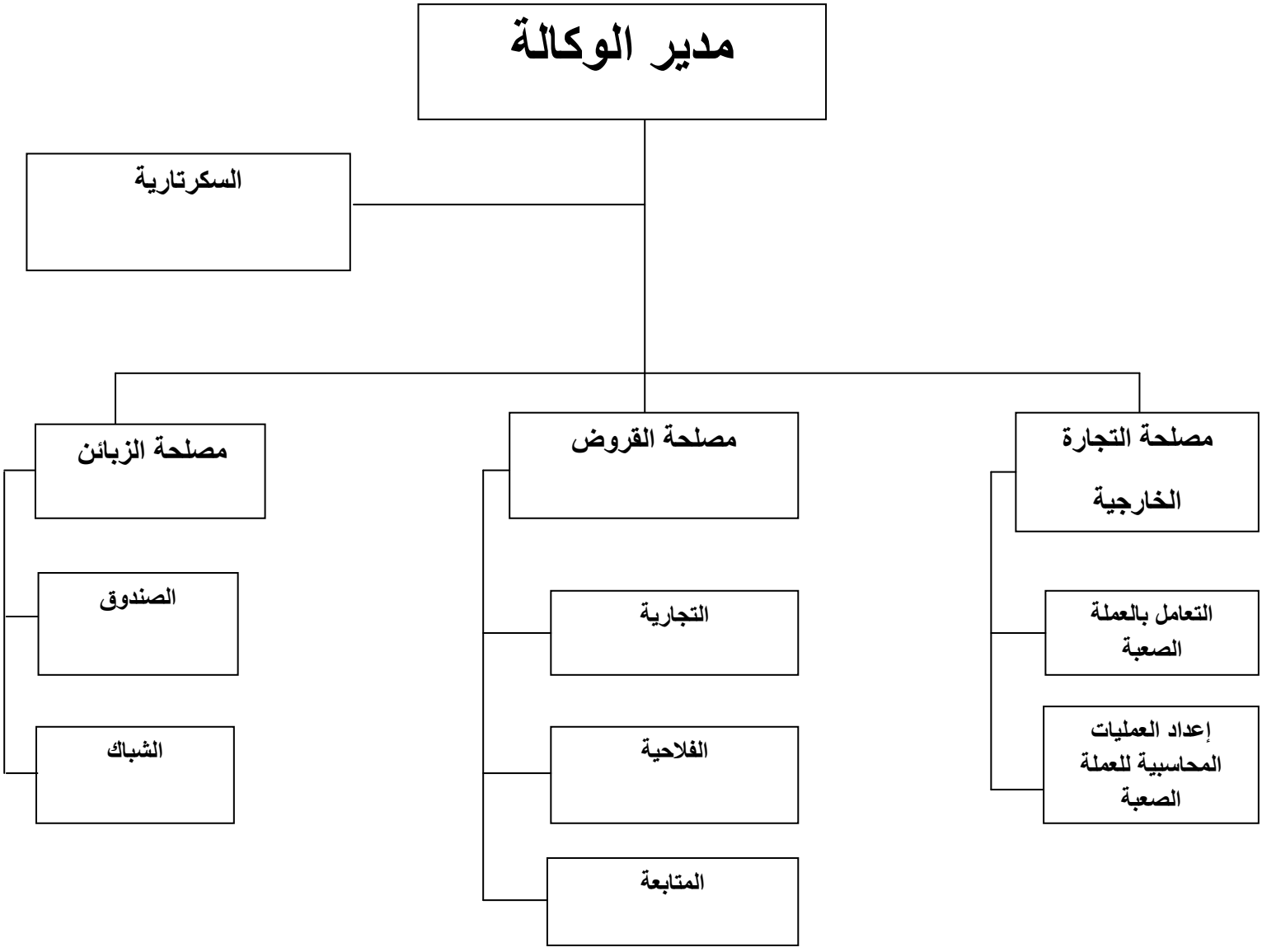

المصدر: معلومات مقدمة من طرف الوكالة

المبحث الثاني : دراسة تطبيقية للقرض الرفيق مقدم من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة –برج بوعريريج– رقم 696

يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية بدعم الفلاحين عن طريق منح قروض لتغطية حاجياتهم أهمها القرض الرفيق موضوع دراستنا، حيث يقوم بتوفير المواد الأولية لتنفيذ العمليات الفلاحية كالأسمدة والأدوية الفلاحية، سنحاول من خلال هذا المبجث بدراسة تطبيقية للقرض الرفيق مقدم من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة رقم 696 – برج بوعريريج–.

المطلب الأول: طرق منح وتسديد القرض الرفيق و شروط فسخه

سنتطرق في هذا المطلب إلى طريقة منح وتسديد القرض الرفيق وشروط فسخه

الفرع الأول: طريقة منح القرض الرفيق

تتلخص العملية في مجملها إلى النقاط التالية:

1- يدفع الملف لدى الأكشاك الموحد؛

2- يرسل الملف إلى المجمع الجهوي للاستغلال؛

3- بعد قبوله تنشر القائمة الإسمية للملفات المقبولة؛

4- يسلم الفلاح الفاتورة للبنك؛

5- يقوم البنك بوضع قيمة القرض في حساب الفلاح؛

6- يمضي الفلاح على أمر التحويل، بحيث يصبح حسابه مدينا لصالح حساب التعاونية لدى بنكها؛

7- يسلم الفلاح أمر التحويل التعاونية التي تتأكد من دخول القيم المعنية إلى أرصدتها لدى بنكها؛

8- تسليم التعاونية بعد ذلك المواد التي يحتاجها الفلاح في دورة الرفيق.

الفرع الثاني: طرق التسديد

عند نهاية فترة الاستعمال التي لا يمكن أن تتجاوز تلك المحددة ضمن الشروط الخاصة، فإن الاستهلاكات الفعلية للقرض تثبت بتقديم البيانات اعتمادها من طرف البنك في جدول التسديد الذي يحدد فيه الأصل و الفوائد وهذا في حالة ما اذا كانت الشروط الخاصة تنص على نسبة ثابتة معدة على أساس سندات لأمر مدعمة لهذه الحالة هذه السندات تعوض تلك الشروط المنصوص عليها في كيفية استعمال القرض حيث يتعهد المقترض بتسديد أصل القرض والفوائد على أقساط حسب جدول التسديد المعد طبقا للشروط

الخاصة لهذه الاتفاقية، حيث يتمتع المقترض بحق التسديد المسبق للقرض جزئيا (يقتطع من الأقساط المتباعدة)، أو كليا [1].

الفرع الثالث: شروط الفسخ

في حالة عدم تسديد المبالغ الواجبة الأداء من الأصل ، وفوائد و مصاريف أخرى وملحقات، فإن البنك يحتفظ بحق الزامه على التسديد الفوري لكل قيمة القرض ، خاصة في الحالات التالية:

- التصريح الخاطئ للمقترض؛
- دفع النفقات التب لا تدخل في اطار تحقيق المشروع الموافق عليه في الاتفاقية؛
- تحويل الموضوع الأصلي للقرض؛
- عدم احترام المقترض لأي تعهد من التعهدات المتفق عليها من طرفه؛
- كل تعديل متعلق بالوضعية المالية والقانونية للمقترض.

المطلب الثاني : دراسة إحصائية وتحليلية للقرض الرفيق على مستوى وكالة–برج بوعريريج– رقم 696 من 2015 إلى 2018

تعتبر وكالة –برج بوعريريج– رقم 696 من أهم وكالات بنك الفلاحة و التنمية الريفية على مستوي ولاية برج بوعريريج التي تحقق موارد مرتفعة و بسمعة و نشاط مشرفة ولكون مردودية الوكالة ذات منسوب ملحوظ ، وهذا من خلال الدعم التي تقدمه للقطاع الفلاحي أهمها القرض الرفيق، حيث قمنا بدراسة إحصائية تحليلية لمعرفة تطورات هذا القرض من قبل الوكالة خلال مدة زمنية من 2015 إلى 2018.

[1]– وثائق محصلة من طرف الوكالة.

جدول رقم (4): مبالغ القروض و عدد الملفات الممنوحة من طرف وكالة برج بوعريريج رقم 696 في إطار القرض الرفيق من 2015 إلى 2018 الوحدة دج

السنوات	2015	2016	2017	2018
مبالغ القروض	24232000.00	16524000.00	33554000.00	68109000.00
النسبة المئوية	%17.01	%11.60	%23.56	%47.82
معدل التغير	/	%-31.80	%103.06	%102.98
عدد الملفات	41	39	27	34
النسبة المئوية	%29.07	%27.66	%19.14	%24.11
معدل التغير	/	%-4.87	%-30.76	%25.92

المصدر : وثائق محصلة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة–برج بوعريريج– رقم 696

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5) أن نسبة القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية تقدر ب 47.82**% خلال سنة 2018 ، حيث تعتبر أكبر نسبة مقارنة مع السنوات الثلاث الأخرى من ناحية القروض الممنوحة ، أما نسبة الملفات تقدر ب 29.07% خلال سنة 2015 ،حيث تعتبر أكبر نسبة مقارنة مع السنوات الثلاث الأخري من ناحية عدد الملفات الممنوحة ، كما نلاحظ بالنسبة لمعدل التغير في مبالغ القروض و عدد الملفات الممنوحة تكون موجبة في سنة 2018 أي لا توجد نتيجة سلبية ولم يحدث أي تغير ، حيث يقدر معدل التغير بنسبة القروض** ب 102.98**%** أما بالنسبة للملفات يقدر بنسبة 25.92**%** وهذا راجع إلى انسجام الفلاحين مع القرض الرفيق و الاستفادة من الفرص الممنوحة من قبل الدولة .

نلاحظ خلال سنة 2016 أنه يمثل أقل نسبة مقارنة بالسنوات الأخرى من ناحية نسبة القروض ب 11.60**%** ، أما أقل نسبة من ناحية نسبة عدد الملفات كنت سنة 2017 ب 19.14**%** ، أما بالنسبة لمعدل التغير من ناحية القروض أقل نسبة كانت سنة 2016 ب 31.80–**%** ، أما بالنسبة لعدد الملفات يقدر ب 4.87–**%** و هو أقل نسبة تغير كان في سنة 2016 مقارنة مع السنوات الأخرى.

الشكل رقم (3): مبالغ القروض الممنوحة من طرف وكالة برج بوعريريج رقم 696 في إطار القرض الرفيق 2015-2018 الوحدة مليون دج

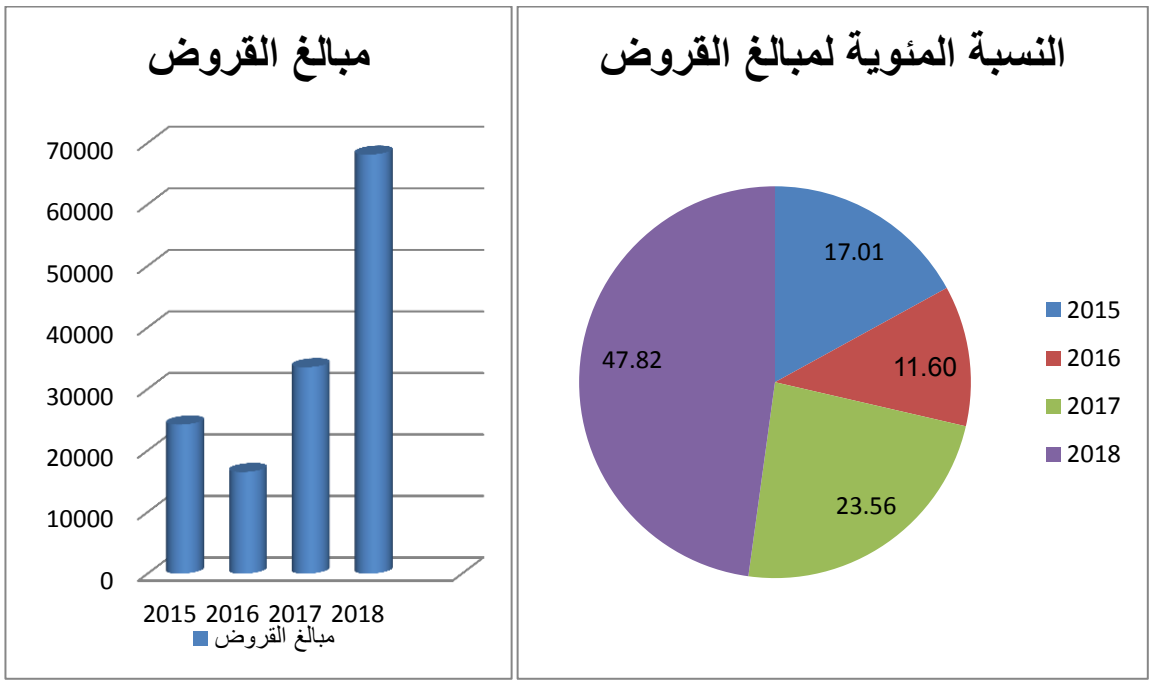

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات من قبل الوكالة .

نلاحظ من خلال الشكل (3) أن أكبر المبالغ الممنوحة من قبل الوكالة في إطار القرض الرفيق كان سنة 2018، حيث تقدر نسبتها ب 38.33 **%** باعتبارها أكبر نسبة مقارنة مع السنوات الأخرى، أما أقل نسبة كانت سنة 2016 ب 9.3 **%**.

الشكل رقم (4) : عدد الملفات الممنوحة من طرف وكالة برج بوعريريج رقم 696 في إطار القرض الرفيق

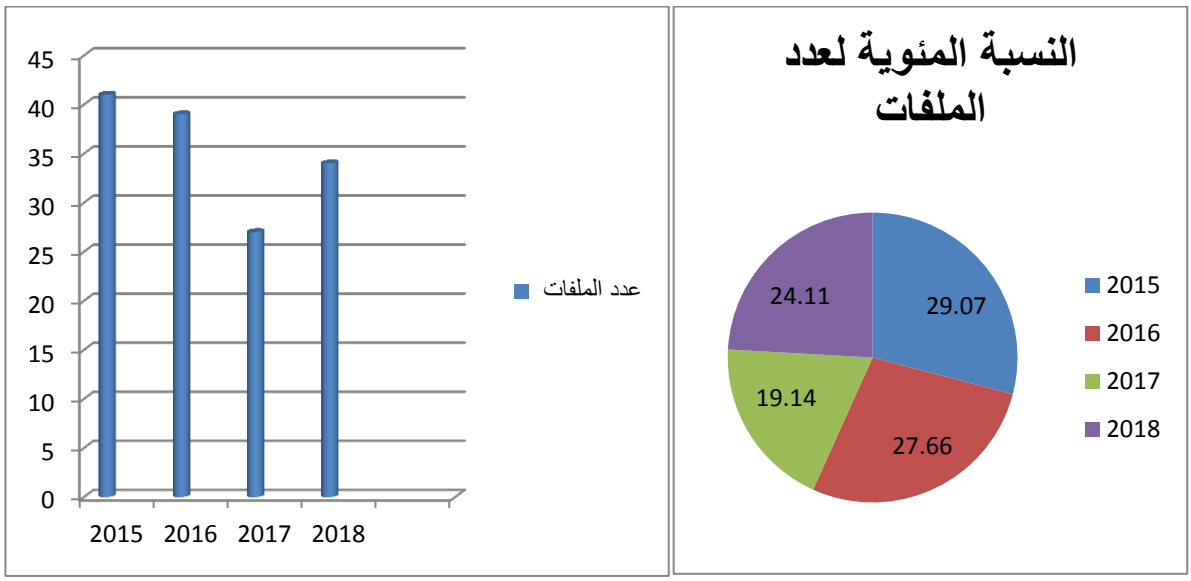

المصدر : من اعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات من قبل الوكالة.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (4) أكبر عدد الملفات الممنوحة من قبل الوكالة كان سنة 2015 حيث تقدر نسبتها ب29.07 % مقارنة بالسنوات الأخرى كما تمثل سنة 2017 أقل نسبة حيث تقدر ب 19.14%.

جدول رقم (5) : مبالغ القروض وعدد الملفات المسددة لوكالة برج بوعريريج رقم 696 في إطار القرض الرفيق من 2015 إلى 2019 الوحدة دج.

السنوات	2015	2016	2017	2018
مبالغ القروض	23372000.00	14552000.00	26557000.00	67062000.00
النسبة المئوية	%17.76	%11.06	%20.18	%50.98
معدل التغير	/	%-37.73	%82.49	%152.52
عدد الملفات	38	33	24	30
النسبة المئوية	%30.4	%26.4	%19.2	%24
معدل التغير	/	%-13.15	%-27.27	%25

المصدر : وثائق محصلة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة –برج بوعريريج– رقم 696

نلاحظ من خلال الجدول رقم (6) أن أكبر نسبة لمبالغ القروض المسددة كانت سنة 2018 حيث تقدر نسبة القروض المسددة ب 50.98 % ، أما نسبة الملفات المسددة تقدر ب 30.4 % وكان ذلك سنة 2015 وهذا بسبب تحسن ثقافة الفلاحين في التعامل بهذا النوع من القرض ، وذلك لتغطية مختلف متطلباتهم و القيام بتسديدها في الوقت المناسب .

أما بالنسبة لمعدل تغير القروض المسددة تقدر ب 37.73- % وعدد الملفات يقدر بنسبة ب 13.15- %.

نلاحظ أقل نسبة لعدد الملفات ومبالغ القروض المسددة من طرف الوكالة كانت سنة 2016 بالنسبة لمبالغ القروض المسددة حيث قدرت ب 11.06 % ، أما نسبة الملفات المسددة تقدر ب 19.2 % وكان ذلك سنة 2017 بالرغم من الزيادة في معدل التغير للقروض المسددة لهذه السنة و الذي قدر ب 82.49 % ، أما بالنسبة لمعدل التغير لعدد الملفات المسددة قدر ب 25 % سنة 2018.

الشكل رقم (5) : مبالغ القروض المسددة لوكالة برج بوعريريج رقم 696 في إطار القرض الرفيق لسنة 2015-2018 الوحدة مليون دج.

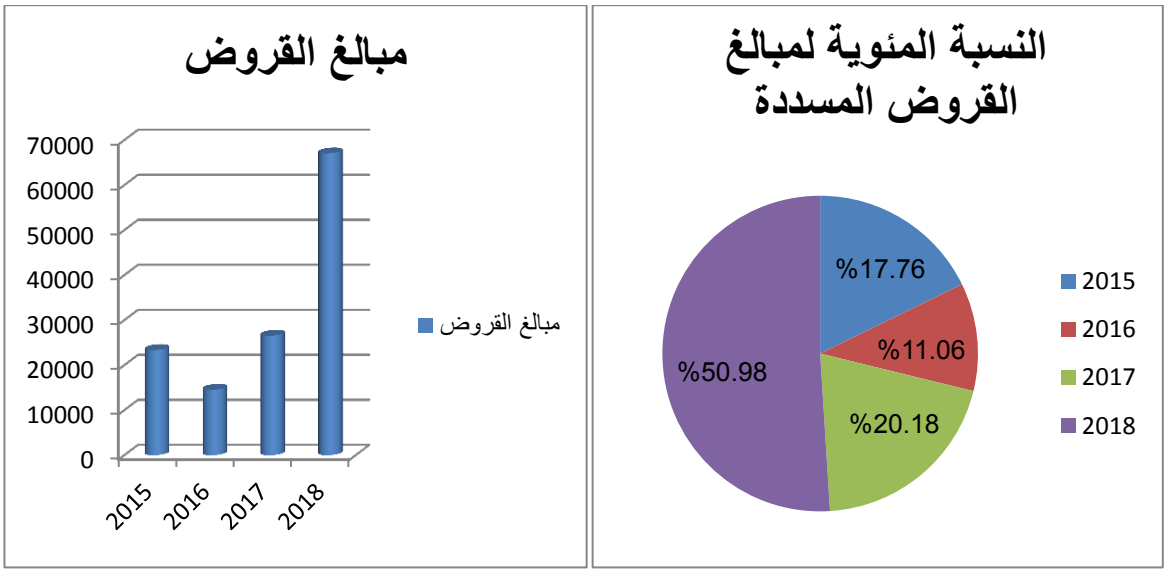

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات من قبل الوكالة

نلاحظ من خلال الشكل رقم (5) أن أكبر المبالغ المسددة كان خلال سنة 2018 حيث تقدر نسبتها ب 50.98 % ، وتمثل سنة 2016 أقل نسبة من القروض المسددة حيث تقدر نسبتها ب 11.06 %.

الشكل رقم (6) : عدد الملفات المسددة لوكالة برج بوعريريج رقم 696 في إطار القرض الرفيق لسنة 2015-2018.

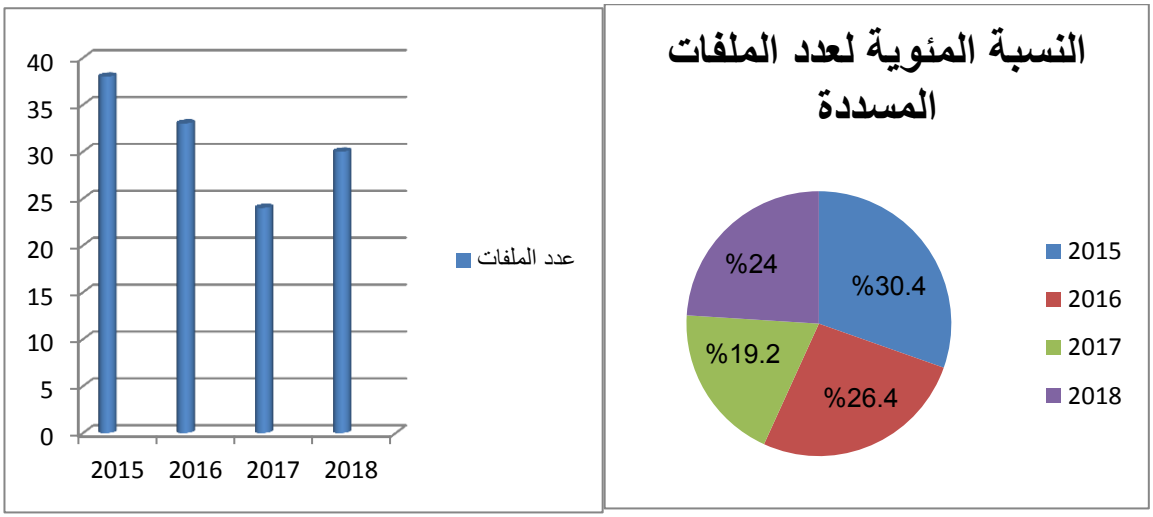

المصدر: من اعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات من قبل الوكالة

نلاحظ من خلال الشكل رقم (6) أكثر عدد الملفات المسددة كان سنة 2015 حيث تقدر نسبتها ب 30.4 % ، أما أقل نسبة كانت سنة 2017 و تقدر نسبتها ب 19.2 %.

جدول رقم (6) : مبالغ القروض وعدد الملفات الغير مسددة لوكالة برج بوعريريج رقم 696 في إطار القرض الرفيق لسنة 2015-2018 الوحدة دج

السنوات	2015	2016	2017	2018
مبالغ القروض	860000.00	1972000.00	6997000.00	1047000.00
النسبة المئوية	%7.9	%18.13	%64.33	%9.62
معدل التغير	/	%129.30	%254.81	%-85.03
عدد الملفات	3	6	3	4
النسبة المئوية	%18.75	%37.5	%18.75	%25
معدل التغير	/	%100	%-50	%33.33

المصدر : وثائق محصلة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة رقم 696 برج بوعريريج

نلاحظ من خلال الجدول (7) أكبر نسبة للقروض التي لم تسدد كانت سنة 2017 حيث تقدر ب 64.33 % ، أما أكبر نسبة للعدد الملفات غير مسددة كانت سنة 2016 والتي قدرت ب 37.5 %.

كما نلاحظ ارتفاع في معدل تغير القروض في سنة 2016 مقارنة بسنة 2017 بنسبة 129.30 % ، أما عدد الملفات معدل تغيرها يمثل أكبر نسبة مقارنة بالسنوات الأخرى ب 100 %.

نلاحظ أقل نسبة عدم السداد للقروض وعدد الملفات للوكالة خلال سنة 2015 يقدر نسبة القروض ب 7.90 % ، أما نسبة عدد الملفات تقدر ب 8.75 % وذلك راجع لقدرة الفلاحين ونجاحهم في مشاريعهم الفلاحية وتحقيق الربح المرغوب فيه .

الشكل رقم (7) : مبالغ القروض الغير مسددة لوكالة برج بوعريريج رقم 696 في إطار القرض الرفيق لسنة 2015-2018 الوحدة دج

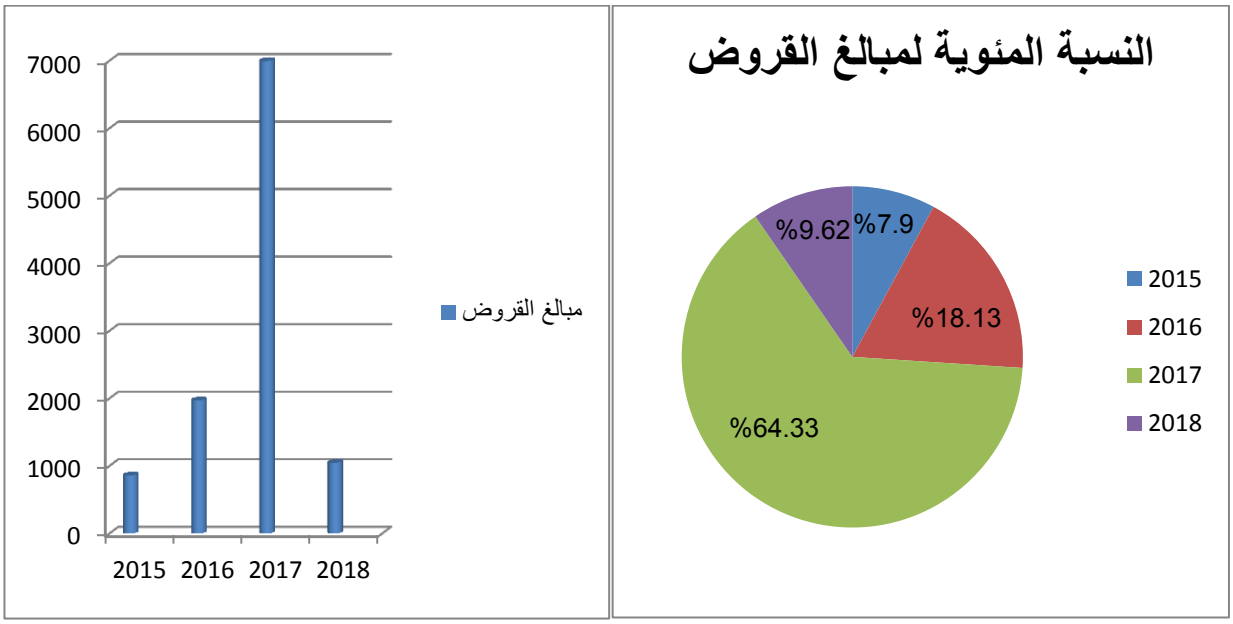

المصدر : اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات من قبل الوكالة .

نلاحظ من خلال الشكل رقم (7) أن أكبر عدد من مبالغ القروض التي لم تسدد في إطار القرض الرفيق كان سنة 2017 مقارنة بالسنوات الأخرى، حيث تقدر نسبتها 64.33 %

كما تمثل سنة 2015 أقل نسبة من مبالغ القروض التي لم تسدد و تقدر ب 7.90 %.

الشكل رقم (8) : عدد الملفات الغير مسددة لوكالة برج بوعريريج رقم 696 في إطار القرض الرفيق لسنة 2015 -2018

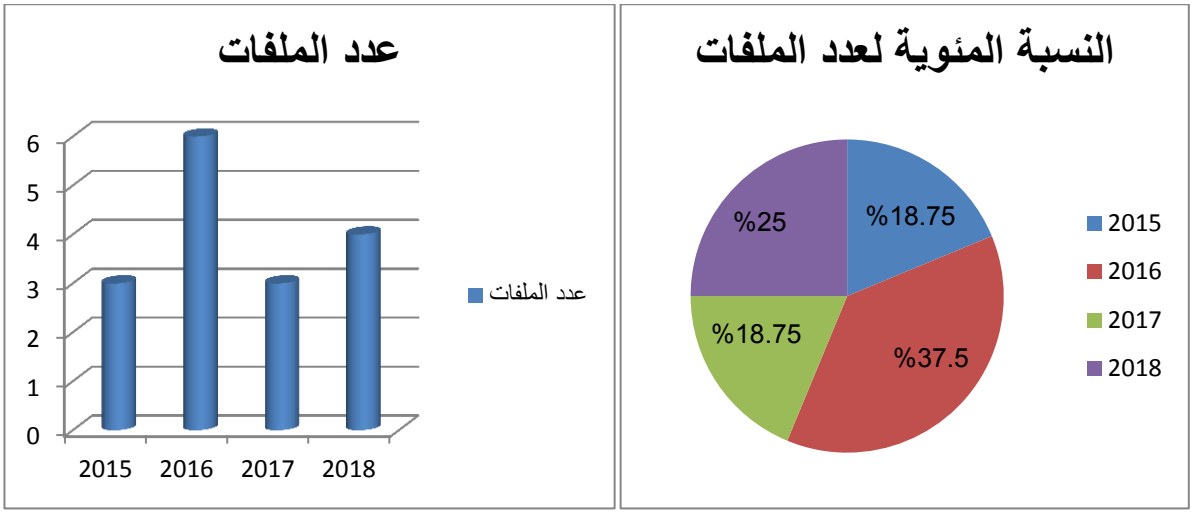

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات من قبل الوكالة

نلاحظ من خلال الشكل رقم (8) أن أكبر عدد من الملفات التي لم تسدد في إطار القرض الرفيق كان خلال سنة 2016 مقارنة بالسنوات الأخرى، حيث تقدر نسبتها ب 37.5 % كما تمثل سنة 2015 و 2017 أقل نسبة من عدد الملفات الغير مسددة وتقدر كلاهما ب 18.75 %.

المطلب الثالث : دراسة تطبيقية لمنح القرض الرفيق من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة–برج بوعريريج– رقم 696

الفرع الأول: تقديم المشروع

في إطار حملة القرض الرفيق المبرمجة بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبين تعاونية الحبوب والبقول الجافة لولاية برج بوعريج، تقدم السيد ز.ح البالغ من العمر 68 سنة، وحامل لبطاقة الفلاحة المستخرجة من الغرفة الفلاحية و المثبتة لمزاولة نشاط الفلاحة ، بطلب القرض من أجل زراعة القمح[1] .

كما يمكن الإشارة أن ملف السيد ز.ح يثبت التزامه بالتعهد الممضى لدى إدارة تعاونية الحبوب و البقول الجافة فيما يخص تسليم المحصول الزراعي[2].

[1]–انظر الملحق رقم 7.

[2]– انظر الملحق رقم 8.

جدول رقم (7) : معلومات خاصة بمشروع ممول من قبل بنك الفلاحة و التنمية الريفية برج بوعريريج وكالة رقم 696 في إطار القرض الرفيق .

اسم المشروع	زراعة القمح
الشكل القانوني	شخص طبيعي
قطاع النشاط	فلاحي
الموقع	القرية الفلاحية لشبور بلدية اليشير –البرج–
شكل التمويل	قرض موسمي
تكلفة المشروع	138146.90
فترة استرداد القرض	12 شهر
رقم حساب التسديد	696000130130082

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات من قبل الوكالة

الفرع الثاني: دراسة ملف القرض

وتكون دراسة الملف على مرحلتين :

أولا: الملف على مستوى الوكالة 696 برج بوعريريج

تقدم السيد ز.ح بملف طلب القرض الرفيق على مستوى وكالة 696 برج بوعريريج ، يتكون ملفه من الوثائق التالية :

- طلب خطي؛
- تعهد بتسليم كامل المحصول الفلاحي 2019/2018؛
- سند لأمر ممضي[1]؛
- بطاقة الفلاح؛
- بطاقة فنية و تقنية للمعلومات الخاصة بالأراضي و النشاط الفلاحي؛

[1]– أنظر الملحق رقم 9.

- جدول المعلومات الخاصة بالنشاط الفلاحي وكميته و المساحات المتهيئة للزرع؛
- عقد تأمين المحصول؛
- فاتورة نموذجية بالقيمة الإجمالية [1].

وتكون الدراسة المالية لهذا المشروع من خلال الملحق رقم 10الذي يحتوي على مخطط التقديري والمالي للمشروع، منها المادة الأولية المتمثلة في القمح الصلب والمواد الثانوية ملح ومبيدات حشرية، ويمكن إدراجها في جدول الفاتورة الأولية المرفقة في ملف طالب القرض السيد ز.ح كما يلي:

الجدول رقم (8): يمثل الفاتورة النموذجية الأولية في ملف طلب القرض للسيد ز.ح

الرمز	التعيين	الكمية	سعر الوحدة	المجموع
0102	قمح صلب R1	18.50	4800.00	88800.00
080	ملح UCC	7.00	4548.70	31840.90
45	مبيد G.STAR 25 GRS	200.00	87.53	17506.00
			المبلغ الإجمالي	138146.90

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف الوكالة.

[1]– انظر الملحق رقم 10.

ثانيا: دراسة الملف على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال (GRE) برج بوعريريج

بعد الموافقة المبدئية من قبل الوكالة يتم على مستوى مكتب القرض للمجمع الجهوي للاستغلال إعادة فحص و معاينة كل الوثائق التي تم تحصيلها على مستوى الوكالة ويتم بعدها اعطاء الموافقة ،حيث **يتم** نشر قائمة الفلاحين الذين تم قبول ملفاتهم على مستوى تعاونية الحبوب و البقول الجافة ببرج بوعريريج ، ليتوجهوا بدورهم نحو الوكالات التي يملكون على مستواها حسابات بنكية لمنحهم القرض

ثالثا: تحليل الملف

يتركز نشاط السيد ز.ح على انتاج القمح الصلب

- قيمة القرض : 138146.90؛
- مدة القرض : 12 شهر؛
- عدد الهكتارات الموجهة للاستغلال : 14 هكتار؛
- قيمة التأمين على عدد الهكتارات : 31.551.44؛
- معدل الفائدة : 5.5 % مدعم.

رابعا: الموافقة البنكية

توجه السيد ز.ح إلى الوكالة رقم 696 برج بوعريريج و ذلك بعد منحه الموافقة من قبل الوكالة والمديرية على منحه القرض ، حيث تمت بعدها الإجراءات العملية و التقنية للقرض الرفيق ، حيث يكون ملف القبول عبارة عن :

- وثيقة الموافقة (AUTORISATION D ENGAGEMENT)[1].

خامسا: رفع الضمانات

بعد الموافقة البنكية يتم رفع الضمانات المفروضة و المسجلة في وثيقة القبول و المتمثلة في الضمانات الحاصرة و الغير حاصرة حيث نجد أن :

الضمانات الحاصرة : لا شيئ

الضمانات الغير حاصرة :

- شهادة عدم الدين من طرف مديرية أملاك الدولة بالنسبة للحائزين على عقود امتياز الفلاحين[2]؛

[1]– أنظر الملحق رقم 11.

[2]–أنظر الملحق رقم 12.

- الانخراط لدى صندوق ضمان القروض الفلاحية[1]؛
- مستخرج من كشف الغرامة[2].

سادسا: ابرام اتفاقية القرض

تكون بعد رفع الضمانات مباشرة يليها التسجيل الالي والحصول على خمس نسخ أصلية للاتفاقية المبرمة بين البنك والزبون طالب القرض [3].

وهذه الاتفاقية تكون موقعة من طرف ممثل الوكالة وهو مدير الوكالة المحلية برج بوعريريج رقم 696 من جهة والمقترض المتمثل في السيد ز.ح من جهة أخرى، حيث بموجب هذه الاتفاقية يمنح البنك للمقترض قرض حسب الشروط العامة والخاصة المحددة.

سابعا: منح القرض الرفيق للسيد ز.ح

بعد الموافقة النهائية من قبل الوكالة و المديرية الجهوية و ابرام الاتفاقية لمنح القرض للسيد ز.ح تقوم المصلحة المختصة بإشعار السيد أنه بإمكانه الحصول على القرض الرفيق لتنفيذ مشروعه و المتمثل في مبلغ 138146.90 ، وأنه تم تحويل مبلغ القرض في حسابه الموجود على مستوى البنك مع وجود وصل استلام القرض موقع من قبل مدير الوكالة ، حيث تكون نسخة عند السيد ز.ح و نسخة عند الوكالة .

ثامنا: تسديد القرض الرفيق من قبل السيد ز.ح للوكالة

بعد حصول السيد ز.ح على القرض الرفيق من قبل الوكالة، قام بتسديد قيمة القرض المقدر ب 138146.90 بتاريخ 2019/09/30 بعدما استفاد من القرض وطريقة التسديد كانت كليا أي تسديد واحد.[4]

[1]– أنظر الملحق رقم 13.

[2]–أنظر الملحق رقم 14.

[3]– أنظر الملحق رقم 5.

[4]– أنظر الملحق رقم 15.

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل إلى التعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكذا الوكالة المحلية برج بوعريريج من حيث النشأة والموقع والمهام وكذلك الهيكل التنظيمي، كما تطرقنا إلى الإحصائيات المقدمة من قبل الوكالة للقروض والملفات الممنوحة والمسددة والغير مسددة من سنة 2015 إلى غاية 2018، حيث توصلنا أنه توجد بعض التغييرات في كل سنة من حيث القروض وعدد الملفات.

تعرضنا أيضا إلى دراسة حالة تبين كافة الإجراءات والخطوات اللازمة للحصول على القرض الرفيق التي يقوم بها المقترض من جهة والتي تقوم بها الوكالة من جهة أخرى بغية تسهيل وحصول المقترض على هذا القرض إلى غاية تسديده.

الخاتمة

الخاتمة:

نظرا لأهمية القطاع الزراعي كمصدر أساسي للغذاء والمواد الأولية، وبما أن لهذا القطاع بالغ الأثر على الاقتصاد الوطني أصبح الشغل الشاغل للحكومة، حيث أن تم القيام بمجهودات كبيرة للاعتناء به أكثر بتهيئة الظروف المناسبة للسير الحسن لعملية التمويل في هذا المجال.

ومن خلال دراستنا ركزنا أيضا على تمويل القطاع الفلاحي فحاولنا إبراز أهم المحطات التي شهدتها سياسة تمويل القطاع الفلاحي وأهم العراقيل التي تواجه هذه السياسة، كما تطرقنا إلى واقع الفلاحة في اطار البرامج الوطنية للتنمية الفلاحية التي كانت لها دور كبير في تنمية هذا القطاع وذلك من خلال السياسات والإجراءات المتضمنة فيها.

ومن الدراسة التطبيقية التي أجريناها ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة برج بوعريريج 696 تبين لنا الطريقة العملية التي يقوم بها البنك عند منح القرض، كما يقوم بالدراسة المالية للمشروع والتحري والمتابعة وأخذ إجراءات في حالة عدم التسديد، وذلك وفق استراتيجية محددة من طرف البنك، فقد اعتبر القرض الرفيق أحسن رفيق للفلاح خلال الدورة الفلاحية، وذلك باعتباره أفضل الأجهزة الداعمة للقطاع الفلاحي عن سابقه لأنها بدون فوائد، وهذا الأمر ساعد الفلاحين على حل مشاكلهم وتنفيذ مشروعاتهم الفلاحية.

وانطلاقا من الدراسة النظرية والتطبيقية لدور القرض الرفيق في دعم القطاع الفلاحي والتنمية الريفية تمكنا من الوصول إلى مجموعة من النتائج والمقترحات:

اختبار الفرضيات:

1- حظي القطاع الفلاحي باهتمام كبير من قبل الدولة الجزائرية حيث أصبح هذا القطاع يمثل الأولوية في خطط التنمية الاقتصادية وهذا بوضع مخططات لتنمية وتمويل القطاع، فأحتل القطاع مكانة كبيرة في الاقتصاد الوطني لما له من أهمية في الناتج المحلي الوطني وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

2- يقدم بنك الفلاحة قروض بكل أنواعها لتمويل النشاطات الفلاحية من بينها القرض الرفيق الذي يمنح لتمويل نشاطات قصيرة المدة وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

3- يساهم القرض الرفيق في حل المشاكل والعراقيل التي تواجه الفلاحين خلال مواسم الانتاج، حيث يساعد الفلاحين في شراء مستلزمات ممارسة نشاطهم التي يحتاجونها أثناء مواقيت الزرع وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

نتائج الدراسة:

من خلال ما قمنا به من دراسات في بحثنا هذا توصلنا إلى النتائج التالية:

1- يمثل التمويل أهم مصادر قيام القطاع الفلاحي، حيث يعد التمويل البنكي آلية من آليات تمويل القطاع الفلاحي.

2- الإصلاحات التي قامت بها الجزائر تعد بمثابة تمهيد للنهوض بالقطاع الفلاحي.

3- القرض الرفيق يعتبر من القروض الحسنة لدى الفلاحين لأنه بدون فوائد.

4- القرض الرفيق قرض حظي بقبول الفلاحين لتمويل نشاطاتهم الفلاحية المختلفة.

5- بساطة الإجراءات القانونية والبنكية الخاصة بالقرض الرفيق من قبل بنك الفلاحة.

6- ضمان حق البنك من خلال الإجراءات المنتهجة الخاصة بالقرض الرفيق والتي تؤدي إلى تفادي مختلف المخاطر.

7- تسديد الدولة نسبة فائدة القرض الرفيق 5.25 % والتي تعتبر إعانة للفلاحين في مدة سريان القرض التي لا تتجاوز سنة واحدة.

8- يتحمل الفلاح تسديد نسبة فوائد القرض في حال تأخره عن السداد، حيث أن نسبة الفوائد تزداد 2% كعقوبة عن التأخير.

9- وجود متابعة قضائية في حالة عدم تسديد القرض في نهاية الإجراءات المتبعة.

10- ثقافة الفلاحين بمختلف أنواع القروض الحديثة المخصصة للقطاع الفلاحي محدودة جدا.

11- تمويل البنك لصغار الفلاحين الذين لا يملكون الضمانات الكافية للاقتراض.

12- منح أكبر نسبة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج 696 سنة 2018 .

13- منح أقل نسبة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج 696 سنة 2016.

الاقتراحات:

من خلال النتائج المتوصل إليها نقدم مجموعة من الإقتراحات بخصوص القرض الرفيق المتمثلة فيما يلي:

- زيادة الاهتمام بالقطاع الفلاحي من قبل الدولة من أجل تشجيعه والنهوض بالاقتصاد وتحقيق مردودية أكبر.
- ضرورة إلغاء التعامل بالفائدة وأخذ نسبة أرباح من بيع المحصول عوض ذلك.
- المتابعة المستمرة للفلاحين المستفيدين من القرض الرفيق مع التأكد من السير الحسن لمشاريعهم.
- التوعية والتعريف الجيد من قبل البنك بخصوص الإجراءات المتبعة للقرض الرفيق.
- ضرورة تمديد فترات تسديد القرض الرفيق.
- التشهير بالقرض الرفيق وذلك لتحصيل إقبال أكثر من قبل الفلاحين.

آفاق الدراسة:

لقد حاولنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع الإلمام بالجوانب التي رأيناها مهمة، ويبقى المجال مفتوح لدراسات أخرى حول هذا الموضوع مثل:

- دور القروض الفلاحية في التنمية الاقتصادية.
- آليات دعم القطاع الفلاحي في ظل السياسة الجديدة للبلاد.

قائمة المراجع

I-المراجع باللغة العربية

أولًا: الكتب

- أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر 1991 .
- شاكر قزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،2000.
-حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
-عبد الغفار حنفي، **أساسيات التمويل و الإدارة المالية**، الدار الجامعية، القاهرة- مصر ،2007.
-محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2005.

ثانياً: الرسائل والأطروحات

- زاوي بومدين، **التمويل البنكي: الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة مصطفي اسطنبولي، معسكر، 2015.

- بن موفق هجيرة ، مكي زهيرة ، **التقنيات البنكية و دورها في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص بنوك و أعمال , جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة،الجزائر ،2015/2014.
- رشا محمد سعيد أمي، **تمويل القطاع الزراعي في الأردن**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية لدراسات العليا ،جامعة الأردن 999.
- شويخي هناء، **آليات تمويل القطاع ألفلاحي في الجزائر دراسة تحليلية و تقييمية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود مالية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2012-2013.
- عبدو فاطمة الزهراء، كروبي أم الخبر، **آليات تمويل البنوك للقطاع الفلاحي دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية المسيلة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية للمؤسسات، جامعة محمد بوضياف المسيلة،2017.
- عز الدين بن تركي، **تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظمة الدولية لتجارة السلع الزراعية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 2007.
- مجدولين دهينة، **استراتيجية التنمية الفلاحية**، افاق و تطوير في إطار سياسة الحكم الفلاحي ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة،2006.

– محمد بوشوشة، **مصادر التمويل وآثارها على الوضع المالي للمؤسسة دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل ببسكرة**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007.

– معوش إيمان، بورحلة نسيمة ،**التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة تمويل مشروع استثماري الفلاحة والتنمية الريفية من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر علوم اقتصادية، التخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أكلي محند أولحاج، بويرة 2015.

–خديجة لحمر، **دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة البنوك الجزائرية واقع و افاق**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ،الجزائر 2005/2004.

–زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980–2009**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية: تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة بسكرة،2013–2015.

–يسمينة زرنوح، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2008.

ثالثا: الملتقيات والمؤتمرات

– بن سمية دلال، **مداخلة سياسية لتمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل المصرفي وأثرها على الاقتصاد والمؤسسات (دراسة حالة الجزائر والدول النامية)، كلية العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر، بسكرة، بومي 22، 21 نوفمبر 2006.

– شعيب بونوة وعلي بودلال، **إشكالية التمويل والسياسة المنتهجة لإنعاش هذا القطاع** ، الملتقى الدولي حول تنمية الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الزائلة ، جامعة بسكرة ، 2002.

– كروش نور الدين، لجلط إبراهيم، **التمويل الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية الزراعية**، الملتقى العلمي الوطني حول دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، الجزائر المدية، يوم 10 مارس 2018.

– مزريق عاشور، أعميش عائشة ،**الرشادة الزراعية كآلية لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة في الجزائر** أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان :القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية جامعة المدية ،28–29 أكتوبر 2014.

رابعا: القوانين والتشريعات

- الأمر رقم 08-02 بتاريخ 24 جويلية 2008 ،المتعلق بقانون المالية التكميلي 2008، الجريدة الرسمية وزارة الفلاحة.

- قانون رقم 12-12 الموافق ل 26 ديسمبر 2012، يتضمن قانون المالية لسنة 2013، الجريدة الرسمية.

- الجزائر، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقارير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول والثاني، 2001.

- الجزائر، مجلس الأمة، البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة 2005-2009 ، أفريل 2005.

- الجزائر، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010.

خامسا: المقابلات الشخصية:

- معلومات مقدمة من طرف رئيس مصلحة المستخدمين، بنك الفلاحة والتمنية الريفية **(BADR)** وكالة برج بوعريريج، 2020/05/17 إلى 2020/06/01.

- مقابلة شخصية مع رئيس مصلحة الاستغلال بتعاونية الحبوب والبقول الجافة ببرج بوعريريج يوم 05/28/ 2020.

سادسا: المواقع الإلكترونية:

- https://badrbanque.dz/.
-http://madrp.gov.dz/ar.

II-المراجع باللغة الاجنبية

- .Hocine toulait, **L'agriculteur Algérienne** , **Les causes De L'échec** , 1ére Edition , OPU , Alger, 1981.

ملاحق

الملحق 01:

CREDITS

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Crédit « R'FIG »

Définition :

Le crédit R'FIG est un crédit d'exploitation totalement bonifié destiné au financement des agriculteurs et éleveurs activant à titre individuel, organisés en coopératives ou en groupements économiques.

Secteur :
- Agriculture.

Population concernée :
- Agriculteurs et éleveurs à titre individuel,
- Agriculteurs et éleveurs organisés en coopératives, groupements, associations ou fédérations,
- Unités de services agricoles,
- Entreposeurs de produits agricoles de large consommation,
- Personnes morales intervenant dans le programme du renouveau rural et agricole.

Actions ciblées :
- Acquisition d'intrants nécessaires à l'activité des exploitations agricoles (semences, plants, engrais, produits phytosanitaires),
- Acquisition d'aliments pour les animaux d'élevage (toutes espèces), de moyens d'abreuvement et de produits médicamenteux vétérinaires,
- Acquisition de produits agricoles à entreposer dans le cadre du système de régulation des produits agricoles de large consommation,
- Repeuplement élevage (poussins, poulettes démarrées, lapins …), gros élevage engraissement (acquisition taurillons, agneaux, chameaux…).

Dossier à fournir :
- Demande de crédit,
- Acte de propriété, titre de concession ou bail de location,
- Carte d'agriculteur ou d'éleveur délivrée par la Chambre Nationale de l'Agriculture,
- Situation fiscale,
- Factures pro-forma,
- Plan de production valorisé,
- Budget de trésorerie prévisionnel de la campagne,
- Attestation de non endettement délivrée par la CNMA (Caisse Nationale de la Mutualité Agricole) ou d'une autre banque.

Caractéristiques du Prêt bancaire

Type du prêt :
- 00-15 : Crédit Agricole R'FIG.

Série du prêt :
- 310 : Crédit Agricole R'FIG.

Montant du prêt :
- Selon le volume d'activité développé par l'entreprise.

Type/ durée du différé :
- Néant.

Durée du prêt :
- Minimum : 06 mois. Maximum : 24 mois.

Date limite d'utilisation :
- Minimum : 03 mois. Maximum : 09 mois.

Apport personnel :
- L'apport personnel pour ce type de crédit (crédit d'exploitation) n'est pas exigible.

Taux de bonification/ Taux d'intérêt :
- Taux d'intérêt conventionnel : 5,50%.
- Bonification : 100% (les intérêts sont pris en charge en totalité par le Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural).

Garanties et réserves bloquantes :
- Délégation d'assurance/ Caution solidaire/ Pouvoirs d'emprunter et d'aliéner pour les personnes morales/ Nantissement du fond de commerce/ Nantissement du fond de commerce étendu au matériel/ Nantissement du matériel roulant/ Hypothèque.
- Toute autre sûreté négociée avec le client.

Garanties et réserves non bloquantes :
- Selon les particularités du dossier.

Amortissement :
- Dégressif.

Organe de décision :
- Selon délégation de pouvoirs.

Fiche Produit BADR — Version « 0 » — Octobre 20

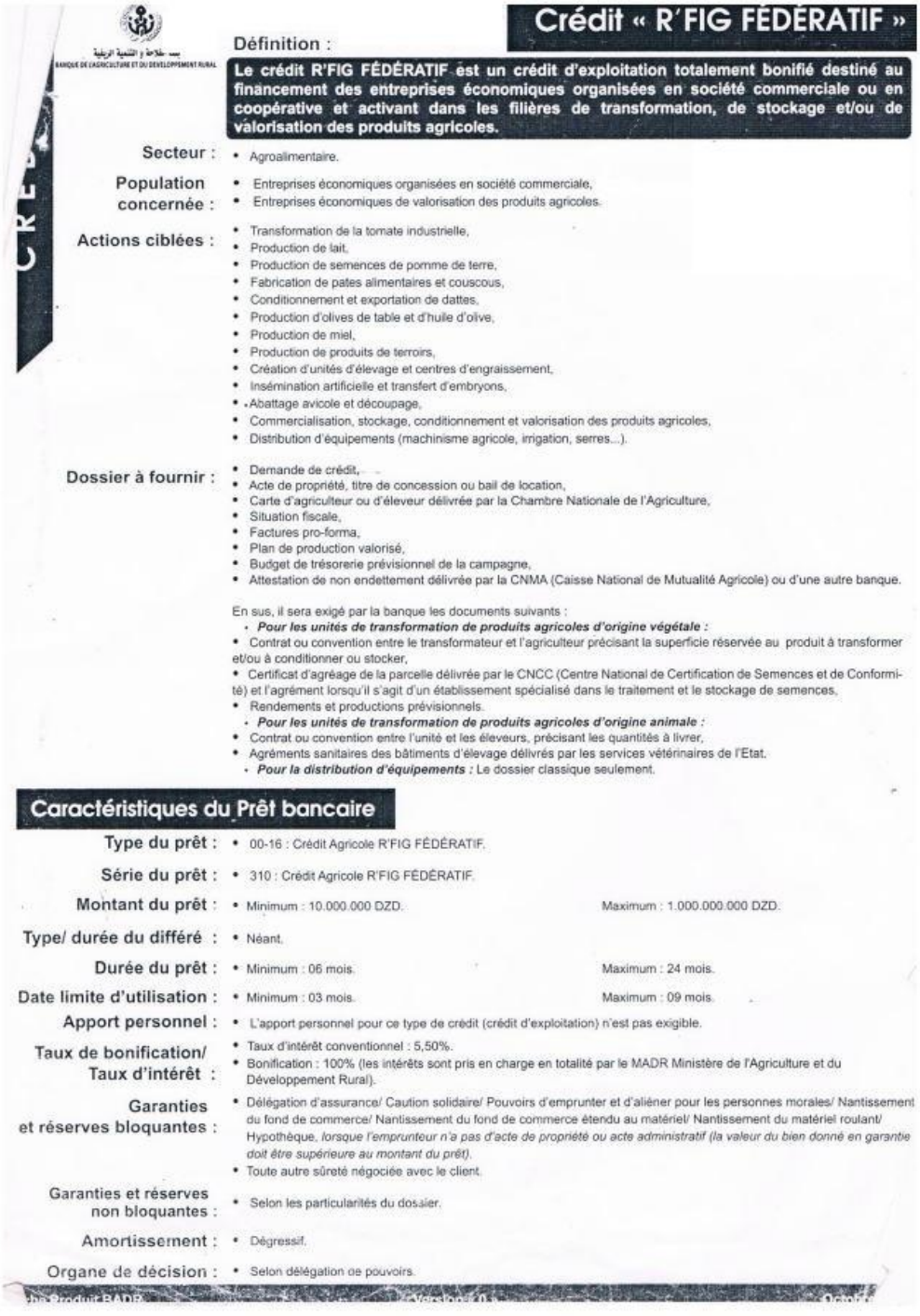

Crédit « R'FIG FÉDÉRATIF »

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Définition :

Le crédit R'FIG FÉDÉRATIF est un crédit d'exploitation totalement bonifié destiné au financement des entreprises économiques organisées en société commerciale ou en coopérative et activant dans les filières de transformation, de stockage et/ou de valorisation des produits agricoles.

Secteur :
- Agroalimentaire.

Population concernée :
- Entreprises économiques organisées en société commerciale,
- Entreprises économiques de valorisation des produits agricoles.

Actions ciblées :
- Transformation de la tomate industrielle,
- Production de lait,
- Production de semences de pomme de terre,
- Fabrication de pates alimentaires et couscous,
- Conditionnement et exportation de dattes,
- Production d'olives de table et d'huile d'olive,
- Production de miel,
- Production de produits de terroirs,
- Création d'unités d'élevage et centres d'engraissement,
- Insémination artificielle et transfert d'embryons,
- Abattage avicole et découpage,
- Commercialisation, stockage, conditionnement et valorisation des produits agricoles,
- Distribution d'équipements (machinisme agricole, irrigation, serres...).

Dossier à fournir :
- Demande de crédit,
- Acte de propriété, titre de concession ou bail de location,
- Carte d'agriculteur ou d'éleveur délivrée par la Chambre Nationale de l'Agriculture,
- Situation fiscale,
- Factures pro-forma,
- Plan de production valorisé,
- Budget de trésorerie prévisionnel de la campagne,
- Attestation de non endettement délivrée par la CNMA (Caisse National de Mutualité Agricole) ou d'une autre banque.

En sus, il sera exigé par la banque les documents suivants :
- ***Pour les unités de transformation de produits agricoles d'origine végétale :***
- Contrat ou convention entre le transformateur et l'agriculteur précisant la superficie réservée au produit à transformer et/ou à conditionner ou stocker,
- Certificat d'agréage de la parcelle délivrée par le CNCC (Centre National de Certification de Semences et de Conformité) et l'agrément lorsqu'il s'agit d'un établissement spécialisé dans le traitement et le stockage de semences,
- Rendements et productions prévisionnels.
- ***Pour les unités de transformation de produits agricoles d'origine animale :***
- Contrat ou convention entre l'unité et les éleveurs, précisant les quantités à livrer,
- Agréments sanitaires des bâtiments d'élevage délivrés par les services vétérinaires de l'Etat.
- ***Pour la distribution d'équipements :*** Le dossier classique seulement.

Caractéristiques du Prêt bancaire

Type du prêt :
- 00-16 : Crédit Agricole R'FIG FÉDÉRATIF.

Série du prêt :
- 310 : Crédit Agricole R'FIG FÉDÉRATIF.

Montant du prêt :
- Minimum : 10.000.000 DZD. Maximum : 1.000.000.000 DZD.

Type/ durée du différé :
- Néant.

Durée du prêt :
- Minimum : 06 mois. Maximum : 24 mois.

Date limite d'utilisation :
- Minimum : 03 mois. Maximum : 09 mois.

Apport personnel :
- L'apport personnel pour ce type de crédit (crédit d'exploitation) n'est pas exigible.

Taux de bonification/ Taux d'intérêt :
- Taux d'intérêt conventionnel : 5,50%.
- Bonification : 100% (les intérêts sont pris en charge en totalité par le MADR Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural).

Garanties et réserves bloquantes :
- Délégation d'assurance/ Caution solidaire/ Pouvoirs d'emprunter et d'aliéner pour les personnes morales/ Nantissement du fond de commerce/ Nantissement du fond de commerce étendu au matériel/ Nantissement du matériel roulant/ Hypothèque, *lorsque l'emprunteur n'a pas d'acte de propriété ou acte administratif (la valeur du bien donné en garantie doit être supérieure au montant du prêt).*
- Toute autre sûreté négociée avec le client.

Garanties et réserves non bloquantes :
- Selon les particularités du dossier.

Amortissement :
- Dégressif.

Organe de décision :
- Selon délégation de pouvoirs.

الملحق 02:

B.B.ARRERIDJ LE 30.09.2018

Mr: ZAIDI HAMID
C/C N°: 696.00013O1-300.82
Activité : Agriculteur

A Monsieur le Directeur
De l'agence locale d'exploitation
BBA

Objet : Demande Crédit RFIG

Campagne Labours Semailles 2018/2019

Montant sollicité : 138.146,90 **DA**

J'ai l'honneur de venir très respectueusement sollicité de votre haute bienveillance de bien vouloir accorder ma demande du crédit RFIG, pour la campagne Labours Semailles 2018/2019.

Veuillez agrée, Monsieur le Directeur, mes salutations les plus respectueuses.

L'intéressé

زايدي

الملحق 03:

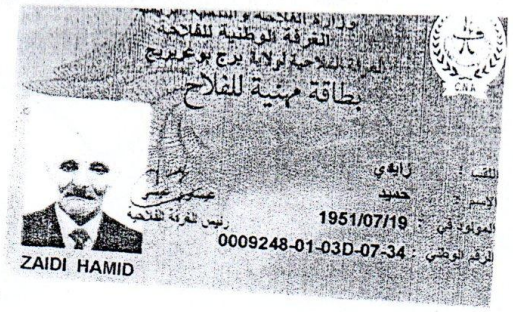
الغرفة الوطنية للفلاحة
الغرفة الفلاحية لولاية برج بوعريريج
بطاقة مهنية للفلاح
CNA
اللقب : زايدي
الإسم : حميد
المولود في : 1951/07/19
الرقم الوطني : 0009248-01-03D-07-34
رئيس الغرفة الفلاحية
ZAIDI HAMID

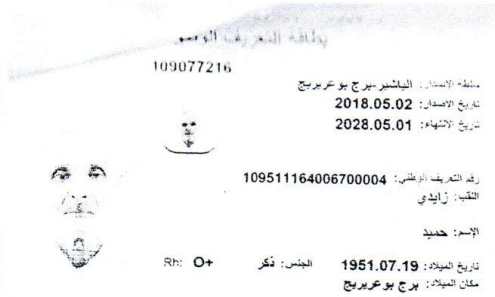
109077216
منطقة الاصدار: الباشير-برج بوعريريج
تاريخ الاصدار: 2018.05.02
تاريخ الانتهاء: 2028.05.01
رقم التعريف الوطني: 109511164006700004
اللقب: زايدي
الإسم: حميد
تاريخ الميلاد: 1951.07.19
الجنس: ذكر
Rh: O+
مكان الميلاد: برج بوعريريج

الملحق 04:

تعهّـــــــد شرفي

أنا المُمضي أسفله، السّيد .أبو ..... بن .....
تاريخ الميلاد : 19/12/1957 في: ..... أم .....
بطاقة التّعريف الوطنيّة / أو رخصة السّياقة رقم: 2018 52 .....
الصّادرة عن دائرة ..... بتاريخ: 2018 52 .....
السّاكن ب: ..... أم .....
الحائز على أرض فلاحيّة مساحتها 22 هكتار
المستفيد في إطار حملة الحرث و البذر للموسم الفلاحي 2019/2018
من إمتيازات التّزويد بالأسمدة والبذور، ومُبيدات الأعشاب الضارة
وفقًا لبرنامج القرض الموسمي- رفيق -RFIGوتطبيقا لتعليمات
وتوجيهات وزارة الفلاحة والتّنمية الرّيفية والصّيد البحري المتعلقة
بالموسم الفلاحي 2019/2018.

أتعهّد بشرَفي بتَسديد كامل ديون القرض المستفاد عن طريق دفع
محصولي الزّراعي لمخازن تعاونيّة الحبوب و الخضر الجافة
ببرج بوعريريج.

حرّر ب: ..... في: 18/9/1 .....

الإمضاء

الملحق 05:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 33.000.000.000 دج س. ت. رقم 00 ب 0011640 الجزائر العاصمة
مقرها الرئيسي 17 شارع العقيد عميروش الجزائر

اتفاقية القرض

(ملحق رقم 11 من وجيز تسييرالقرض / أفريل 1994)

بيـــن الموقعيـــــن اسفلـــه

- بنك الفلاحــة و التنمية الريفيــة (بــدر) شركة مساهمة برأسـمـال قدره ثلاثة و ثلا ثون مليار دينار جزائري (54.000.000.000.00 دج) المسجلة بالسجل التجـاري للجزائر العاصمة تحت رقم11640/ ب 00 . الكـائن مقــرهـا الاجتمـاعي 17 شـارع العقيد عميروش بالجـزائرالعاصمة

و الممثلة من طرف السيـــد:علالـــي رزيـــق مديـــر الوكالة المحلية برج بوعريريج رمـز 696 .

للمعين في مـــا يـلي : بنـــك الفـلاحـــة و التنمـية الـريفيـة
حي الحاج محمد المقراني برج بوعريريج

ضريبة الدمغة 15 دج

مـــن جـــهـــة

و

السيد / زايدي حميد .

الساكن / قرية لاشبور- بلدية اليشير- ولاية برج بوعريريج.

(الاسم- اللقب أو عنوان الشركة- المقر الاجتماعي – الصفة القانونية و دلك حسب الحالة .....الخ)

المعين في مـــا يلي : الـــمـقـتـــرض.

مـن جـهـــة أخـــرى

موضوع الاتفـاقية :

بموجب هذه الاتفـاقية , يمنح البنك للمقترض المذكور أعلاه قرض حسب الشروط الخـاصة و العـامة المحددة كمـايلى :

1 – الشروط الخـاصة للقرض

ملف القرض	6960001182890501	نسبة القرض	05.50 % مدعم 100 %
طبيعة القرض	قـرض موسمي	النسب المعززة	5.50 %
نوع القرض	قر ض الرفيق صنف 00-04 2019-2018	نسبة عقوبة التاخير	2.00 %
المبلغ الاجمالي	138146.90 دج	مصاريف الملف بدون رسوم	00 دج
مدة القرض	12 شهربما فيها 03 اشهر استعمال		
مهلة القرض	تسديد واحد		
بداية تسديد فوائد الديون	30/09/2019		
بداية التسديد	30/09/2019		
رقم حساب التسديد	696000130130082		

ملاحظة :الاستعانة من تعزيز نسبة القرض يكون في حالة الالتزام الكلي لاجل تسديد القرض.

ضريبة الدمغة
20 دج

الضمانات و الاحتيـاطـات الحـاصرة :

- لا شيىء.

الاحتيـاطـات غير الحـاصرة :

- شهادة عدم الدين من طرف مديرية املاك الدولة بالنسبة للحائزين على عقود امتيازفلاحية.
- الانخراط لدى صندوق ضمان القروض الفلاحية.
- مستخرج من كشف الضرائب.

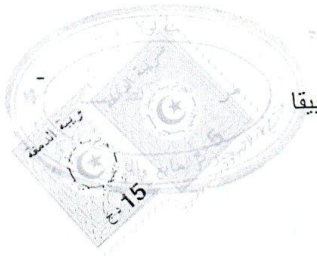

– الشروط العـــامة للقرض

المـــادة 1 : مبلغ القرض

يمنح البنك بموجب هذه الاتفـاقـية للمقترض قرض مبلغه مبين في الشروط الخـــاصة.

المـــادة 2 : موضوع القرض

بناء علـى طلـب تمويـل المقدم من طرف المقترض, فان القرض موضوع هذه الاتفـاقية سيخصص لتمويل المشروع المذكور في الشروط الخـاصة , و هذا تطبيقا لتركيبة التمويل المتفق عليه بين الأطراف.

المـادة 3 : مدة القرض

- يمنح القرض لمدة و لفترة التأجيل المنصوص عليهمـا ضمن الشروط الخـاصة غير أنه اذا كـان القرض موضوع هذه الأتفـاقية لم يسجل بداية الاستهلاك في المدة المحددة ضمن الشروط الخـاصة, فان هذه الاتفـاقية تعتبر ملغـاة اذا لم يقبل البنك تمديدهـا.

المـادة 4 : نسبة الفـائدة المتغيرة

ان نسبة الفـائدة المطبقة على استعمـال القرض متكونة من نسبة قـاعدية قـابلة للمراجعة دوريا وفقـا لشروط البنك السـارية المفعول و اضـافة الى النسبة المحددة فى الشروط الخـاصة.
تخضع النسبة القـاعدية المذكورة ضمن الشروط الخـاصة للمراجعة الدورية.
يتم اخـطـار المقترض بكل تعديل في النسبة القـاعدية , و يصرح المقترض بقبول هذا التعد يـل دون قيد او تحفظ.

المـــادة 5 : الرسوم و العمولات

- تكون جميع الرسوم و العمولات المرتبطة بمنح استعمـال القرض على عـاتق المقترض , الى جـانب الرسوم و العمولات الأخرى التى تضـاف لاحقـا و ذلك طبقـا للنصوص التشريعية و التنظيمية.

المـادة 6 : كيفية استعمال القرض

ان القرض موضوع الاتفـاقية يتم استعمـاله بإدانة حسـاب القرض المفتوح من طرف البنك لدى الوكـالة الموطنة المقترض تحت الرقم المشـار اليه ضمن الشروط الخـاصة.
ترخص استعمالات القرض حسب احتياجـات التمويل الذي يثبت بتقديم بيانـات اعتمـادهـا من طرف البنك و كذلك بالامضـاء على السندات لأمر.
ان اثبـات القرض و تسديده يكون حسب الكتابات و العمليـات المسجلة من طرف البنك.

المـادة 7 : طرق التسديد

عند نهـاية فترة الاستعمـال التي لايمكن ان تتجاوز تلك المحددة ضمن الشروط الخـاصة
فان الاستهلاكـات الفعلية للقرض تثبت بتقديم البيانات اعتمـادهـا من طرف البنك فى جدول التسديد الذي يحدد فيه الأصل و الفوائد و هذا في حـالة مـا اذا كـانت الشروط الخـاصة تنص على نسبة ثـابتة معدة على أسـاس سندات لأمر مدعمة لهذه الحـالة هذه السندات تعوض تلك المنصوص عليهـا في المـادة السـادسة (06) أعلاه
يتعهد المقترض بتسديد أ صل القرض و الفوائد على أقسـاط حسب جدول التسديد المعد طبقـا للشروط الخـاصة لهذه الاتفـاقية ان كل تعديل فى نسبة الفـائدة المحددة فى الشروطا الخـاصة يوجب مراجعة جدول التسديد.

المـادة 8: الضما نـا ت

لضمـان الوفـاء بأصل القرض , الفوائد , المصـاريف و العمولات المتعلقة بالقرض موضوع الاتفـاقية يتعهد المقترض بتخصيص الضمانات المذكورة فى الشروط الخـاصة لفـائدة البنك.
تكون مصـاريف التسجيل و المصـاريف المتعلقة بالضمانـات المذكورة أعلاه على عـاتق المقترض.
ان أي تبديد او بيع جزئى أو كلي للأموال المـادية و المعنويـة المخصـصة كضـمـان لفـائدة البنـك يعرض المقترض حسب شروط الاتفاقية بالاضـافة الى الغـاء القرض متـابعته قـضـائيا.
استعمـال القرض مرتبط بالاستلام الفعلـي للضـمـانـات

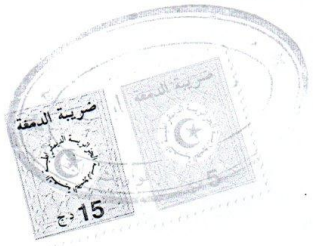

المـادة 9: التسديد المسبق

للمقترض الحق في التسديد المسبق للقرض جزئيا او كلـيا.
التسديد الجزئي يقتطع من الأقسـاط المتبـاعدة.

المـادة 10: الترخيص بالخصم

يعطي المقترض ترخيص للبنك للخصم الفوري من حسـابه للمبا لغ التي تكفي لتسديد الأقسـاط, من أصل و فـوائد و كذا المبالغ الأخرى التي أصبحـت واجـبة الأداء (عمـولات – مصـاريف – ضـرائب)

المـادة 11 : شـروط الفسخ

في حـالة عدم تسديد المبـالغ الواجبة الأداء من أصل , و فـوائد و مصـاريف اخرى و ملحقـات , فان البنك يحتفظ بحق الزامـه على التسديد الفوري لكل قيمة القرض , خـاصة في الحـالات التـالية :
* التصريح الخـاطئ للمقترض.

* دفع النفقـات التي لا تدخل في اطـار تحقيق المشروع المـوافق علـيه في هذه الاتـفـاقية.

* تحويل الموضوع الأصلي للقرض

* عدم احترام المقترض لأي تعهد من التعهدات المتفق عليهـا من طـرفه

* كل تعديـل متعلق بالوضعية المـالية و القـانونية للمقترض.

* البيع الجزئي او الكلي للأمـوال المـادية و المعنوية المخصـصة كضـمـان لفـائدة البـنك.

* عند عدم احترام بنـود هذه الاتفـاقيـة , يتحمل المقترض جميع الأعبـاء المسجلـة من طرف البنك بفعل الأداء المسبق.

المـادة 12: مراقبة القرض

حتى يتسنى للبنك المراقبة المستمرة و المنتظمة لاستعمـال القرض يتعهد المقترض بما يلـي :
* تقديم جميع البيانات و الوثـائق التي يراهـا البنك ضـرورية.
* تقديم صور مطابقة الأصل للميزانية السنو يـة , وثـائق الحـاسابات و الملحقـات و كذا تقرير محـافظ الحسابات
* تسهيل الزيارات التي يقوم بهـا أعوان البنك و كذا الدخـول للمحـلات و التجهيزات الأخرى
* كذلك يستطيع البنك أن يحقق فى عين المكان و بناءا على الوثائق المقدمة من تطـابقهـا .

المـادة 13: التزامـات المقترض

مـع مراعـا ة الأحكـام التشريعية و التنظيمية السـارية المفعول و مـا دام المدين مدينـا بموجب هذه الاتفـاقية , فهو ملزم بمـا يلي:
* عدم تقديم لصـالح الدائنيين الاخرين أي ضـمـان أو تعهد لامتيـاز دائن عن اخر على الأموال الموجودة حـاليـا أو المستقبلية حتى يتم التسديد الفعلي للقرض .
* العمل على كل مـا هو ضـروري لإبقـاء و حمـاية مؤهـلاته القـانونية و كذا و سـائل الانتـاج و الخدمـات تأمين المعدات المنقولة و العقـارات و الوفـاء بجميع المصـاريف وفقـا لعقد التأمين, و في حـالة حدوث كـارثة كلية أو جـزئية قبل ابراء ذمته يحتفظ البنك بحق التعويض في التأمين طبقـا لبنود الضـمـان المبرم وفقـا لهذه الاتفـاقية.
* تقديم للبنك رقم الأعمـال الكـامل المحقق في المشروع عند الدخـول في مرحـلة الانتاج أو الخدمـات.

المـادة 14 : العقوبـات التـأخيرية

كل تأخـر من طرف المقترض عن الوفـاء بالدين يؤدي الى توجيهه انذار بالـدفع بسبب هذا التأخير مع خصم لفوائد التـأخير.
نسبة عقـوبة التأخير السـارية المفعـول محددة في الشروط الخـاصة.

المـادة 15: العمـولـة و المـصـاريف

يتعهـد المقترض بدفـع كل ثلاثـة أشهـر عمـولة التعهـد و مصـاريف الملف المذكـورة في الشـروط الخـاصة.

المـادة 16: تسوية النزاع

كل نزاع نـــاتج عن تفسير أو تنفيد هذه الاتفـاقية يخضع في حـــالة عدم التسوية الودية للمتـــابعة أمـام الجهـــات القضـــائية المختصة.

المـادة 17 : اختـــيـار الموطن

لتنفيذ هذه الاتفـاقية يختـار الأطراف المواطن في العنـاوين السـابقة الذكر.

ع / البـــنك المديـــن (1) في البرج: 2018/10/16.

ZAIDI HAMID
AGRICULTEUR
C.P N°: 9248
El-Achir - Bordj Bou-Arreridj

Directeur d' Agence
R . ALLALI

(1) **يجب أن يسبـق امضـــاء المديـــن بالعـبارة المكتـوبة " قـرأ وصـــــا د ق ".**

الملحق 06:

Date édition: 04/09/2018
Heure:10:35

1

CE71-11
BBA01

POLICE D' ASSURANCE

N°: 575/20/2018/00008

Multirisques Agricole

Identification du contrat

Assuré: 5750000225 ZAIDI HAMID

Adresse: village agricole lachbor el achir w de bba

Permis n°: 111111111111

Délivré le: 01/09/2018

Lieu: 1

Date d'effet: 04/09/2018 Date d'expiration 03/09/2019

Garanties

Garantie		Capital	Prime/base	Réduction	Majoration	Prime nette
08.132-04-01	»Incendie blé dur ordinaire	630,000.00	3,591.00	1,436.40		2,154.60
08.132-04-10	»Incendie pailles des céréales sur pied	84,000.00	840.00	336.00		504.00
09.610-01-01	»Dommages causés par la grêle aux grains céréales	630,000.00	25,200.00	10,080.00		15,120.00
09.610-01-02	»Dommages causés par la grêle aux pailles sur pied	84,000.00	336.00	134.40		201.60
13.101-03	»Recours des voisins et des tiers incendie récoltes sur p	2,000,000.00	8,000.00			8,000.00

Décompte

Prime nette:	37,967.00	Accessoires:	Taxes:	Timbres:	Net à payer:
Réduction:	11,986.80	Complément 500.00	Tva: 5,031.24	Td: 40.00	31,551.44
Majoration:					

Etabli le : 04/09/2018

L'Assuré (lu et approuvé)

Service Production

SEDRATI YOUCEF
Chef de Division Production

Caisse Nationale De Mutualité Agricole
BL BBA01

Edité le: 04/09/2018
Heure: 10:35
Page: 1

QUESTIONNAIRE

PRODUCTION VEGETALE (AGRICOL

Multirisques Agricole

Police n°: 575/20/2018/00008 Client: ZAIDI HAMID
Date d'effet: 04/09/2018 Date fin de contrat: 03/09/2019

1	***Blé dur***	
	Groupe garantie culture céréalière	1
	Catégorie céréale	a:Ordinaire
	Superficie (ha)	14.00
	Rendement (Qx/Ha)	10.00
	Prix Unitaire (DA)	4,500.00
	Date récolte	31/08/2019
	Classe culture 1	1
1	***Paille sur pied***	
	Prix Unitaire (DA)	600.00
1	***Parcellaire***	
	L'assuré a t-il fourni un plan parcellaire dûment établi	O: Oui :
	Identifiant parcellaire	
	Nom prénom du propriétaire de la parcelle	zaidi hamid
	Statut juridique	b:Locataire
	Wilaya	(34)
	Localisation	(EL ACHIR)
	Lieu dit	makhamra
	SuperficieTotale de la parcelle (ha)	14.00
	Précèdent Cultural	

ZAIDI HAMID AGRICULTEUR C.P N°: 9248 El-Achir - Bordj Bou Arreridj

SEDRATI YOUCEF Chef de Division Production

الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي Service Production

Signature

Caisse Nationale De Mutualité Agricole
BL BBA01

Date: 04/09/2018
Page: 1

Relevé de Paiements

Nom ou raison sociale: ZAIDI HAMID
Adresse: village agricole lachbor el achir w de bba

Période: 04/09/2018 / 04/09/2018

Police	Groupe	Journée	Cotisation	Complément	TVA	FGA/FCGRA	Tim Dim	Tim Gradué	Net à Payer	Recouvrement
1- 575/20/2018/00008	PRODUCTION VEGI	04/09/2018	25,980.20	500.00	5,031.24		40.00		31,551.44	31,551.44
2- 575/20/2018/00008/	PRODUCTION VEGI	04/09/2018		500.00	95.00		40.00		635.00	635.00
			25,980.20	**1,000.00**	**5,126.24**		**80.00**		**32,186.44**	**32,186.44**

Recouvrement Flotte
Solde

Fait à
Le: 04/09/2018

Arrêté le présent relevé à la somme de :

ZAIDI HAMID - Bordj Bou Arreridj - El Achir - CP N°: 9240 - AGRICULTEUR

SEDRATI YOUCEF
Chef de Division Production

الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي
Service Production

الملحق 07:

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTERE DE L'AGRICULTURE ET DE DEVELOPPEMENT RURAL ET DE LA PECHE
CHAMBRE DE L'AGRICULTURE
WILAYA DE BORDJ BOU ARRERIDJ

FICHE SIGNALETIQUE DE L'EXPLOITATION

N° de la Fiche: 658

L'EXPLOITATION

-Dénomination exploitation collective Ex EAC: BELOUDAH RABAH
-Localisation Lieu dit : ..... Commune: EL ACHIR
-Statut Juridique: Concession ... Titres et Actes : Acte de concession

-Taille superficie Totale	:	113	Ha	66	Ares	25	Cars
-Quote-part de l'exploitant	:	28	Ha	41	Ares	56	Cars
- S.A.U	:	28	Ha	41	Ares	56	Cars
-Superficie Irriguée	:	/	Ha	/	Ares	/	Cars

-Bâtiment D'élevage : Nbr: / Superficie: / m² / m² / m²

-Limites et morcellement: Nbr parcelles: ...../..... parcelle (s)
Nord: ...../..... Est: ...../.....
Sud: ...../..... Ouest: ...../.....

L'EXPLOITANT

-Nom et Prénom : ZAIDI HAMID
-Date et lieu de naissance : 19/07/1951 à : البرج
- Adresse personnelle : القرية الفلاحية لاشبور بلدية البشير
-N° de carte professionnelle : 9248 N° Dossier : 174 174

LES ACTIVITES:

-Activités Dominantes: *Céréaliculture*

-Plantation:		/	Oliviers		/	Arbres fruitière
-Elevage:	*Bovins:	/	Têtes	*Ovins:	/	Têtes.
	*Aviculture: Pontes/Chairs	/	Sujets	*Apiculture:	/	Ruches.

-AUTRES ACTIVITES: .....
-AUTRES DONNEES: .....
..... du : .....
.....

Observations: .....
.....
.....

Fait à BBA le : 30/08/2018 .....

Le Secrétaire Général

*La Fiche signalétique ne peut, en aucun cas, se substituer à l'Acte de Propriété.
*Cette Fiche est valable juste pour l'Année en-cour

الملحق 08:

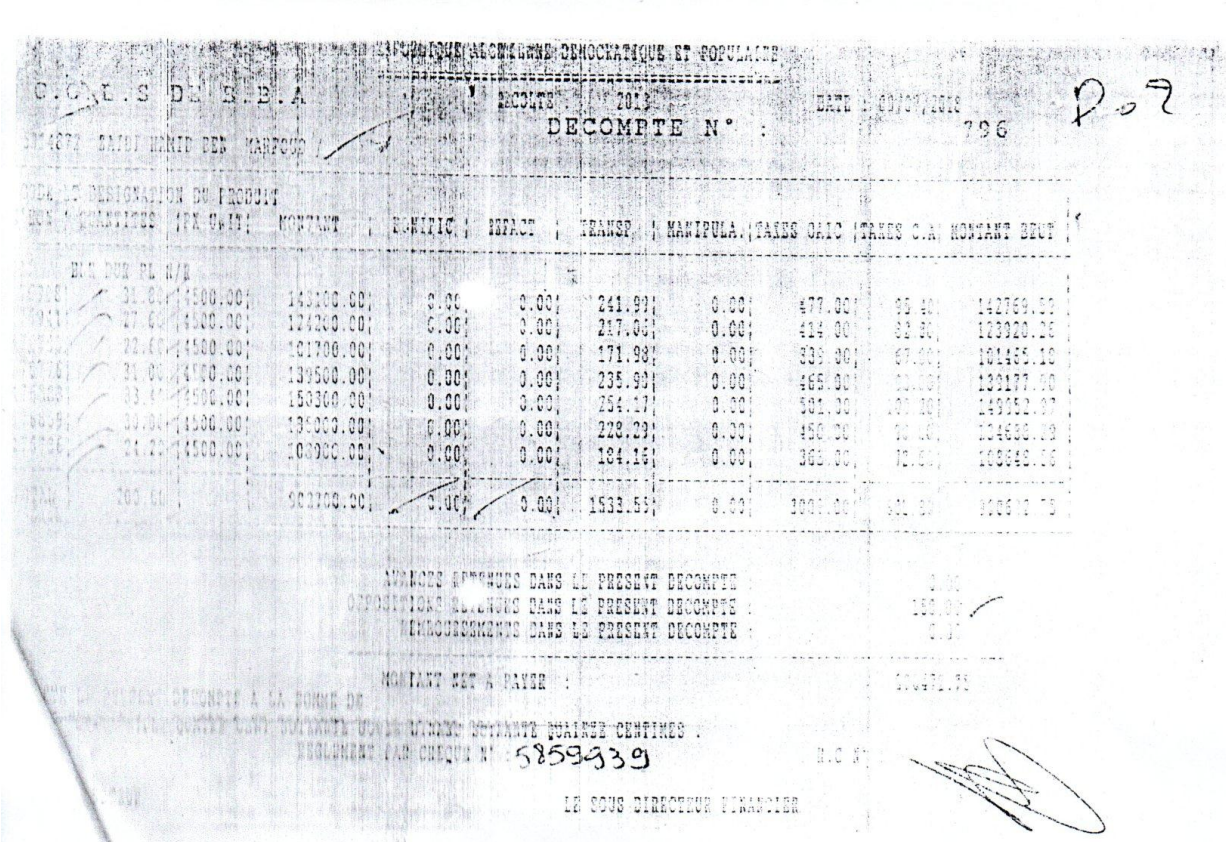

C.C.E.S DE S.B.A

DECOMPTE N° : 796

DESIGNATION DU PRODUIT									
BLE DUR EL H/B									
	1500.00	163100.00	0.00	0.00	241.99	0.00	477.00	95.40	142769.59
	1500.00	124200.00	0.00	0.00	217.00	0.00	414.00	82.80	123920.20
	1500.00	101700.00	0.00	0.00	171.98	0.00	339.00	67.80	101439.18
	1500.00	139500.00	0.00	0.00	235.99	0.00	465.00	93.00	139177.99
	1500.00	153300.00	0.00	0.00	254.17	0.00	501.00	100.20	149952.97
	1500.00	135000.00	0.00	0.00	228.29	0.00	450.00	90.00	134628.29
	1500.00	103000.00	0.00	0.00	184.15	0.00	363.00	72.60	108648.55
		903700.00	0.00	0.00	1533.57	0.00	3009.00	601.80	1006813.75

AVANCES RETENUES DANS LE PRESENT DECOMPTE : 0.00

OPPOSITIONS EFFECTUEES DANS LE PRESENT DECOMPTE : 150.00

ENCAISSEMENTS DANS LE PRESENT DECOMPTE : 0.00

MONTANT NET A PAYER : 1006663.75

ARRETE LE PRESENT DECOMPTE A LA SOMME DE

QUATRE CENT SOIXANTE QUINZE MILLE SEPTANTE QUATRE VINGT TREIZE DINARS CENTIMES .

REGLEMENT PAR CHEQUE N° 5859939 R.C.P.

LE SOUS DIRECTEUR FINANCIER

الملحق 09:

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
Société Nationale
Créée par Décret du 13 Mars 1982
Siège Social : ALGER
7, Bd Colonel Amirouche
R.C, Alger 001.1640 00

ضريبة الدمغة 50 د ج

ضريبة الدمغة 50 د ج

B.P .D.A. ..... contre ce billet,

le..... Payer : .....

A .....

à l'ordre de la BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

La somme de .....

Somme en toutes lettres et en Dinars Algériens

Valeur reçue : .....

Souscripteur .....

.....

.....

Domiciliation .....

.....

CA 19

الملحق 10:

COOPERATIVE DES CEREALES ET LEGUMES SECS
CCLS DE BORDJ BOU ARRERIDJ

ROUTE EL ANNASSER BP 99 BORDJ BOU ARRERIDJ
TEL : 035 87 42 89 FAX : 035 87 42 88
IF : 098216139103331
AI : 340145O1076 N° AGREMENT : 504 06
Compte BADR BBA N° : 696 300 020 472 300 0 25

ORGANISME STOCKEUR/CCLS B.B.A

FACTURE PROFORMA N° : 117
Du : 24/09/2018

DOIT : CODE 4720138
ZAIDI HAMID B/ MAHFOUD

NATURE DU PRODUIT	QUANTITE	PRIX/UNIT	MONTANT
0102 BLE DUR R1	18.50	4800.00	88800.00
080 UREE UCC A/S	7.00	4548.70	31840.90
45 G STAR 25 GRS	200.00	87.53	17506.00
MONTANT TOTAL			138146.90

ARRETEE LA PRESENTE FACTURE A LA SOMME DE :

CENT TRENTE HUIT MILLE CENT QUARANTE SIX DINARS QUATRE VINGT DIX CENTIMES .

REGLEMENT PAR : RFIG

DIRECTEUR DE LA CCLS BBA

الملحق 11:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 54.000.000.000 دج - س ت رقم 00 ب 0011640 الجزائر العاصمة

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
AUTORISATION D'ENGAGEMENT

Date : 01/10/2018 N° 185/2018

ORGANE DE DECISION : CCT du GRE BBA 034 *Date du comité : 01/10/2018 PV N° 133 /2018*
STRUCTURE EMETTRICE : S/D EXPLOITATION
EMPRUNTEUR : ZAIDI HAMID *Activité : CEREALICULTURE*
N° de compte : 696000130130082
AGENCE DOMICILIATAIRE : BORDJ BOU ARRERIDJ « 696 » *Cote du Risque Emprunteur :*
GROUPE D'APPARTENANCE : //

TYPE DE PRET OU DE CREDIT	MONTANT (4)	Validité « 5 »	Date limite d'utilisation « 6 »	Durée Amorti « 6 »	Différé Partiel « 7 »	Différé Total « 7 »	Taux. ou marge « 7 »	TAUX COMMISSION ENGAGT.
C.RFIG Type 00.04 2018-2019	138146,90		30/06/2019	03mois			5.50	Taux bonifie 100%
Garanties bloquantes	N E A N T							
Réserves bloquantes :	N E A N T							
Garanties non bloquantes :								
Réserves non bloquantes : - Attestation de non endettement envers les domaines publics pours les concessions agricoles. - Souscription FGA;								
Observations : Le déblocage de fonds est subordonné a la levée des réserves suivantes : ➢ **Règlement intégrale des campagnes précédentes sauf cas de prorogation ou rééchelonnement.** - Apurement de touts les impayés ; - Extrait de rôle apuré ou avec échéancier ; - Billets à ordre ; - Souscription d'une DPAMR avec subrogation au profit de la BADR. Le bénéfice de la bonification n'est définitivement acquis qu'en cas de respect scrupuleux de l'échéancier de remboursement ;								

Réf. : AUT 1

« 1 » indiqué le comité ayant pris la décision
« 2 » indiqué la structure ayant émis l'autorisation
« 3 » indiqué le nom du groupe auquel appartient le client, au sens de l'instructeur 74/94 de la banque d'Algérie, et indiqué u verso l'engagement total du groupe.
« 4 » lorsque le crédit doit servir à l'importation d'équipement, le montant en dinars est donné à titre indicatif, lors de la réalisation prendre en considération le cours du jour.
« 5 » A servir pour les crédits à court terme, à l'exception des crédits de campagne.
« 6 » A servir pour les crédits de campagne et les crédits d'investissement seulement, la durée d'amortissement comprend la durée du différé.
« 7 » A servir pour les crédits de d'investissement

SIGNATURE(S) HABILITEE(S)

LE DIRECTEUR DU GRE
B.BENYETTOU

LE S/D EXPLOITATION
A.KHERMAS

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural
S. S. : 17, Bd. Colonel Amirouche - ALGER / Tél : 021.64.72.64 à 70/72.88 / 72.72.90 / Télex : 55078
www.badr-bank.dz

الملحق 12:

الجمهـوريـــة الجـزائـريـــة الديمقـراطيـة الشعبيـة
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE
DU DOMAINE NATIONAL
DIRECTION DES DOMAINES
.....
DE LA WILAYA DE B.B.ARRERIDJ
INSPECTION DES DOMAINES
DE MEDJANA

وزارة المـاليـــة
المديريـة العامـة
للأمـلاك الوطنيـة
مديرية أملاك الدولـة
.....
لولاية برج بوعريريج
مفتشية أملاك الدولـة
بمجانـة

فـرع : محـاسبـة
ملـف : /
رقـم : 8882/ 2018

إلـى السيـد / زايـدي حميـد عضو ضمن "م ف ج"
المسماة" بلواضـح رابـح" بلديـة اليشيـر

* شهـــــادة مخالصـة *

يشهـد رئيـس مفتشيـة أمـلاك الدولـة بمجـانـة بأن السيـد(ة) / زايـدي حميـد عضـو ضمن المستثمـرة الفلاحيـة الجماعيـة رقم 37 المسماة " بلواضـح رابـح " الواقعـة ببلديـة اليشيـر :

– سـدد مبلـغ إتـاوة حـق الإنتفـاع علـى الأراضي الفلاحيـة (قانون **19/87** المـؤرخ في **1987/12/08**) للمواسم من **1991** إلـى غاية موسـم **2011** .

– سـدد مبلـغ حـق الإمتيـاز على الأراضي الفلاحـية (قانـون **03/10** المـؤرخ فـي **15 /10/ 2010**) للمواسم من **2012** إلـى غايـة موسـم **2018** .

سلمـت هـذه الشهـادة للمعنـي لإستعمالهـا فيمـا يسمـح بـه القانـون.

مجـانـة يـوم : 09 أوت 2018

رئيـس مفتشيـة أمـلاك الدولـة

رئيس مفتشية أملاك الدولة
إمضاء: [illegible] معزة

الملحق 13:

CRMA de Bordj Bou Arréridj

AVENANT DE SUBROGATION
BADR GRE DE BBA

Il est convenu, à la demande de l'assuré, qu'en cas de sinistre afférent à les polices d'assurance ***ZAIDI HAMID*** *à effet du* ***04-09-2018 au 03-09-2019****, qu'aucun règlement d'indemnité ne pourra être fait en dehors et qu'entre les mains de :*

- ***Le Créancier : BADR GRE DE BBA***

Cette disposition est prévue en vue de favoriser le crédit de l'assuré et ne saurait profiter personnellement à ce dernier .

En conséquence, en toute circonstance donnant lieu à l'application d'une sanction, l'assuré demeure sous le coup des sanctions en courues, sous réserve des dispositions particulières concernant les créanciers.

Ainsi, le créanciers sus- nommés n'auront droit eux-mêmes à aucune indemnité, si la CRMA établissait qu'il y a eu connaissance un mois avant le sinistre des circonstances aggravantes dont la déclaration est requise de l'assuré, ou si l'assuré avait causé volontairement le sinistre, facilité son progrès ou entravé le sauvetage.

Le droit pour la CRMA de résilier le contrat lors de toute infraction constatée demeure entier, mais en ce qui concerne les créanciers sus- nommés, cette résiliation ne produira d'effet qu'un mois après la notification qui leur en sera faite, par lettre recommandée, à l'adresse ci-dessus indiquée.

La sanction encourue par l'assuré pour non paiement de la prime ne sera opposable au créancier que 30 jours après l'envoi d'une lettre recommandée le mettant en demeure d'avoir à verser la prime due par l'assuré.

En cas de sinistre, l'indemnité sera réglée en premier lieu à la ***BADR GRE DE BBA BBA*** *qui ne peuvent faire valoir leur droit que sur l'indemnité fixée par la CRMA et sous réserve de l'application de la règle proportionnelle prévue en cas de d'insuffisance des capitaux couverts.*

Il appartient au créancier d'établir l'ordre et le rang de l'attribution de sa créance et ce, conformément à la législation en vigueur.

Le présent avenant est consenti sans majoration de prime.

L'assure ***La CRMA***

الملحق 14:

Série R. n° 17

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

مديرية .....

قباضة .....

بلدية .....

رقم : 18/76

نسخة من الجداول

شهادة عدم الإخضاع للضريبة

إن قابض الضرائب الممضي أسفله يشهد :

ان السيد : ..... إبن .....

المولود في : ..... بـ : .....

الساكن بـ : .....

.....

ر.ت.ج. : |_|_| |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|

بطاقة التعريف رقم : ..... الصادرة في : ..... بـ : .....

لم يرد إسمه ضمن جداول الضرائب والرسوم لسنة : ..... التي بحوزته.

حررت من طرف العون :

السيد .....

الوظيفة .....

بـ ..... في : .....

القابض

يتم استخراج هذه النسخة مجانا (المادة 144 – فقرة 2 – من قانون الإجراءات الجبائية)

الملحق 15:

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

ÉDITÉ-LE : 24/10/2018

Echéancier de remboursement

CLIENT : 001348866
NOM : ZAIDI HAMID
ADRESSE : VILLAGE LACHBOUR EL ACHIR W BBA
34000

NUMERO DOSSIER
COMPTE REGLEMENT : 69600013013008 2
COMPTE DE PRET
TYPE DE PRET : 0004-CREDIT AGRICOLE REFG

DURRE DU PRET	: 11 MOIS ET 14 JOURS	TAUX T.V.A	: 19 %
DUREE D'AMORTISSEMENT	: 11 MOIS ET 14 JOURS	DATE MATURITE	: 30/09/2019
DATE 1er PAIEMENT DES INTERETS	: 30/09/2019	PERIODICITE	: ECH Unique
DATE 1er REMBOURSEMENT DU PRINCIPAL	: 30/09/2019		

CAPITAL PRETE : 138,147 DA
CAPITAL MOBILISE (UTILISE) : 138,147 DA
INTERETS DIFFERE : 0 DA

DATE	A AMORTIR	PRINCIPAL	INTERETS	TAXES	TOTAL	TAUX
30/09/2019	138,146.90	138,146.90	0.00	0.00	138,146.90	0.00
TOTAUX		138,146.90	0.00	0.00	138,146.90	

N.B : TAUX D'INTERET VARIABLE, L'ECHEANCIER PEUT ETRE REVISE EN CONSEQUENCE.
N.B : LE TAUX DE LA TAXE PEUT VARIER, L'ECHEANCIER PEUT ETRE REVISE EN CONSEQUENCE.

SIGNATURE DU RESPONSABLE BADR

SIGNATURE DU CLIENT

فهرس المحتويات

إهداء.....I
كلمة شكر.....III
فهرس المحتويات.....IV
مقدمة عامة.....ب-هـ

الفصل الأول: الاطار النظري لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر

تمهيد..... 8
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التمويل الفلاحي في الجزائر 9
المطلب الأول: مفهوم التمويل الفلاحي ومصادره 9
الفرع الأول : مفهوم التمويل الفلاحي 9
الفرع الثاني: مصادر التمويل الفلاحي 10
المطلب الثاني: تصنيف التمويل الفلاحي وأهدافه..... 10
الفرع الأول : تصنيف التمويل الفلاحي 10
الفرع الثاني : أهداف التمويل الفلاحي 14
المطلب الثالث: أهمية التمويل الفلاحي ومخاطره 15
الفرع الأول :أهمية التمويل الفلاحي 15
الفرع الثاني: مخاطر التمويل الفلاحي 16
المبحث الثاني: سياسات التمويل للقطاع الفلاحي في الجزائر 16
المطلب الأول: التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي من التخطيط إلى الإصلاحات 16
الفرع الأول: التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل التخطيط المركزي 16
الفرع الثاني: تمويل القطاع الفلاحي في ظل الاصلاحات الاقتصادية 18
المطلب الثاني: تمويل القطاع الفلاحي في إطار البرامج التنموية (2001-2005) 19
الفرع الأول: تمويل القطاع الفلاحي في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) 20
الفرع الثاني: تمويل القطاع الفلاحي في ظل البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009) 21

الفرع الثالث: تمويل القطاع الفلاحي في ظل المخطط الخماسي (2010-2015)..... 23
المطلب الثالث: مؤسسات التمويل الفلاحي 23
الفرع الأول: المؤسسات التي تمول الفلاح عينيا 24
الفرع الثاني: المؤسسات التي تمول الفلاح نقدا 24
المبحث الثالث: الآليات الحديثة لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر 26
المطلب الأول: مفهوم القرض التحدي..... 26
الفرع الأول: تعريف قرض التحدي..... 26
الفرع الثاني: مكونات قرض التحدي 26
الفرع الثالث: الفئات المستهدفة من القرض التحدي 27
المطلب الثاني: مميزات قرض التحدي 27
المطلب الثالث: الميادين الفلاحية التي يشملها قرض التحدي ودراسة الملف والطلب عليه 29
الفرع الأول: الميادين الفلاحية التي يشملها قرض التحدي 29
الفرع الثاني: دراسة ملف قرض التحدي..... 30
خلاصة الفصل..... 32

الفصل الثاني: القرض الرفيق كأسلوب للتمويل الفلاحي

تمهيد..... 34
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقرض الرفيق 35
المطلب الأول: تعريف قرض الرفيق 35
المطلب الثاني: أنواع قرض الرفيق..... 35
المطلب الثالث: خصائص القرض الرفيق 36
المبحث الثاني: الإطار العملي للقرض الرفيق..... 36
المطلب الأول: شروط الاستفادة من القرض الرفيق وملفه 37

الفرع الأول: شروط الاستفادة من القرض الرفيق..... 37
الفرع الثاني: ملف القرض الرفيق 37
المطلب الثاني: الأشخاص المعنيون بالقرض الرفيق 38
المطلب الثالث: المجالات التي يشملها القرض الرفيق..... 39
المبحث الثالث: التقنيات البنكية الخاصة بتسيير القرض الرفيق 40
المطلب الأول: الجانب الإداري والمحاسبي للقرض الرفيق..... 40
الفرع الأول: الجانب الإداري 40
الفرع الثاني: الجانب المحاسبي..... 43
المطلب الثاني: الجانب التقني والبنكي للقرض الرفيق 44
الفرع الأول: الجانب التقني..... 44
الفرع الثاني: الجانب البنكي 45
المطلب الثالث: الضمانات في القرض الرفيق 46
الفرع الأول: الضمانات الحاصرة 46
الفرع الثاني: الضمانات غير الحاصرة..... 46
خلاصة الفصل..... 48

الفصل الثالث: دور القرض الرفيق في تمويل القطاع الفلاحي دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة –برج بوعريريج– رقم 696

تمهيد..... 50
المبحث الأول : تقديم وكالة –برج بوعريريج– رقم 696..... 51
المطلب الأول: نشأة و موقع بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة –برج بوعريريج– رقم 696 51
الفرع الأول: نشأة الوكالة..... 51
الفرع الثاني: موقع الوكالة..... 51

المطلب الثاني: وظائف و أهم مصالح بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة لرقم 696 51

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة –برج بوعريريج– رقم 696 52

المبحث الثاني : دراسة تطبيقية للقرض الرفيق مقدم من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة –برج بوعريريج– رقم 696..... 55

المطلب الأول: طرق منح وتسديد القرض الرفيق و شروط فسخه 55

الفرع الأول: طريقة منح القرض الرفيق 55

الفرع الثاني: طرق التسديد 55

الفرع الثالث: شروط الفسخ 56

المطلب الثاني : دراسة إحصائية وتحليلية للقرض الرفيق على مستوى وكالة–برج بوعريريج– رقم 696 من 2015 إلى 2018..... 56

المطلب الثالث : دراسة تطبيقية لمنح القرض الرفيق من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة–برج بوعريريج– رقم 696 63

الفرع الأول: تقديم المشروع..... 63

الفرع الثاني: دراسة ملف القرض 64

خلاصة الفصل..... 68

الخاتمة..... 70

قائمة المراجع..... 74

الملاحق.....

فهرس .....

ملخص.....

الملخص:

شهد القطاع الفلاحي مؤخراً اهتماما كبيرا من طرف الدولة، نظرا للدور الحيوي الذي يلعبه في النشاط الاقتصادي، حيث تم وضع عدة سياسات وبرامج وعروض من اجل تمويل وتطوير القطاع الفلاحي، والتغلب على مختلف المشاكل والعراقيل التي تصعب استغلاله على اكمل وجه وتعيق تحقيق الفعالية فيه، ومن بين هذه العروض والسياسات تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية قروض مختلفة للفلاحين.

حيث يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتقديم قروض مختلفة للفلاحين التي تعتبر آلية من آليات الدعم التي تمنحها الدولة حيث نجد ضمن هذه القروض **القرض الرفيق**، حيث يساهم هذا القرض في مساعدة الفلاحين على تنفيذ مشاريعهم وحل مختلف المشاكل التي تواجههم، ويعتبر بمثابة قرض حسن بالنسبة للفلاحين وذلك لالتزام الدولة بدفع نسبة فائدة القرض مما شجعهم على الإقبال عليه وتكون مدة هذا القرض سنة واحدة.

الكلمات المفتاحية: قرض الرفيق، القطاع الفلاحي، التمويل الفلاحي، بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج.

Résume:

Le secteur agricole a récemment été le théâtre d'un grand intérêt de la part de l'État, en raison du rôle vital qu'il joue dans l'activité économique, où plusieurs politiques, programmes et offres ont été élaborés afin de financer et de développer le secteur agricole, et de surmonter divers problèmes et obstacles qui sont difficiles à exploiter au maximum et entraver l'efficacité de ces projets, y compris la fourniture de divers prêts aux agriculteurs par la Banque de l'agriculture et du développement rural.

La Banque pour l'agriculture et le développement rural accorde divers prêts aux agriculteurs, qui est l'un des mécanismes de soutien accordés par l'État, où nous trouvons dans ces credits le credit **R'fig**, où ce prêt contribue à aider les agriculteurs à mettre en œuvre leurs projets et à résoudre les différents problèmes auxquels ils sont confrontés, et est considéré comme un bon prêt pour les agriculteurs en raison de l'engagement de l'État à payer le taux d'intérêt du prêt, qui les a encouragés à demander et la durée de ce prêt est d'un ans.

Mot clé : crédit R'fig , secteur d' agricole, Finance d'agricole, Banque d'agriculture et de développement rural, Agence Bordj Bou Arreridj.